نظرات
في
الفكر والتنمية والمستقبل

الطّبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨ م

المملكة الأردنيّة الهاشميّة
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة
(٢٠١٨/٥/٢٤٢٠)

٣٠٦
أبوحمّور، محمد ناصر
نظرات في الفكر والتنمية والمستقبل/ محمد ناصر أبوحمّور.-
عمّان: منتدى الفكر العربي، ٢٠١٨
(١٩٢) ص.
ر.إ.: ٢٠١٨/٥/٢٤٢٠.
الواصفات: /التنمية//العلاقات الدولية//الاقتصاد

* يتحمّل المؤلف كـامل المسـؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-8525-3-5 (ردمك)

التدقيق اللغوي: **محمد سلاّم جميعان**

التصميم والإخراج الفني: **ميساء خلف**

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

سلسلة «كتاب المنتدى» (٢٠١٨/٢)

نظرات في الفكر والتنمية والمستقبل

الدكتور محمد أبوحمّور

عمّان - الأردنّ
١٤٣٩هـ - ٢٠١٨ م

الإهـــداء

إلى ذكرى والدي ووالدتي رحمهما الله
عرفاناً بفضلهما بعد فضل اللّه تعالى

وإلى أسرتي الحبيبة
تقديراً وامتناناً لمساندتها لي في رحلة الحياة

المؤلِّف

المحتـويـــات

- تقديم ٧

الباب الأول: قراءات مستقبليّة في الاقتصاد والتنمية

- مدخل إلى العلاقات العربية الدوليّة ومستقبلها الاقتصادي ١١
- الميثاق الاقتصاديّ العربيّ ٣١
- في المشهد الاقتصادي العالميّ والإقليميّ والعربيّ والمحلّي ٣٥
- الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص - أنماط جديدة للتنمية الاقتصادية ٤٥
- مستقبل الاقتصاد الأردني بين التحديات والفرص ٥١
- الاقتصاد الأردني ... الواقع والتطلّعات ٥٧
- رؤية عربيّة في أعقاب الاضطرابات في المنطقة ٦٣
- أدوات الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية: الواقع والتطلعات ٧٢
- أزمة البطالة في الوطن العربي ٧٤

الباب الثاني: العرب وتحديات المستقبل

- الثقافة العربيّة وبناء المجتمع: رؤية مستقبلية ٧٩
- المجتمعات العربية في مهبّ الإعلام الجديد والثقافة الرقميّة ٨٧
- بذور التطرّف والإرهاب (قراءة فكرية) ٩٠
- التحالف الإسلامي ضدّ الإرهاب: آفاق المستقبل ٩٩
- التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للإرهاب ١٠٢
- التنمية والتعليم والإعلام في مواجهة التطرف ١٠٥
- الاتجاهات المعاصرة في مؤسسات التعليم ... إصلاح وتطوير ١٠٩
- التعليم العالي ... إلى أين؟ ١١٢

- الأوراق النقاشية الملكية في الرؤى والحوار والتطبيق..... ١١٥
- الإصلاح والتحوّل الديمقراطي: المفاهيم والأدوار (نموذج الأردن)..... ١١٩
- النهضة العربية ودور مؤسسات الفكر..... ١٢٩
- قراءة في خطاب العرش السامي..... ١٣٣
- التضامن العربي وإدارة الأزمات..... ١٤٣
- إعـادة الإعمـار ومستقبل البناء في دول الصراع بالمنطقة ١٤٦
- حول الشرق الأوسط الجديد ١٥١
- ملامح الشخصية الوطنية الأردنية ١٥٣
- مستقبل الخريطة السياسية والاجتماعية العربية ١٥٥
- مسؤولية الفكر ومستقبل العرب والقضية الفلسطينية ١٥٧

الباب الثالث: في الأفق الإقليمي والدولي

-تعاون كوريا والشرق الأوسط..... ١٦٣
- حول الأزمات الراهنـة في العـالم..... ١٦٧
- العلاقات الإسبانية العربية والصداقة الإسبانية الأردنية ١٦٩
- ملتقى الحوار التركي العربي..... ١٧٢
- تركيا والعالم العربي..... ١٧٥
- حول العلاقات الهندية-العربية ١٧٩
- الفلبين والعالم العربي..... ١٨١
- المؤلف في سطور..... ١٨٣
- مطبوعات المنتدى..... ١٨٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـديـم

هـذا الكتاب ثمرة دراسات ومحاضرات وكلمـات، يجمع بينها جامعُ الفكر والتنمية والمسـتقبل، استشرفتُ فيها الواقع العربيَّ من زوايا متعددة، أبرزها الزاوية الاقتصاديـة، مشتبكـة مع الواقـع الاجتماعـي خصوصاً وتداعياته علـى المنظومة القيمية، فمعادلة الفقـر والغنى والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم الشعور بتكافـؤ الفرص، هي نُـذرٌ أمـام صانعي القـرار في بلدان العـالم الثالـث. فالبُعد الاقتصـادي للمواطن العربـي ذو أهمية بالغة في تحقيق الهويـة الاجتماعية وتعزيز روح المواطنة لديه، وبالتالي تحقيـق الأمن المجتمعي، نحو مزيد من الرخاء والتنمية والإبداع والإنجاز.

ولئن تباعدت المسافـةُ الزمنية بين هذه النظرات، وتعددت المنابر والمناسبات التـي قيلـت فيها، فإنَّ عقارب الزمن بـين الأمس واليوم والغد مـا زالت ثابتة على الإشكاليـة نفسهـا التي تـدور في رحاها الـدول والمجتمعات، ومـا زالت تحصد ثمارهـا المُرّة عنفاً وتطرفاً للأفراد والمجتمعات، التـي تفاقمت أزمتها بفعل عوامل داخلية وخارجية زادت من حدَّتها وشراستها، وتأثيراتها السلبية، وانعكاساتها.

وقد جاءت معالجة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تضمَّنها هـذا الكتاب وفق منهج وصفي تحليلي يقـترب إلى أبعد مدىً من التشخيص المعزَّز بالأرقـام والإحصـاءات والبيانات الصـادرة عن جهات ومؤسسـات دولية، وهو مـا جعل هذه المعالجات تتمتـع بالمصداقية ومنَحها الوثوقيـة العالية في الخلاصات والاستنتاجـات، التي يمكن لها أن تسعف أصحـاب القرار في رسم استراتيجياتهم لمعالجة الخلل من جذوره وأساساته وما ينبني عليها من هياكل ومشاريع تنموية.

وفضلاً عن ذلك، فإن هذه النظرات لا تكتفي بوصف الظاهرة فحسب، وإنما تقدِّم حلولاً مدعومة بالرقم والخبرة والتجربة، كونها تبلورت ضمن البُعد الأكاديمي والواقع التطبيقي والعملي في الشأن الاقتصادي. وإذا جاءت هذه النظرات في ثلاثة محاور، فإن كل محور منها يفضي إلى الآخر، فما بينها من التجاور والتلاصق والتكامل يكفي للتأشير على أن المسألة الواحدة لها جوانب متعددة من حيث المقدمات والنتائج، ولذا ينبغي أن لا يُقرأ واحدها معزولاً عن الجوانب الأخرى، ذلك من أجل أن تكتمل صورة المشهد العربي في أبعاده ودواعيه المختلفة.

تسير مقالات هذا الكتاب ودراساته مع المستجدّات على الساحتين العربية والإقليمية، وقد جاءت المشاركة في الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية داخل الأردن وخارجه، انعكاساً للرؤى التي تبلورت في المؤتمرات والندوات واللقاءات التي عقدها منتدى الفكر العربي، ولا سيما خلال السنوات الثلاث الماضية، وهي تربو على ١٣٠ فعالية ونشاطاً، تناولت قضايا حاسمة في مسيرة الأمة العربية، على مختلف الصعد، وكان للقاءات الحوارية مع النخب الثقافية والفكرية والاقتصادية نصيب وافر منها، في سبيل نسج شبكة من العلاقات العلمية والفكرية مع المؤسسات والهيئات ومراكز الدراسات المحلية والعربية والدولية، فكل هذا الجهد التراكمي يضاف إلى مسيرة منتدى الفكر العربي في خدمة قضايا الأمة ورسم ملامح المستقبل الأفضل لها.

والله ولي كل توفيق ،،،

د. محمد أبو حمّور

عمّان في:
١٧ أيار ٢٠١٨ م
الموافق ١ رمضان ١٤٣٩ هـ

الباب الأول

قراءات مستقبليّة في الاقتصاد والتنمية

مدخل إلى
العلاقات العربية الدوليّة ومستقبلها الاقتصادي*

تمهيد

تبدو قراءة الخريطة الراهنة والمستقبلية للعلاقات العربية الدولية، مرهونة بالاحتمالات على نحو واسع وأكثر من أي وقت مضى، في ضوء الكم الهائل من التحليلات ووجهات النظر المتشعبة الاتجاهات، الصادرة عن العديد من الأوساط الدولية والإقليمية.

ويوجد كثير من الشكّ والحذر في المواقف والتكهنات لدى أطراف وأوساط مختلفة، بسبب حساسية عوامل التشابك والتضارب بين المصالح وأنماط الصراع والتنافس، ومعها كذلك أنماط من التعاون بين القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط من جهة، وبروز لاعبين جُدد «من غير الدول» على الساحة يمتلكون الأسلحة والأموال ومشاريع وأجندات خاصة ممن أفرزتهم تداعيات مرحلة «الربيع العربي»، من جهة أخرى. وكذلك تصاعد وتيرة العنف في بعض الدول العربية، ونشوب احترابات دموية، وتفجُّر صراعات عرقية ومذهبية وطائفية بدأت تتحرك معها الحدود الجغرافية[1] من جهة ثالثة. وبالتالي، فإن أجزاء متعددة من المشهد ما تزال تسودها الضبابية، وتحتاج إلى مزيد من الوقت لفهم مدى عمق التغيير الحاصل فيها، وما ستسفر عنه مُجمل التغيّرات الدراماتيكية في المنطقة، وفي ميزان القوى الإقليمية والعالمية خلال العقود الأخيرة.

---

* قُدمت هذه الدراسة في ندوة «تحالف عاصفة الفكر - النسخة الأولى» بأبو ظبي، ٢٠١٥/٩/١.

(١) هنري باركي: «مستقبل الشرق الأوسط الفوضوي»، صحيفة «واشنطن بوست»، ٢٠١٥/٤/٢١ (ترجمة: عبد الرحمن الحسيني، صحيفة «الغد»، عمّان، ٢٠١٥/٤/٢٨).

في مقابل ذلك، توجد استراتيجيات ومشاريع سياسية واقتصادية -بالدرجة الأولى- للقوى العالمية الكبرى، تنطوي على أُسس ومحدِّدات لعلاقة كلٍّ منها مع منطقة الشرق الأوسط ومع الدول العربية حاضراً ومستقبلاً. وترتبط هذه المشاريع بالمصالح الحيوية لتلك القوى في المنطقة، كما يمكن ربطها بالمنحى المتمثل في أبعاد التعاون الاستراتيجي بين الأربعة الكبار (الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والصين)، بما في ذلك تأثير معطيات أحداث ١١ سبتمبر في مجال الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب، والتغيير الجوهري في العلاقات الأمريكية الروسية، وتبلور استراتيجية التقارب الروسي مع الغرب، والتقبُّل الأوروبي التدريجي لها، الأمر الذي نَجَمَ عنه عام ٢٠٠٢ (معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية) بين الولايات المتحدة وروسيا، وتفاهمات أخرى حول العلاقات الاستراتيجية بينهما، وبين روسيا وحلف الناتو؛ ما اعتُبر في حينه أن عصر المواجهة قد انتهى، وأن المرحلة الجديدة للعلاقات بين هؤلاء الكبار أصبحت تقوم على «البحث عن التعاون وليس المواجهة، والتقليل من النزاعات وليس زيادة التناقضات»، وبناء التفاهم والثقة وليس اصطناع سوء الفهم والتقدير الاستراتيجي الخاطىء[١].

وفي الوقت الذي كانت فيه تلك القوى الكبرى تحث خطاها لإعادة هيكلة العلاقات التعاونية بينها، ويشهد العالم تحولات استراتيجية عالمية كبيرة على مختلف المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وصعود قوى عالمية جديدة أصبح لها وزنها وتأثيرها في البيئة الدولية، دخلت المنطقة العربية حلقة جديدة من حلقات الأزمات والاضطرابات أيضاً على مختلف المستويات، وتعرّضت لحالة من الاضطرابات، سواء في الأوضاع والمشكلات الداخلية، أو في حالة الضعف وعدم التوافق المُستشرية في النظام العربي ككل، وتحوّله إلى كتلة من الفوضى انعكست بنتائج خطيرة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وانتشار حالات من عدم الاستقرار في عدد من الدول العربية

(١) ينظر في هذا الصدد: المقال الذي كتبه Guo Xue tang في صحيفة «غلوبال تايمز» الصينية (٢٠٠٢/٧/٢٥) بعنوان «علاقات الدول الكبرى تدخل مرحلة التعاون».

(فلسطين، لبنان، العراق، السودان، الصومال)[٢]، كما أعاقت جهود الإصلاح والتجديد، وزادت من التباعد بين أجزاء العالم العربي.

وجاء تزايد حالات الاحتلال للأرض والتدخل العسكري الأجنبي المباشر، وانسداد أفق التسوية السياسية مع إسرائيل الموغلة في التعنت وضرب قرارات الشرعية الدولية بعرض الحائط، فضلاً عن تفاعل خَطر بعض الأزمات القُطْرية بين النخب والتيارات السياسية في قضايا مثل: الديمقراطية والتعددية وتداول السلطة، واتساع الفجوة التكنولوجية والمعرفية مع العالم[٣]، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، والنمو الاقتصادي المكبوح في عدد من الدول العربية ذوات الدخل المتوسط[٤] ... ليدفع باتجاه تنامي المشاريع والأجندات الإقليمية والخارجية، ويهيء الفرصة لجماعات التطرف والعنف والإرهاب للظهور والانتشار على الأرض بصورة غير مسبوقة؛ مما شكَّل بفعل هذه العوامل مجتمعةً ضغطاً آخر غير عادي يزيد من وطأة تهديد هُويّة الوطن العربي الحضارية ومستقبل أجياله، وحقّه في امتلاك خياراته وقراراته المستقلّة، واستثمار ثرواته الطبيعية والبشرية وإيقاف استنزافها، وأن يُمارس تأثيره في المجتمع الدولي بما يخدم مصالح وحقوق الدول العربية وشعوبها لا أن يبقى في وضع المتأثر بخيارات الآخرين.

فما هو التغيير المطلوب من العرب أنفسهم لإعادة ترتيب البيت العربي الداخلي، وإعادة مأسسة التكامل فيما بينهم، وكذلك إعادة هيكلة علاقاتهم الدولية على صعيد السياسة والاقتصاد والثقافة، والتوافق على مشروع عربي نهضوي يحفظ لهم كيانهم وسط غمرة التحديات الماثلة أمامهم بحدّة، ويضعهم على طريق تكوين كتلة قوية قادرة على المنافسة مع التكتلات العالمية؟

في ضوء هذا الطرح، فإنَّ الإجابة عن أي شق من هذا السؤال مرتبطة ومتداخلة موضوعياً بالشقين الآخرين. ولذلك سأتناول بشيء من الإيجاز المُركَّز،

---

(٢) ينظر: «مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها»، تحرير: نظام بركات، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص ١٢-١٣.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) الحسن بن طلال: مقدمة «الميثاق الاقتصادي العربي»، عمّان، منتدى الفكر العربي، ٢٠١٥، ص ١٠.

الشق المتعلق بأفق العلاقات العربية الدولية، وتحديداً العلاقات مع القوة المُهيمِنة في النظام العالمي الجديد (الولايات المتحدة) والقوى العالمية الأربع الكبرى: (روسيا، والاتحاد الأوروبي، والصين، والهند)، انطلاقًا من زاوية النظر الواقعي إلى جوهر مشاريع هذه القوى وتأثيراتها على المنطقة.

الولايات المتحدة

تتسم العلاقات العربية الأمريكية بإشكاليات معقّدة تجعل من هذه العلاقات تبدو بصورة غير سوية وتفتقد إلى التوازن، وبالتالي فهي غير مريحة ولا هُويّة واضحة لها في مُطلَق الأحوال، وذلك لأسباب عدة أبرزها التحديات التي يفرضها المشروع الأمريكي وسياساته في منطقة الشرق الأوسط، التي يُعبِّر عنها بالإشارة إلى الاستمرار في تبني مشروع الحليف الاستراتيجي الإسرائيلي، والحماية والدعم الذي يفوق أي دعم آخر لإسرائيل وأمنها على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإنجاز التسوية السلمية، والوجود العسكري الأمريكي الحاشد في المنطقة، والتحديات الحضارية والثقافية، والسيطرة على المقدرات الاقتصادية العربية، والتدخل في الأنظمة السياسية العربية بما يخدم المصالح الأمريكية، ومنع ظهور أي قوى أو تحالفات يمكن أن تشكل تحدياً لهذه المصالح، ومحاولات فرض الإصلاح والديمقراطية من خارج المنطقة، فضلاً عما تركه التدخل العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان من صور سلبية في الذهن العربي، وردود الفعل العالمية إزاء الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين، والتعامل على انفراد مع كل دولة عربية على حدة؛ على أساس النظرة التاريخية التقسيمية لأمريكا والقوى الغربية عموماً في عدم الاعتراف بالمنطقة العربية كوحدة حضارية واحدة لها عمقها التاريخي واللغوي والثقافي والديني، ولها اتصالها الجغرافي والسكاني، والنظرة العدائية التي وصمت العرب والمسلمين بالإرهاب، وبلغت ذروتها عقب أحداث ١١ سبتمبر[١].

(١) يُنظر: منذر سليمان، «قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأمريكي على المنطقة العربية»، في كتاب «مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها» (مرجع سابق)، ص٣٥-ص٣٦. وأيضاً، جواد الحمد: «آفاق تطور العلاقات العربية- الأمريكية: سراب أم واقعية؟؟»، مجلة «دراسات شرق أوسطية»، ع٢٩-٣٠، خريف- شتاء ٢٠٠٥.

يدرك العرب أنه ليس من مصلحتهم ولا باستطاعتهم الانزلاق إلى اصطناع عداء وصِدام عنيف يفوق طاقة الأمّة واحتمالها مع قوة عسكرية واقتصادية وسياسية مسيطرة ومتنفذة في العالم مثل الولايات المتحدة، التي تتربع على رأس النظام العالمي الجديد، وتمتلك قوّة ردع عسكرية هائلة عمودها الفقري ترسانة نووية ضخمة، ولديها أكثر من (١,٥) مليون جندي لتأمين السيطرة على جميع المسارب البحرية والجوية والفضائية، ويفوق إنفاقها العسكري البالغ (٦٤٥,٧) مليار دولار لعام ٢٠١٢، مجموع ما تنفقه ست قوى كبرى (هي: الاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا، واليابان، والهند، والبرازيل) البالغ إنفاقها (٥٧٥,٦) مليار دولار في العام نفسه، وتتفوق أيضاً على هذه الدول بناتج محلي إجمالي بلغ عام ٢٠١٢ (١٢,٦٨٥) تريليون دولار، إضافة إلى سيطرتها على موارد الطاقة، وتمتعها بالعديد من المزايا التنافسية مثل الإبداع والابتكار والتطور التكنولوجي في الاتصالات والإعلام ووسائط النقل، وقوة الدولار التي تعكس القوة الاقتصادية والسياسية لأمريكا، والتنوّع في تركيبتها السكانية، ومرونة سوق العمل، وغير ذلك كثير[٢].

لذلك، فإن القول ببقاء الولايات المتحدة هي القطب المهيمن في النظام العالمي لعقود قادمة طويلة لا ينطلق من فراغ، كما أن التفاعل مع هذه القوة العظمى بالاختيار أو الضغط، هو أمر لا بدّ منه.

علينا أن نلاحظ من جانب آخر أن الحراكات الشعبية العربية خلال السنوات الأخيرة وما أنتجته من تحولات سياسية في المنطقة، لم تكن ضمن توقعات دوائر صُنع القرار السياسي ومراكز الدراسات الأمريكية التي تعاملت مع الأحداث بشيء من التردد، مما يؤكد الافتراضات الخاطئة لديها عن الشعوب العربية وأوضاعها وتقييم قدراتها، مع أن مؤشرات التنمية والتقارير

(٢) جمال سند السويدي، «آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد»، ص٤٤- ص٤٧. وأيضاً، عامر هاشم عوّاد، «العلاقات العربية الأمريكية: الواقع الموضوعي واحتمالات المستقبل»، جامعة بغداد، مجلة «الدراسات الدولية»، ع٣١-٣٢، ص٢٢١.

الدولية كانت واضحة في ما يتعلق بتردي الأمن الإنساني وانتشار الفساد، الأمر الذي فسَّره بعض الخبراء العرب باستخدام الإدارة الأمريكية لنظارة التحليل الإسرائيلية في رؤية الأنظمة الرسمية، واستمرار هذه الإدارة في الاهتمام بحسابات المصالح أكثر بكثير من الاهتمام بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تدعو إليها[١].

إن مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، يتطلّب حلّ مجموعة من المعضلات «قبل تطوير استراتيجية فاعلة للتعامل مع العالم العربي تحت التكوين» ... فعليها أن تتحرر من معضلة وقيود المصالح على حساب القيم، والتحرر من معضلة أمن إسرائيل وتعطيلها للعملية السلمية، والارتهان للدور الإسرائيلي، وتوقي تضرّر المصالح الأمريكية إذا استمرّ تعاملها بالاستراتيجية نفسها التي اتبعتها[٢]. وإذا لم تلمس الشعوب العربية تغييراً حقيقياً من شأنه الالتفات إلى المصالح المشتركة ومراعاتها بشكل واقعي وباحترام مُتبادَل من قبل الطرف الأمريكي، فإن حالة الشك المُتبادل ستظلّ عائقاً صعباً في وجه مسار العلاقات العربية الأمريكية، يؤدي إلى انحرافها عن اتجاهها السليم وبناء الثقة المطلوبة.

روسيا[٣]

تأخذ روسيا بالحسبان في توجهات سياستها الخارجية إزاء الشرق الأوسط أن هذه المنطقة ببُعدها الاستراتيجي ذات تماس مع قضايا تتعلق بمصائر دول عدّة وبموازين القوى، وأن حساسية موقعها الجيوستراتيجي وما يحصل فيها من هزات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية على جانب شديد من التعقيد والخطورة، وسيفضي إلى إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي في وقت من الأوقات،

(١) عدنان هياجنة: «الموقف الاستراتيجي الأمريكي من التحولات السياسية في المنطقة العربية»، في كتاب «الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية»، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط٢، ٢٠١٢، ص١٢- ص١٣ .

(٢) المصدر السابق نفسه، ص٢٢- ص٢٣.

(٣) يُنظر: تحليل مجلة «السياسة الدولية»: «السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية» على موقعها الإلكتروني www.siyassa.org.eg، وتقرير «هكذا تؤسس روسيا لخارطة جديدة للشرق الأوسط المنشور على موقع صحيفة «المساء» بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٥.

وهو ما تطمح إليه روسيا في سعيها في ترسيخ مكان لنفسها في تشكيل الأقطاب الدولية الفاعلة في المنطقة، والإصرار على ضرورة تشكيل ميزان القوى العالمي من جديد بنظام دولي تعددي، ورفضها للقطبية الأمريكية الأحادية، حتى لا تبقى روسيا في المرتبة الثانية ضمن سلّم القوى العالمية.

ومع إدراكها التام بأنها لا تستطيع التكافؤ مع القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة في المدى المنظور، إلا أنها تتبع نمطاً صراعياً تعاونياً في آن واحد، يضمن مصالحها الاقتصادية، ويخدم استراتيجيتها بعيدة المدى ورؤيتها لحدود دورها. وهذه الرؤية قائمة على التعاون وليس المواجهة مع الولايات المتحدة؛ الفاعل الأساسي في المنطقة وقضاياها باعتراف القيادة الروسية. ومع ذلك، فإن هذا الدور الذي بدأه بوتين منذ عام ٢٠٠٠ ما يزال يثير المخاوف لدى أمريكا والاتحاد الأوروبي من عودة محتملة للامبراطورية السوفيتية، بالرغم من العقوبات المفروضة على روسيا من قبلهما على إثر دعم الزعيم الروسي الانفصاليين الموالين لروسيا في أوكرانيا بإرسال قوات عسكرية لمساعدتهم.

وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقات العربية الأمريكية تشهد قدراً من التراجع بسبب الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، استطاعت روسيا تحقيق مكاسب دبلوماسية واقتصادية على الجانب العربي والإسلامي أيضاً، بحصولها على عضوية مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي، واعتماد السفير الروسي في القاهرة سفيراً في جامعة الدول العربية، وتشكيل مجلس الأعمال الروسي العربي برعاية يفغيني بريماكوف، وتشكيل لجان فرعية بيئية للعمل على مزيد من التعاون مع المنطقة العربية، بما في ذلك التعاون في مجالات جديدة، مثل: الفضاء الكوني، وتكنولوجيات النانو، والمجال العسكري الفني والعلمي التقني، إضافة إلى اتفاقيات التعاون والتبادل التجاري والثقافي والعلمي.

وإذا كانت هنالك قوى عالمية ومعها قوى إقليمية كإسرائيل تحاول إذابة مفهوم الوطن العربي، وضرب الهوية العربية القومية، من خلال سعيها لإنشاء كيان شرق أوسطي أكبر، أو متوسطي غير متجانس، فإن روسيا تبدو أكثر ميلاً

للتعاون مع العالم العربي بوصفه كياناً إقليميًا، ودعم العمل العربي المشترك ووحدة الصف العربي.

وتظل المصالح الاقتصادية تحتل قمّة أولويات السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة؛ إذ عملت روسيا على تحقيق شراكة استراتيجية اقتصادية وتقنية مع العديد من الدول العربية تستفيد من عوائدها، وبخاصّة مع دول الخليج العربي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية. ويتركز جوهر هذه الشراكة في مجال الطاقة، لضمان حد أدنى لأسعار النفط، واستقرار الأسواق النفطية، والاستثمار في القطاعات النفطية في الدول العربية عبر المشاركة بالخبرات والتكنولوجيا الروسية في عمليات الكشف والتنقيب عن البترول، وتطوير الإنتاج، والصناعات البتروكيماوية التي تُعدُّ روسيا من أكبر منتجيها في العالم. وتمثل المنطقة العربية بالنسبة لروسيا سوقاً استيعابية مهمة لصادراتها من الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب.

لا شك في أن اختفاء الطابع الإيديولوجي في العلاقات التي ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفييتي السابق مع دول المنطقة، يعطيها مرونة في التحرك، وأشكالاً جديدة في تعميق هذه العلاقات، خاصة أنها ما زالت تمسك بأكثر من ورقة من أوراق اللعبة السياسية، من خلال علاقاتها التاريخية والمتميزة مع كلٍّ من سوريا، والجزائر، ولبنان، وفلسطين، إضافة إلى إيران. وتعكس السياسة الخارجية الروسية حذراً في إدارة هذه العلاقات بتوازن ومحاولة ألا تخسر أحداً من الأطراف. فالمنطقة التي تعمل فيها مليئة بالألغام السياسية. ويمثل الشرق الأوسط حزاماً غير محكم الأطراف لمجال تعتبره روسيا حيوياً لها، يتألف من جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، تسخّر له كل إمكاناتها لمنع أي خطر يهدد هذه المناطق. كما يلعب عامل الارتباط الديني أو العرقي أو اللغوي بين تركيا وإيران وهذه المناطق أيضاً دوراً كبيراً في الاهتمام الروسي بهاتين الدولتين ودورهما في المنطقة ككل.

إلا أن كثيرين لم يلمسوا صعود المواقف الروسية في المواقف إلا مع نشوب الأزمة السورية، مما شبهه البعض بأنه أقرب للمواقف السوفيتية في زمن الحرب الباردة. ومن المؤكد أن عمق العلاقة الاستراتيجية بين روسيا وسوريا يحكم هذه المواقف، فسوريا موطىء قدم استراتيجي مهم لروسيا، وقاعدة طرطوس البحرية السورية هي قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط. وخسارة روسيا لسوريا تعني خسارة الشرق الأوسط برمته. ولهذا جاء دور موسكو في الأزمة ليمثل نقطة تحوّل مفصلية في استعادتها لمكانتها كقوة مؤثرة في شؤون المنطقة وقيادة مسار أحداث هذه الأزمة، من خلال نجاحها في مبادرة تدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل وقف الضربة العسكرية لسوريا، وعقد مؤتمر جنيف٢، وتسليم القوى الدولية والإقليمية برؤيتها لتسوية الأزمة السورية على أساس سلمي، واحتواء تداعياتها الكارثية التي تهدد المنطقة بالدمار.

لقد فرضت ثورات الربيع العربي على روسيا إعادة ترتيب أوراقها في المنطقة من جديد، ويرى محللون أن هذه المرحلة توفر فرصاً وتفرض تحديات على روسيا، لأن الثورات كما نجحت في فك الارتباط التقليدي بين النخب الحاكمة والولايات المتحدة في بعض البلدان، فإنها يمكن أن تؤدي إلى إنهاء العداء التقليدي بين البعض الآخر والولايات المتحدة، وفي مقدمتهم سوريا وليبيا.

ومع وجود مؤشرات -كما يقول البعض- على أن النفوذ الروسي سوف يتصاعد في المنطقة خلال المرحلة القادمة، فإن محددات الدور الروسي في علاقته بالولايات المتحدة، ومقاومة بعض القوى الدولية والإقليمية لهذا الدور، تجعله دوراً محدوداً في عملية التسوية السلمية. فإسرائيل ترفض أي وساطة غير الأمريكية، وتسعى هي والولايات المتحدة إلى الانفراد بإدارة هذه العملية بما يحقق مصالحهما، واستبعاد أي طرف داعم للحقوق الفلسطينية، حتى لو كان عضواً في اللجنة الرباعية مثل روسيا. لكن الدعم الدبلوماسي والفني الروسي للسلطة الفلسطينية له أهميته في مواجهة ضغوط أمريكا وإسرائيل وتبعية الموقف الأوروبي لهذه الضغوط.

الاتحاد الأوروبي

ساعدت الظروف الموضوعية المستجدة على ساحة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة، ونتائج حرب الخليج الثانية، والتوجه نحو الحل السلمي، على إعادة طرح أوروبا لفكرة المتوسطية في ثوب شراكة يتضمن شكلاً جديداً للعلاقات بينها وبين دول المتوسط، واتخذت هذه الشراكة بُعداً اقتصادياً وتجارياً، لكن خلفيتها السياسية لم تكن خافية؛ إذ رأى كثير من الخبراء أن الدافع السياسي يتم تحقيقه بأدوات اقتصادية عبر الانتقال من علاقة التحويل (صيغة مارشال) إلى علاقة تبادل (صيغة الاتحاد الأوروبي). فالدوافع الأوروبية من وراء عقد اتفاقيات الشراكة مع البلدان العربية تتلخص في الآتي[1]:

- وجود شريك تجاري مهم تبلغ نسبة التجارة الأوروبية معه حوالي ٤٠٪ من إجمالي المبادلات التجارية بين أوروبا والعالم.
- تأمين سوق استهلاكية واسعة للمنتجات الأوروبية، في ظل غياب الصناعة العربية المتطورة ذات الجودة والمقاييس العالمية. وكذلك تأمين أسواق ما تزال مربحة للسلاح الأوروبي.
- تمثّل دول المتوسط شريكاً جوهرياً لأوروبا، كون هذه الدول تشكل مصدراً مهماً للنفط (بإنتاج يزيد على ٣٣٪ من الإنتاج العالمي)، وبالتالي توفير ربع احتياجات استهلاك الاتحاد الأوروبي من النفط (بما نسبته ١٨٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي) وحوالي ١٠٪ من احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي. كما أن الخطوط الملاحية في البحر المتوسط المتصلة بالبحر الأحمر تؤمّن لأوروبا إمدادات الطاقة من مصادرها الأساسية في منطقة الخليج العربي.

(١) لبنى جديد: «السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة: تشابه المقدمات واختلاف النتائج» (رسالة ماجستير)، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد/ قسم الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٤، ص١٤٢-١٤٦.

- تأمين حدود أوروبا الجنوبية باكتساب دول جنوب المتوسط كحلفاء لمواجهة مدّ الإسلام السياسي وانتشار الحركات الأصولية.
- مواجهة تزايد أعداد المهاجرين المسلمين، مما يثير قلق أوروبا أمنياً واجتماعياً، ويطرح مشكلات الأقليات والأديان في الدول المستقبلة للمهاجرين.
- إيجاد موطىء قدم أوروبي في هذه المنطقة من العالم أمام الهيمنة الأمريكية، ومواجهة تفرُّد هذه الهيمنة بمقدرات المنطقة، خصوصاً بعد أن عملت أمريكا على إبعاد الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عن عملية السلام.

وفي المقابل، كان العرب يسعون إلى تحويل منطقتهم إلى منطقة أمن واستقرار وازدهار، على أساس شراكة حقيقية عادلة بين الطرفين، تساعد العرب على تحقيق نهضتهم الاقتصادية وتبعدهم عن التبعية. وفتح الأسواق الأوروبية أمام الصناعات العربية وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية العربية، والحصول على المساعدات والقروض الإنمائية، وتشجيع الاستثمارات الأوروبية في المنطقة، وانفتاح القطاع المالي العربي على الأسواق المالية الأوروبية الموحدة لرفع مستوى هذا القطاع، وبالتالي الهروب من سيطرة الدولار وتثبيت العملات العربية باليورو، مما سيدفع بالسلطات النقدية العربية إلى الضغط على الأسعار، وعلى العجز المالي الحكومي، وعلى المديونية، ويدعم ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين في الاقتصادات العربية.

جاء إعلان مؤتمر برشلونة[٢] في نوفمبر ١٩٩٥ ليعلن المبادىء الأساسية للشراكة المتوسطية في ثلاثة مجالات، هي: الشراكة الأمنية والسياسية، والاقتصادية والمالية، والاجتماعية والثقافية والإنسانية. وقد رأى الدارسون أن

(٢) يتألف الشركاء المتوسطيون من دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر وكلٌّ من: فلسطين، سوريا، مصر، الأردن، لبنان، تونس، الجزائر، المغرب، تركيا، قبرص، مالطا، إسرائيل.

المغزى الأكثر أهمية لهذا المؤتمر يتجلى في أنه يعد خطوة أساسية لبناء علاقات للاتحاد الأوروبي مع تجمعات إقليمية ودولية، بهدف بلورة سياسة مستقلة عن سياسة الولايات المتحدة[1].

اعتبر البعض أن المشروع الأورو- متوسطي يندرج في إطار العولمة ككل، ويندرج أيضاً في إطار التناقض النسبي بين المشروعين الأوروبي والأمريكي، ومن ثم يوفر فرصة أمام العرب لفتح ثغرة في جدار الهيمنة الغربية، بالرغم من أن شراكة حقيقية – كما يرى البعض – لن تقوم بين أوروبا والعرب، إذا ظلت أوروبا متمسكة بالتعامل الانفرادي مع الدول العربية، لانعدام التكافؤ في مثل هذه العلاقة.

وتوجد ملاحظات وانتقادات سلبية كثيرة أحاقت بالمشروع الأوروبي وجّهتها أوساط عربية، ومنها اشتماله على إسرائيل قبل حل الصراع العربي الإسرائيلي، فإذا كان الجانب الأوروبي يرى في التشابكات الاقتصادية إسهاماً في صنع السلام، فإن الواقع العربي يؤكد أنه ما يزال يواجه استعماراً إحلالياً استيطانياً. ومن جهة أخرى يقول أصحاب الملاحظات بأن الشراكة المطروحة طابعها تجاري، الأمر الذي يؤدي إلى إغلاق المزيد من المصانع وزيادة البطالة في البلدان العربية. كما أن المنظور الأوروبي العام في تناول الشأن العربي هو منظور أمني بالدرجة الأولى (حروب، إرهاب، أصولية، هجرة ...)، فضلاً عن اهتمامات السوق والنفط. وهذا المنظور –كما تراه الانتلجنسيا والقوى الديمقراطية في الجانب العربي– يتصف أيضاً بالذرائعية المفرطة التي تحدد موقف البلدان الأوروبية من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي وفق هدف حماية المصالح. كما يؤخذ على المواقف الأوروبية تبعيتها للولايات المتحدة في

(١) المصدر السابق، ص١٤٥.

العديد من الحالات المتعلقة بقضايا المنطقة، وازدواج المعايير في قضايا مثل عملية السلام وضعف الدور الأوروبي فيها، وامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، والتدخل في شؤون بعض الدول تحت شعارات إنسانية بواسطة جيوش حلف الناتو، وعدم التحرر بعدٌ من مشاعر الحقبة الاستعمارية وهواجسها، خاصة مع تصاعد الإسلاموفوبيا[٢].

تبدو أوروبا في موقف المنتظر لما ستؤول إليه الأحداث الأخيرة في المنطقة. ويقول السياسي الفرنسي هوبير فيدرين، وزير الخارجية الفرنسية وأحد صناع السياسة الخارجية الأوروبية (١٩٩٧-٢٠٠٣)، الذي عُرف بمواقفه المنتقدة للسياسة والهيمنة الأمريكية على العالم: إن «الدول الأوروبية مثلها مثل غيرها من الدول لديها نفس الموقف، فهي في معظمها لم تكن تنتظر الأحداث التي جرت في الدول العربية .. العالم تفاجأ بهذه الأحداث .. الشعوب هناك أصبحت فاعلة في صناعة تاريخها ودخلت في عمليات تختلف من بلد إلى بلد، لكن لا نعرف الشكل الذي تأخذه ولأي فترة تستمر.. الدول الأوروبية تراقب الوضع وتفكر فيه .. وبشكل عام تحاول أن تتكيف مع الوضع الجديد في العالم العربي ..»[٣]

فهل تعيد أوروبا تقييم تجربتها مع العالم العربي في ضوء هذا التفكير، والأحداث الجديدة خلال السنوات القليلة الماضية، وتعمل على تحقيق مصالح حقيقية مشتركة مع الدول والشعوب العربية بالاستفادة من نقد السلبيات التي وصمت مشروعها المتوسطي، وتبادر إلى تعديل مواقفها وتفعيلها فيما يتعلق بالمنطقة وقضاياها وشعوبها؟ سؤال يظل مطروحاً على بساط البحث.

---

(٢) مصطفى مجدي الجمال: تقرير عن ندوة «العلاقات العربية- الأوروبية»، القاهرة ٢٨- ٣٠ إبريل ٢٠٠١.

(٣) «العلاقات العربية الأوروبية في ظل الربيع العربي»، حوار أحمد منصور مع هوبير فيدرين www.aljazeera.net.

الصين

استطاعت الصين خلال العقود القليلة أن تحقق صعوداً اقتصادياً فريداً في التاريخ أثار الاهتمام العالمي، وبوأها موقع المُنافس الأول للولايات المتحدة، وبخاصة بعد غياب القطب السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة. وخلال هذه الفترة استطاعت الحكومة الصينية تخليص (٣٠٠) مليون صيني الفقر، ومضاعفة دخول الأفراد فيها أربع مرات، وبلغ دخل الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي ما يعادل (٦,٠٧٦) دولار عام ٢٠١٢ [١]، إضافة إلى أن الصين تحتفظ بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأمريكي. وعلى المستوى التجاري فإنَّ بضائعها تغزو أسواق العالم بكثافة وبأسعار منافسة، مما أثار قلق الدول الصناعية الكبرى[٢].

تملك الصين مقومات ضخمة تؤهلها بجدارة لمكانتها بين القوى العالمية. ففضلاً عن معدلات النمو العالية التي تحققها والتي زادت على ٩٪، فإن عدد سكانها البالغ ما يزيد على المليار وثلاثمائة مليون يوازي أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة، ويعتبر الجيش الصيني أكبر جيش في العالم بتعداد يبلغ أكثر من مليونين ونصف المليون جندي، وتأتي الصين في المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بما قيمته (١٠٢,٤) مليار دولار أمريكي لعام ٢٠١٢ [٣].

إلى ما قبل بضع سنوات لم يكن لدى الصين أي مشروع للتغيير في المنطقة العربية، وفي عام ٢٠١٣ طرح الرئيس الصيني شي جينبينغ مبادرة للتشارك في بناء «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير»، و«طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين»، اللذين يُشار إليهما بـ «الحزام والطريق»، خلال زيارته

---

(١) جمال سند السويدي: «آفاق العصر الأمريكي» (مصدر سابق)، ص٥٩.
(٢) جـواد الحمد: «اتجاهـات ومحددات تطويـر العلاقات الصينيـة العربيـة ٢٠٠٥-٢٠١٠»، منتدى التعاون العربي الصيني.
(٣) جمال سند السويدي: «آفاق العصر الأمريكي» (مصدر سابق)، ص٤٥.

لآسيا الوسطى ودول جنوبي شرق آسيا في أيلول وتشرين الأول من العام المذكور، وهو مشروع يشمل المنطقة العربية.

تسعى عملية التشارك في بناء «الحزام والطريق» – كما تشرحها الوثيقة الصادرة عن اللجنة الوطنية للإصلاح والتنمية في وزارتي الخارجية والتجارة بالصين، ٢٠١٥- «إلى تحقيق الترابط والتواصل بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا والبحار المحيطة بها، وإنشاء وتعزيز علاقات شراكة للترابط والتواصل بين الدول الواقعة على طول الخط، وإنشاء شبكة مركّبة متكاملة الأبعاد ومتعددة المستويات للترابط ، بما يُساهم في تحقيق التنمية المتنوعة والمستقلة والمتوازنة والمستدامة في تلك الدول».

وتشير هذه الوثيقة إلى تمسُّك الصين بسياسة الانفتاح على الخارج في ظل ارتباط الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي، والعمل على الانفتاح كامل الأبعاد، والاندماج على نحو معمق في المنظومة الاقتصادية العالمية.

وتبرز في هذه الأفكار الصينية أهمية الدور المتزايد لآسيا في تشكيل الساحة الدولية، ومواجهة التحديات التي تفرض العمل على تعزيز الوضع المواتي للسلام والتنمية في هذه القارة، ودعمه، وزيادة الوعي بالهوية الآسيوية، والمصالح المشتركة، والمصير المشترك، لبناء آسيا متناغمة ومتوافقة، والربط بين الماضي والحاضر، والوعي بعظمة التاريخ والحضارة الآسيوية المستمرة، القائم على الثقة والاعتزاز بهذا التاريخ والثقافات، والعمل في إطار تعاوني. فالهدف ربط آسيا وجنوبي آسيا بدرجة أكبر فيما بين وعبر الأقاليم الفرعية، مما يساعد في بناء شبكة من الإمداد، وشبكة صناعية، وشبكة من القيم المشتركة، وإقامة تعاون بين الإقليم الآسيوي الشامل وإقليم اليوروآسيا[٤].

(٤) محمد نعمان جلال: «طريق الحرير الجديد بين الصين والعالم: الأمس واليوم والغد»، مجلة «المنتدى»، عمّان، منتدى الفكر العربي، ع٢٦١، ص١٧٣.

لقد جاء الانفتاح الصيني على العالم الخارجي ومنه المنطقة العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتراجع الصين عن استخدام السياسة الخارجية لنشر الفكر والإيديولوجيا الشيوعية، وفي ظل تزايد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، فاتّجهت الصين إلى التنمية الاقتصادية، «من أي مصدر وبأي وسيلة»[١]، من أجل بناء قوتها الذاتية، إلى جانب حل مشكلاتها الإقليمية. وكان انفتاحها الدبلوماسي والاقتصادي على العالم العربي ضمن هذا الإطار وخدمة سياستها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية.

ويشكل النفط والغاز مجالاً للمصالح المشتركة بين العرب والصين، ويخدم فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الصينية التعاون الاقتصادي بين الطرفين. ويرصد بعض الدارسين في الموضوع السياسي والثقافي إشكالات ما تزال قائمة، منها: ضعف الأثر الصيني في السياسات الدولية الخاصة بالشرق الأوسط، مما يحدّ من تأثيرها في الصراع العربي الإسرائيلي، وتطور العلاقات الصينية- الإسرائيلية على حساب العلاقات مع الدول العربية، واعتماد الطرفين العربي والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل كل طرف رؤيته ومعلوماته عن الآخر[٢].

الهنـــد[٣]

تقع الهند في المرتبة السادسة بين القوى العالمية الكبرى، أي قبل البرازيل، وبعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا واليابان. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لها (١,٨٤٢) تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٢. وقد

(١) جواد الحمد: «اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية- العربية» (مصدر سابق).
(٢) المصدر السابق.
(٣) ينظـر: محمد نعمان جـلال: «المشروعان الصيني والهندي» في كتـاب «مشاريع التغيير في المنطقة العربيـة ومستقبلهـا» (مصـدر سابق)، ص٥٠٢- ص٥١٥. وللمؤلـف نفسه: «العلاقـات العربية الهندية من التقارب إلى الحياد» دراسة منشورة على موقع www.aljazeera.net.

جاءت نهضتها في أعقاب النهضة الصينية، وأصبحت الدولتان ضمن مجموعة العشرين الاقتصادية، التي تحولت منذ عام ٢٠٠٩ إلى مجموعة اقتصادية دائمة لرسم نهج اقتصاديات العالم. كما أن الهند ضمن المجموعة النووية. ولديها نخبة متعلمة مزودة بالخبرات والمهارات والانفتاح على العالم الخارجي، مما جعل الهند الدولة الأولى عالميًا في تكنولوجيا المعلومات والسوفت وير.

العلاقات الهندية مع المنطقة العربية، علاقات تاريخية وحضارية قديمة، وتتجه في الأفق المنظور إلى تأكيد وحماية مصالح هذه الدولة في الحصول على النفط والغاز، والعمالة، والأسواق، ورؤوس الأموال، إضافة إلى مساندة كل طرف للآخر في المحافل الدولية. لكن بعض الدارسين لا يستبعدون أن يكون للهند –كما للصين– مطامع لتغيير الشرق الأوسط مستقبلاً وقبل منتصف القرن الحادي والعشرين في ضوء المعطيات الآتية:

- السيطرة الأمريكية بشكل خاص والغربية بشكل عام على الشرق الأوسط.
- الصعود الاقتصادي والتكنولوجي للصين والهند.
- السيطرة والصعود الإسرائيلي.
- الصعود الإيراني.
- استمرار حالة الضعف والتشرذم والتصارع العربي.

يشير بعض الخبراء إلى أنه، بالرغم مما أصاب العلاقات العربية الهندية من خلل وتراجع، وخاصة عندما اتجهت الهند إلى إقامة علاقات مع إسرائيل وضَعُفَ تأييدها للقضية الفلسطينية، فإن الهند تظل شريكاً تجارياً مهماً للعالم العربي، وتمثل العمالة الهندية في منطقة الخليج العربي عنصراً مؤثراً في هذه العلاقات، ويزيد من أهميتها أنها تتركز في القطاع الخاص والمجالات الاقتصادية، إضافة إلى وجود استثمارات عربية في الهند، واستثمارات هندية في بعض الدول العربية، مما يعزز الروابط بين الطرفين.

ومع التحفظ على العلاقات الهندية الإسرائيلية، التي وصلت نقطة اللاعودة في نموها وتنوع مجالاتها الأمنية والعسكرية وصناعة السلاح، فإن وجود موقف عربي موحد يربط المواقف السياسية بالمصالح الاقتصادية، سواء بالنسبة للهند أو غيرها من الدول، هو شرط لتجاوز حالة الخلل، مع تكثيف الاهتمام بالمجال الثقافي، للحيلولة دون تشويه الصورة العربية في الهند، نتيجة نشاط القوى المعادية للعرب، وخاصة في ظل موجة مناهضة الإرهاب ولصق ذلك بالإسلام. وتحقيق نوع من الترابط عبر مشروعات مشتركة بين الأموال العربية التي تبحث عن مجالات الاستثمار والتكنولوجيا الهندية.

أما في مجال العمل الإسلامي، ووجود أكبر عدد من المسلمين في العالم في الهند بعد إندونيسيا، فإن من متطلبات العلاقات العربية الهندية التأكيد على احترام المسلمين وتراثهم ودورهم في حركة تحرر الهند، والحفاظ على الطابع العلماني الديمقراطي في الهند كدولة متعددة الأديان والأعراق، وهذا يقتضي تأكيد خطر الأصولية الهندوسية المتصاعد، التي تشوّه دور المسلمين، وتعمل على تدمير المساجد وتتشابه في ذلك مع سياسة إسرائيل ومواقفها.

وتبدو الدعوة إلى تحاور الدول العربية مع الهند حول المخاطر التي تنتج عن علاقاتها مع إسرائيل، مبررة ومطلوبة، ليس بهدف وقف تلك العلاقات، وإنما لكي تكون الهند مدركة للمصالح العربية، وعلى بينة من أن أي مساس بهذه المصالح سيكون له أثر سلبي على العلاقات العربية الهندية.

خاتمة

ثمة مجموعة من المحدِّدات والاعتبارات ينبغي تفحُّصها عند البحث في موضوع العلاقات العربية الدولية ومستقبلها الاقتصادي في ضوء معطيات الأوضاع الداخلية وتداعيات الاضطرابات في المنطقة العربية، التي تصاعدت

بشكلٍ سريع خاصة خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية، بما فيها تلك الناجمة عن التدخل العسكري الأجنبي المباشر في بعض أجزائها، وعن إفرازات ما سمّي «الربيع العربي» من احترابات ونزاعات اتخذت طابع الاصطفافات الإثنية والطائفية والفئوية، وكذلك تأثيرات التحوّلات الجذرية في النظام الدولي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وخريطة التغيُّرات في موازين القوى العالمية، وتشابك مصالح القوى الإقليمية والعالمية أو تقاطعاتها من خلال أجنداتها المتحفّزة تجاه هذه المنطقة، وما يمكن أن تنتجه من مؤشرات لاستشراف مستقبل هذه العلاقات ومساراتها القادمة.

فالمنطقة العربية اليوم تعيش حالة عميقة أيضاً من التغيُّرات السريعة، يصفها بعض الدارسين بأنها مرحلة «انتقالية» دقيقة وحساسة، وقد يصفها بعض آخر بـ «التراجع» أو حتى «الانحدار»، لكنها في أيٍّ من الحالات – وإلى حدّ معين – لا تخلو من فرص تلوح في الأُفق، وإذا ما أُحسن استثمارها فإنه بالإمكان أن تؤدي إلى إحداث التغيير المطلوب لإعادة ترتيب البيت العربي الداخلي، ومأسسة العمل العربي المشترك الذي نطمحُ إليه؛ بنظرةٍ واقعية للإمكانات وتكاملها، وتوفير الشروط الموضوعية لتكوين كتلة سياسية اقتصادية قادرة على امتلاك القرار واستقلاليته، والمنافسة والتأثير في ميزان القوى، الذي بات رجحانه مرهوناً بقدرات التكتلات الاقتصادية والسياسية العالمية شرقاً وغرباً، وبالتالي امتلاك الخيارات والبدائل بنديّة تامّة في إقامة العلاقات المتكافئة، وتصحيح وإصلاح مساراتها بعدالة تكفل صالح الشعوب العربية ودولها، تماماً كما هو الحال في تمسُّك الأطراف الأخرى بما يضمَن مصالحها ومصالح شعوبها.

ليس الأمر محض تفاؤل أو مثالية تصوّر أو مجرد تعبير عن رغبات وأمانٍ، وإنما هو تعبير عن مسؤولية الفكر التنظيري من جهة، والتفكير العمليّ من جهة أخرى، في المناقشة العلمية الهادئة والهادفة إلى تشخيص طبيعة الأزمات

الحاصلة وأبعادها، ومنها البُعد المتعلّق بالعلاقات العربية الدولية، وضرورات البحث عن حلول للخروج من مآزق الأوضاع التي تمكّن التبعيّة والتخلف من أن يحولا دون الوصول إلى حيث يمكن لمنطقتنا أن تضع أجندتها المستقبلية بنفسها، وتسترجع حقوقها في أن تكون ذات فاعلية واستقلالية ولها صوت مسموع ومؤثر، وهُويّة واضحة ضمن المنظومة الدولية والإنسانية.

إنَّ ما يبدو أنه إعطاء أولوية للعامل الاقتصادي لا يهمش ولا يُلغي أدوار العوامل الأخرى السياسية، والجغرافية، والأمنية العسكرية، والاجتماعية، والثقافية. لكن الدروس المُستفادة من التاريخ ومن الشواهد الواقعية الماثلة أمامنا، ما تزال تؤكد أهمية هذا العامل في تشكيل الخريطة الإقليمية والدولية والدور الحيوي للاقتصاد والمال والتجارة والثروات الطبيعية في الاستراتيجيات السياسية والعسكرية والثقافية.

الميثاق الاقتصاديّ العربيّ*

جاء إطلاقِ «**الميثاق الاقتصاديّ العربيّ**»، الذي بادر به منتدى الفكر العربيّ، بتوجيهات كريمة من رئيسه وراعيه صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال - حفظه الله ورعاه - تعبيرًا عمّا نتطلَّع إليه جميعًا، بل ما تتطلّع إليه الأمّة بأسرِها من فتح نوافذ الضوء والأمل من جديد نحو صَلاح الحاضر، وامتلاك تقرير مستقبل أجيالها الحالية والقادمة، مستهديةً بالإيمانِ بأنها أُمّـةٌ حَمَلت إلى البشريةِ جمعاء رسالةً من أسمى الرسالات؛ روُحًا وحضارةً وفكرًا وعِلمًا، وكانَ لها إسهامُها المؤثِّر في تقدُّم الحضارة الإنسانية، وفي فتحِ الآفاق الفكرية أمام العالمين لتكونَ الحضارة سلامًا واستقرارًا وإبداعًا وتنوعًا في المشاركة؛ لا صِدامًا وتفتيتًا لطاقاتِ الإنسان، وتشتيتًا للعقولِ، وقبل أن يكون الصدام والنزاعات تشريدًا للبشر وتقطيعًا لأوصال الإنسانية والأوطان، مما نشأَ عنه في عالم اليوم هذا الضياع للثروات، والتفريط بِهبات الخالق - جلَّت قدرتهُ - على هذا الكوكب.

مِن وحي هذه المعاني، التي لخّصها شعار المنتدى بكلمتيّ «الانتماء والإنماء»، منذُ تأسيسه قبل أكثر من ثلاثين عامًا، انطلقت المشروعات والمبادرات التي نهضَ بها، متجاوزًا ظروفًا دقيقةً وحساسة مرَّ بها وطننا العربيّ والإقليم والعالم، ومراحلَ وأوضاعَ كادَ اليأسُ أن يطفىء فيها جذوة الآمال.

* كلمة في حفل إطلاق «الميثاق الاقتصادي العربي»، المركز الثقافي الملكي، عمّان، ٢٠١٥/٨/٩.

لكنَّ شعلة الفكر لا تخبو، فظلَّ هذا المنتدى، منارةَ حوارٍ، وخليةَ أفكارٍ ورؤى، ومعهدَ بحثٍ ودرسٍ واستشرافٍ للقضايا العربية المصيرية، على مختلف الصُّعد وفي كلِّ المجالات.

وما «الميثاق الاقتصاديّ العربي» سوى إحدى حلقات المُنجَز الفكريّ المُنتَمي في إطار الرؤيةِ الشاملة للنهوض العربيّ، وتمكين الشعوب العربية من أخذِ زمام المبادرة في خياراتِها التنموية، ووضعِ أجندتها بنفسها لبناء المستقبل، على أُسسٍ من الوعي بدورِها ومكانتِها في المحيط الإنسانيّ والاقتصاديّ العالميّ، وحقِّها في الانتقال إلى الاقتصاد الإنتاجيّ، الذي يمكّنها من التشكُّل ككتلةٍ اقتصاديةٍ واحدة، لها قواسِمُها المشتَرَكة، وجغرافيتها المتّصلة، وتتشابه على الإجمال في معدلات النمو، كما تتقارب مواقِعُها في سلَّم التقدّم.

إنَّ واقعيّة النظرة إلى الاقتصادات العربيّة التي صيغ وفْقها الميثاق، في رؤيته الشاملة، من خلال المبادىء المرجعية لإمكانات التطبيق، اتجهت إلى جذر مشكلات التنمية، وفي الوقت نفسه أخذت بالحسبان التمكين للاقتصادات الوطنية، ليتسنّى لها التكامل فيما بينها أولاً، ومن ثمَّ لتصبح كتلةً قويةً قادرةً على المنافسة مع الكتل الاقتصادية الدولية.

وهذا التدرّج المنطقيّ يفرضه واقع الحال في كون تلك الاقتصادات ما تزال تعتمدُ على الزراعة والخدمات، وما تزال ثرواتُها الطبيعية غير موظفة بالمستوى المطلوب لدخول مرحلة التصنيع ورفع القيمة المُضافة للثروة، حتى يتسنى تأسيس قاعدة صلبة للاقتصاد.

إنَّ هذه الإشكالية تضعُنا أمام تحدي التغيير العميق في المجال الاقتصادي-الاجتماعي إزاء تهديدات سبق «للميثاق الاجتماعيّ العربيّ» (الذي أعلنه المنتدى في العام ٢٠١٢) أن أشار إليها، ومنها مسائل مثل البطالة والفقر، والفجوة بين الفقراء والأغنياء، وتدنّي الإنتاجيّة، والفئات المهمّشة، وإهمال

تنمية القرى والبوادي والأرياف، وظواهر الفساد والمحسوبية والواسطة، ومستوى الحاكمية، وضَعف تنمية الموارد البشرية، والعجز في المعرفة التكنولوجية، فضلاً عن مشكلات المياه والطاقة والبيئة والتجارة البينية والاستثمار.

تلكَ قضايا رأى معها الميثاق الاقتصادي أن الحاجة أصبحت ضروريةً إلى مؤسسات جديدة في بعض هذه المجالات، وإلى إعادة تعريف دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية وغيره من المؤسسات، ومن منطلق إصلاحيّ لا تثويريّ، قائم على العقلانية وإعادة المؤسسية إلى العمل العربي المشترك.

صحيحٌ أن هذا الميثاق وسابقه «الميثاق الاجتماعي» جاءا خلال حِقبة يمكن أن تسمّى سنوات «الربيع العربيّ» وتداعيات مرحلة انتقالية للمجتمعات العربية، واستمرار الاضطراب وعدم الاستقرار في أجزاء متعددة من الوطن العربيّ، وفي ظلِّ هواجس من مستقبلٍ ضبابيّ تزيدُ في حدّتها الأطماع الخارجية والفتن الداخليّة.

لكن علينا أن ندركَ أنَّ صنع المستقبل لا يمكن أن يكون قُطريًا، ولا يمكن لدولة أن تبقى بمعزلٍ عن تأثيرات ما حولَها.

وليس تأكيدنا في هذا الميثاق وسواه من أدبيّاتِ خطابنا الفكريّ على «العمل العربيّ المشترك» إلا من باب الواقعيّة لا الأحلام المجنّحة، والدعوة القائمة على أساسٍ من تفكير وتدبّر في أنَّ الاقتصاد هو محورٌ رئيسيّ في استقلال القرار العربي على المستويات كافة، والضمانة لتحقيق ما نرنو إليه من عدالة اجتماعية وتقدمٍ وكرامةٍ إنسانية.

إنّنا نضعُ كلّ هذه الاعتبارات ضمن رؤية معرفية واسعة تعبِّرُ عنها أهداف منتدى الفكر العربيّ وفلسَفتها، وطبيعة الأنشطة التي ينهضُ بها.

فبعد الميثاق الاجتماعيّ، وهذا الميثاق الاقتصاديّ، سنعملُ على إصدار ميثاقٍ ثقافيٍّ عربيّ، متطلعين لأن يكون من وسائل الاستنارة والتمكين والإسناد الثقافي الضروريّ للتنمية العربية الشاملة بمختلف جوانبها.

وفي الوقت نفسه، فإنَّ المنتدى مستمرّ في مبادراته ومشروعاته الكبرى التي تأخذ بالأبعاد المتنوعة، ومن أبرزها – على سبيل المثال لا الحصر- مشروع «أطلس أوقاف القدس» وقاعدة البيانات حول هذه الأوقاف، خدمة للحقوق العربية والإسلامية في المدينة المقدّسة، فضلاً عن متابعة أنشطة الحوارات العربية- العربية، والعربية- العالمية، والمؤتمرات الشبابية، وبحث قضايا أساسية مثل التربية والتعليم، والمواطنة، والإصلاح والديمقراطية، وتوسيع شبكة التعاون والتنسيق مع العديد من مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات الثقافية والفكرية، عربيًا وعالميًا، وكذلك الأنشطة الجارية المتمثلة في المحاضرات واللقاءات بموضوعات الساعة، والكتب والإصدارات الحديثة.

في المشهد الاقتصادي العالميّ
والإقليميّ والعربيّ والمحلّي*

ما زالت تأثيرات الأزمة العالمية الَّتي عانى منها الاقتصاد العالمي في العام ٢٠٠٨، وتداعياتها تبسط ظلالها على عدد كبير من الدُّول. وقد بدأت الأزمة العالميَّة بانهيار بنوك ومؤسسات، وامتدَّت لتشمل انهيار دول واتحادات، فأدَّت إلى تباطؤٍ في النَّشاط الاقتصادي، ومن ثمَّ تراجع معدَّلات النموِّ بصورة كبيرة.

وفي المشهد العالميِّ يجري الحديث عن تراجع أسعار النّفط بصورة غير مسبوقة. ولا ننسى أنَّ الصين أخذت في التَّفكير في تأسيس بنك استثماريٍّ على غرار البنك الدوليِّ، ووقَّعت قرابة سبع عشرة دولة على تأسيس هذا البنك، ومن ضمنها الأردن، للاستثمار في دول العالم. فالصين تملك صندوقًا سياديًا ضخمًا، غير أنَّ الولايات المتحدة الأمريكيَّة بما لها من قوَّة تصويتيَّة عالية في البنك الدولي وفي صندوق النقد الدوليّ (حوالي ١٩٪) عارضت تأسيس هذا الصندوق.

وارتفاع معدلات البطالة مشهد آخر من مشاهد الأزمة العالمية؛ إذ تراوحت نسبتها ٨ -١٠٪ سواء في أمريكا أو في الاتحاد الأوروبي بشكل عام. ولا داعي للخوض في تفاصيل كثيرة.

---

* قُدّمت هذه المحاضرة في جلسة حوارية بدعوة من المجلس الاقتصادي الاجتماعي في عمّان برئاسة رئيس المجلس د. منذر الشرع، وعقدت في مقر جمعية البنوك الأردنيّة في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ونشرت في محور العدد (٢٦٤-٢٦٥) لمجلة «المنتدى»، منتدى الفكر العربي، عمّان.

أما واقع الحال العربيّ والإقليميّ فيشهد تراجعًا في معدَّلات النموِّ على نحو واضح. فتراجع معدلات أسعار النفط أدَّت إلى خسارة الدُّول العربيَّة النفطيَّة ما قيمته قرابة نصف تريليون في سنة واحدة؛ أي ٥٠٠ مليار، نتيجة تراجع أسعار النّفط. ولدينا في الوطن العربيِّ معدَّلات بطالة تعادل نسبتها ١٧,٥٪، وهي أعلى نسبة في المجموعات الدوليَّة؛ إذ تعادل ثلاثة أضعاف المتوسط العالميِّ البالغة نسبتها ٦٪ تقريبًا. وسيدخل العالم العربيُّ في العام ٢٠٣٠ في الفرصة السُّكانيَّة، الَّتي تشكِّل تحدِّيًا. ومع اقتراب الأردن من الفرصة السُّكانية، الَّتي يمثِّل فيها قطاع الشَّباب ٥٠٪ من مجموع السُّكّان، فإنَّ الفرصة السكّانية تقترن بوجود العديد من التحدِّيات المستمرَّة، أبرزها معدَّلات البطالة المرتفعة بين الشَّباب، وهي معدَّلات بلغت للعام ٢٠١٤ نحو ٣٠,٦٪، الأمر الَّذي يتطلَّب ضرورة توفير عدد كبير من فرص العمل للشَّباب المتعطِّلين عن العمل في الوقت الحالي، فضلاً عن الأعداد الجديدة من الشَّباب المتوقَّع انضمامهم لأعداد القوى العاملة الَّتي ستواجه العديد من الصُّعوبات خلال السَّنوات القادمة.

ففي العام ٢٠٣٠ ستكون نسبة الشَّباب ٧٠٪، وبالقدر الَّذي يكون فيه هذا الأمر إيجابيًّا فإنَّه سيشكِّل عامل ضغط على الأنظمة السياسيَّة في تلك الدول. فالرَّبيع العربي غير كونه ظاهرة سياسيَّة إلا أنَّ أسبابه الحقيقية اقتصاديَّة. وفي مقدِّمة هذه الأسباب وجود نسبة كبيرة من الشَّباب المتعطِّلين عن العمل، فإذا لم نوفِّر فرص عمل للشَّباب فمعنى هذا أنَّنا سنعاني لسنوات وسنوات من ربيع عربيٍّ دمويٍّ في الدول المجاورة.

وثمَّة ملمح آخر في واقع الحال العربي يتمثَّل في التجارة العربيَّة البينيَّة. فنسبة الصادرات بين الدول العربيَّة تبلغ ٨٪ فحسب، فإذا أضفنا إليها الواردات على اختلاف نِسَبها، فلن تتجاوز النسبة ١٢٪. وبالمقابل فإنَّ نسبة الاستثمار العربي البينيِّ تبلغ فقط ٢٠٪ من إجمالي الاستثمارات العربيَّة في العالم. وهذا يدلُّ على أنَّ الاستثمار العربي البينيَّ والتجارة العربية البينيَّة في حالة ضعف، مع أنَّ فرص الاستثمار في الوطن العربي متاحة إذا ما وُجدت الإرادة السياسيَّة.

أمّا واقع الحال في الأردن، فمع أنَّه يتميّز بجوانب إيجابيَّة وإنجازات متحقِّقة، إلا أنَّه لا يخلو من سلبيات، ولكنَّنا مولعون بالحديث عن الإنجازات فحسب. لذا لن أتحدث عن الإنجازات التي حقَّقتها الحكومات المتعاقبة. وإنَّما سأتحدَّث عن واقع الحال والصورة الحقيقية للمؤشِّرات السلبيَّة الَّتي يعاني منها الاقتصاد الأردنيُّ، بعيدًا عن أنصاف الحقائق الَّتي يصرِّح بها بعض المسؤولين. فمقدار النموِّ الاقتصادي لدينا هو ٢,٢٪ للنِّصف الأول من العام ٢٠١٥، وهذا يعادل تقريبًا النموَّ السُّكانيَّ الطبيعيَّ في الأردن، فحسب. فإذا أخذنا النموَّ السُّكاني غير الطبيعيِّ بالحسبان نتيجة اللجوء السوري الَّذي يعادل ٥٪ فمعنى ذلك أنَّ النموَّ الاقتصاديَّ في الأردن ينبغي أن يكون ٧٪ تقريبًا، حتَّى نتمكَّن من تحقيق مستوىً معيشي لائق للمواطن، فعندما يكون النموُّ الاقتصادي ٢,٢٪ فهو في هذه الحالة أقلُّ معدلٍّ نموٍّ في السنوات الأخيرة، وبخاصَّة في العام ٢٠١٥. حتى وإنْ وصل إلى ٢,٥ – ٢,٩٪ في نهاية العام، غير أنَّه يبقى أقلَّ من المعدَّل الطبيعي. وإذا طالعنا النشرات الإحصائيَّة سنجد أنَّها تقسم الدَّخل القوميَّ على عدد السُّكان لاحتساب نصيب الفرد من الدَّخل القوميِّ. وبناءً على هذه المعادلة قالوا إنَّه وصل في نهاية العام إلى ٦,٩ مليون تقريبًا. وهذه معادلة غير دقيقة وغير صحيحة، فبموجبها يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل في الأردن حوالي ٥٣٥٠ دولارًا، ومن ثمَّ أصبح الأردن خلال السنوات الأخيرة من الدول High Middle Income دول متوسطة أو ذات الدخل المتوسط المرتفع. وبموجب هذه المعادلة أصبحنا غير مؤهَّلين لجدولة الديون، ولا لشطب الديون، ولا للحصول على مساعدات كبيرة.

ومنذ سنوات اقترحت إجراء تعداد سكاني مع بداية اللجوء السوري، لأنَّ التعداد السُّكاني مهمٌّ، وضروريٌّ، لمعرفة العدد الحقيقي للسُّكان في الأردن. فقد تضاربت تقديرات الأعداد السُّكانية في الأردن، فهناك من يرى أنَّ عدد سكّان الأردن بلغ سبعة ملايين، وآخرون يقدِّرونه بعشرة ملايين وأحد عشر مليونًا واثني عشر مليونًا. فإذا قسمنا الدَّخل القومي على عدد السُّكان الموجودين في

الأردن فسينخفض متوسط نصيب الفرد، وسنعود إلى ما كنّا عليه للـ Low Middle Income ذات دخل متوسط منخفض. وعندما نعترف بهذه الحقيقة نكون قد وصلنا لنتيجة أننا أصبحنا مؤهلين لجدولة الديون ولشطبها وللحصول على المزيد من المساعدات.

إنَّ أي حكومة في العالم تسعى إلى تحقيق الرفاه لمواطنيها. وتحقيق الرفاه يأتي عن طريق استراتيجيات تنمويَّة متوازنة في كل الأقاليم، ترتقي بالمستوى المعيشي للمواطن، وهو الأمر الَّذي لم يتحقَّق خلال السنوات الأخيرة. بل شهدت تراجعًا، فنسبة البطالة لدينا ١٢,٩٪، وترتيبنا هو الرابع بين الدول العربية من حيث أعلى معدل بطالة بعد تونس والسودان ومصر. ومنذ سنوات طويلة لم تتراجع الصادرات، لكنَّها تراجعت في هذه السنة بنسبة ٧٪، وتراجع التضخُّم بنسبة ٠,٧٪ وفق البيانات المتاحة. ويعتقد بعض النّاس أنَّه إذا تراجع التَّضخُّم يصبح بالسالب -٠,٧٪ بما يعني أقلّ من ١٪ وهو مؤشِّر إيجابيٌّ. ولكنَّني أعتقد من الناحية النظرية والعملية أنَّ تراجع الأسعار إلى دون مستوىً معيَّن أمرٌ ليس إيجابيًّا بل هو سلبيٌّ، لأنَّه يعكس نوعًا من الركود أو الكساد، ومن ثمَّ لا يتحرَّك الاقتصاد باتجاه الانتعاش. والسبب الرئيس في هذا كله هو تراجع أسعار النفط عالميًا. ولهذا سيكون عجز الموازنة في العام ٢٠١٥ ضعف عجز الموازنة للعام ٢٠١٤؛ أي سيزداد العجز من ٤٧٠ مليون دينار ليصبح ٩١٥ مليون دينار. وهذه الأرقام هي الَّتي ذُكِرت في موازنة العام ٢٠١٦ الَّتي قُدِّمت للبرلمان. وتجدر الإشارة إلى أنَّ عجز الموازنة في أول عشرة أشهر من العام ٢٠١٥ بلغ ٨٣٥ مليون دينار، فآخر شهرين في العادة يرفعان من قيمة العجز لعدم وجود إيرادات ولوجود زيادة في النفقات، ولهذا فعجز الموازنة الَّذي أُدرج في الموازنة لإعادة التقدير للعام ٢٠١٥ سيكون أكثر من ٩١٥ مليون دينار.

فمنذ سنوات ونحن ما زلنا نتحدث عن تغطية الاعتماد على الذات، وتغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، لكنَّ المؤشِّرات كلها تشير إلى الأسوأ. فالمديونية في العام ٢٠١٠ بلغت ١١,٥ مليار، وفي العام ٢٠١٥ بلغت ٢٢,٥ مليار.

فمنذ تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية لغاية العام ٢٠١٠ كل الَّذي استدنّاه بلغ رصيده غير المسدد ١١,٥ مليار، بينما في آخر خمس سنوات استدنّا ما يعادل الرصيد غير المسدد في العام ٢٠١٠. ففي العقود الماضية كلها كنا نستدين من أجل بنية تحتية، وطرق، ومستشفيات، ومدارس، وجامعات، أما في السنوات الخمس الأخيرة فلم تعد الاستدانة لهذه الأغراض، فالإنفاق الرأسمالي مموَّل من المنحة الخليجية، وهو ما لا يعود بالنفع على الاقتصاد كما يجب أن يكون عليه الحال.

لقد تراجعت إيرادات دائرة الأراضي بنسبة ١٢٪، وتراجع رأسمال الشركات المسجلة لدى مراقب الشركات إلى ٢٨٪، وتراجع عدد الشركات المسجلة إلى ١٨٪. أمّا في ما يخصُّ الائتمان المصرفي فقد بلغت الزيادة الائتمانية فيها ما نسبته ١,٨٪ في العام ٢٠١٤، وإذا استثنينا جانبًا منها يمثِّل الجدولة وإعادة الجدولة وهيكلة بعض القروض، فقد تصل النسبة إلى أقل من ذلك بكثير.

ويشير واقع الحال إلى أنَّ ١٥٠٠ مصنع أغلقت أبوابها في سنة واحدة. وقد تنبّه جلالة الملك لكلِّ هذا، فدعا إلى وضع خطَّة عشريَّة لإنقاذ الوضع. لكنَّ هذه الخطة تحتاج قرابة ٢٠ مليار دولار لتمويلها. فمن أين نأتي بهذا المبلغ؟

منذ أكثر من ١٠ -١٢سنة ونحن نتحدث عن المشاريع الكبرى مثل الطاقة النووية والسكك الحديدية وناقل البحرين، ونعلم أنَّ هذه المشاريع تحتاج إلى ما يقارب ١٥- ٢٠ مليار، فمن أين سنأتي بها؟ وبخاصة أنَّنا نتحدث عن شراكة تحتاج تمويلاً. فإذا أردنا تمويلها من خلال الحكومة فمعنى ذلك أنَّنا سنستدين، ونسبة الدين عندنا ٨٣٪، وهذه النسبة تتجاوز قانون الدين العام، الَّذي يسمح فقط بما نسبته ٦٠٪. وإذا أردنا تمويل هذه المشاريع من خلال الشراكة مع القطاع الخاص باقتراض حكومي مثلما نتحدث عن تمويل المفاعلات النووية، فنحن بحاجة إلى خمسة مليارات للمفاعلين النوويين الاثنين. ومعنى ذلك أنَّ المديونية ستصل إلى ١٠٠٪ إذا ما رغبنا في تمويل المشاريع الكبرى. وسيترتب على هذا أنَّ مؤسسات التصنيف الدولي (Moody's) و(Fitch) و(Standards & Poor's)، ستغيِّر من تصنيف الأردن ليصبح في الدرجة الأدنى. فمؤسسات التصنيف الدولي

هذه تعتمد على ثمانية معايير للتصنيف، أهم معياريين منها هما: عجز الموازنة والمديونية. فهي ترى أنَّ المديونية عبارة عن ضرائب مؤجَّلة. وقد وصلت المديونية لدينا إلى مستويات لم تصل إليها في تاريخ المملكة. ومن المؤكد أنَّ عجز الموازنة سيزداد.

وكون المديونية تُعتَبر ضرائب مؤجلة في نظر المستثمرين، فهذا يعني فرض ضرائب جديدة لسداد الديون مما سيؤدي إلى عزوفهم عن الاستثمار في الأردن. فالبيئة الاستثمارية لدينا غير مشجِّعة على الاستثمار، وقانون تشجيع الاستثمار ليس بالمستوى المطلوب لجذب الاستثمارات، وبخاصَّة أنَّ قانون تشجيع الاستثمار جزء من منظومة وبيئة تشريعية لجذب الاستثمار، الَّتي ستصطدم بقانون ضريبة الدخل، الَّذي لا يكاد يُقَرُّ حتى تصرِّح الحكومة بأنَّها ستتقدم بقانون آخر في دورة برلمانية قادمة، مما يعني عدم وجود استقرارٍ تشريعيٍّ، وهو الأمر الَّذي يبحث عنه المستثمرون.

مرَّة أخرى رحنا نتحدث عن قانون الشراكة بدعوى أنَّه البديل للتخاصيّة التي صرَّحنا بأنَّنا تخلَّصنا منها؛ الشراكة الَّتي هي Public-private Partnership والَّتي هي Triple piece. وقانون الشراكة الَّذي أقر هو قانون Public-public Partnership مع أنَّه لا يوجد في مجلس الأمة مَن يمثِّل القطاع الخاص إلا أقلية، تريد الشراكة وفق معاييرها الذاتيَّة. ويجري الحديث الآن عن تعديل هذا القانون. فكيف ستجلبُ بيئةٌ تشريعيةٌ متغيِّرة كلَّ يوم مستثمرين؟ ولا ننسى أنَّ عدد الشركات ورؤوس أموالها في تراجُع.

لستُ أُنكِر البيئة الملتهبة من حولنا، فهذه لها دور كبير وتأثير يؤخذ بالحسبان، لكن جلالة الملك لطالما تحدث عن كيفيَّة تحويل التحدِّيات إلى فرص. وللأسف الشديد فإنَّ الحكومات المتعاقبة تحوِّل الفرص إلى تحديات ومستحيلات يصعب تطبيقها. ومثال ذلك تعامل الحكومات مع قضية اللجوء السوري وتأثيراته في خفض متوسط نصيب الفرد من الدخل.

لقد تمكَّن جلالة الملك في إحدى زياراته للصين من جلب استثمارات بقيمة سبعة مليارات، والصين لديها فعلاً قوى اقتصادية كبيرة وتملك فوائض تمكِّنها من الاستثمار في كل أنحاء العالم. وزار جلالته كذلك كوريا، واستطاع جذب نسبة لا بأس بها من الاستثمارات. وفضلاً عن كل هذا لدينا سيولة في البنوك تتجاوز الأربعة مليارات، بالإمكان استثمارها، ولدينا حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بقيمة ٣,٧ مليار في السنة، يمكن استثمارها كذلك. فإذا لم تستطع الحكومة الاقتراض للمشاريع الكبرى، وإذا كانت الخطة العشرية تحتاج إلى تمويل بما قيمته عشرين مليار دولار، وإذا لم نستطع الإنفاق من المنحة الخليجية لعدم وجود مشاريع مدروسة، فمن أين سنموِّل النفقات الرأسماليَّة الَّتي تمثِّل ١٥٪ من إجمالي الموازنة؟ لذلك كلِّه يجب أن نفكِّر في إيجاد حلول. وقد سبقنا جلالة الملك وطرح فكرة الصَّناديق الاستثماريَّة أو الصندوق الاستثماريّ الأردنيّ.

فكرة الصناديق الاستثماريَّة بدأت في هولندا في القرن التاسع عشر، ثم انتقلت إلى فرنسا وبريطانيا، ثم إلى أمريكا في ثلاثينيات القرن الماضي. وتتعدَّد أنواع هذا الصناديق الاستثماريَّة. وسواء أكانت ذات نهايات مغلقة محدودة، من حيث بيع الأصول أو عدم بيعها، فإنَّ هدفها يحقِّق الاستثمار لأغراض عقاريَّة ولأغراض استثماريَّة في مشاريع معيَّنة تحشد المدَّخَرات وتوجِّهها إلى الاستثمار. وفي مقابل هذه الصَّناديق توجد الصَّناديق السياديَّة، بوصفها مصدرًا من مصادر التمويل.

والصندوق الاستثماريُّ الأردنيُّ هو من الصناديق السيادية. وأول صندوق سيادي تأسس في تكساس في القرن التاسع عشر وكانت غايته عائدات الأراضي، فخصَّصوا جزءًا منها لغايات الصندوق السيادي، وفي الدول العربيَّة أنشئ أول صندوق في الكويت عام ١٩٥٣ ورأسماله ٣٠٠ مليار. والصندوق الثاني تأسس في المملكة العربية السعوديَّة في العام ١٩٧١ ورأسماله ٦٨٠ مليار. والصندوق الأكبر في الدول العربيَّة هو صندوق أبو ظبي وتأسَّس في العام ١٩٧٦ ورأسماله ٧٧٠ مليار. وثمّة صندوق استثماري أنشئ بين الإمارات والهند بمبالغ طائلة.

من الضرورة بمكان التذكير بجهود جلالة الملك التنموية، ومنها ما يتعلق بمنطقة العقبة الاقتصاديَّة، وصندوق تنمية المحافظات في العام ٢٠١٠. ولدى تقييم صندوق تنمية المحافظات نجد أنَّ الأموال أُودعت ولم تُصرف كاملة أو لم يُصرف معظمها، مع أنَّ تنمية المحافظات مسألة مهمَّة، فالتنمية في عمّان تختلف عن التنمية في الجنوب، أو في المفرق أو في عجلون مثلاً. ومبادرة «سكن كريم لعيش كريم» أيضًا من مبادرات جلالة الملك، لكنَّ الرسالة الملكيَّة التُقطت ونُفذّت بطريقة خطأ، فقامت الحكومة ببناء ٨٠٠٠ وحدة سكنية، مع أنَّ المبادرة دعت إلى بناء ١٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية، وعجزت الحكومة عن تسويقها، لذلك خسر الصُّندوق ٤٤٠ مليون تقريبًا. ولدينا في الأردن، صندوق التقاعد، وكانت العائدات التقاعديَّة الَّتي تُقتطع من المشتركين توضع في الصندوق وتتحوَّل إلى استثمار، ومن ثمَّ أُلغي هذا الصندوق وحُوِّلت عائداته ورأس ماله كإيرادات للخزينة. وثمَّة صندوق استثماري بين الأردن وألمانيا رأسماله ٥٠ مليون، وهو مخصص لمشاريع محدَّدة، بالإضافة إلى صندوق التنمية والتشغيل.

أوَّل ما ينبغي التفكير فيه هو صيغة الصندوق الاستثماري؛ هل نريده مؤسسة أو شركة أو صندوقًا. وفي هذا الجانب علينا الاستفادة من التجارب السابقة للدول. لقد صدر ٢١٣ قانونًا أو مشروع قانون، ومعظم هذه القوانين لا تراعي خصوصيَّة الاقتصاد الأردني والمواطن الأردني والبيئة الإقليميَّة، فإذا أردنا سنَّ مشروع قانون فعلينا أن نراعي هذه الخصوصيَّة.

وبخصوص الصندوق الاستثماري، أشار جلالة الملك أنَّه سيصدر بمشروع قانون يقدَّم لمجلس النواب. لكن لمن ستكون ملكية الصندوق، للقطاع العام أم للقطاع الخاص؟ وهل سيكون الإنفاق على المشاريع المراد تنفيذها من رأسمال الصندوق، على غرار ما هو معمول به في مصر حين قامت بإصدار سندات خزينة اقتراض من الناس لتنفيذ مشروع قناة السويس، وحصلت على التمويل الكامل لهذه المشاريع؟ وهل سنقوم بعمل دراسة جدوى لمشروع الطاقة النووية مثلاً ومن ثم نُصدر سندات أو صكوكًا إسلاميَّة أو غيرها لهذا المشروع؟ وهل مَن يريد المساهمة فيه أو يقوم به يتحمّل رأس مال المشروع؟

لقد تحدَّث جلالة الملك عن صناديق عربيَّة سياديَّة، فهل ستكون هذه الصناديق العربية مساهمة في رأسمال أم ستكون المساهمة في المشاريع؟ وهل سيكون له مجلس إدارة أم مجلس استشاري؟ وهل من الأفضل أن يكون أصحاب الصناديق السياديَّة العربيَّة ممثَّلين معنا في مجلس الإدارة حتى لا يكون هناك تعارض في المصالح، أم يكونون بعيدين ونحن نديره؟ هل تديره الحكومة الَّتي ثبت فشلها في إدارة كثير من المشاريع وبخاصة الخصخصة؟

هذه بعض الأسئلة الَّتي من الممكن أن تُسأل. أما الرقابة على الصندوق فيجب أن تكون وفق أفضل الممارسات العالميَّة، ويجب منح الصندوق حوافز، على أن لا تكون هذه الحوافز مناقضة للصناديق الأخرى، كأنْ نمنح المؤسَّسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية إعفاءات، يترتَّب عليها إعفاءات من الضرائب والرسوم، تنعكس إيجابًا على خفض السعر على المستهلك ذي الدخل المتدنّي، في حين لا يحظى التاجر بهذه الميزة. إنَّ هذا من شأنه خلق منافسة غير عادلة، لأنَّنا نمنح مشروعًا إعفاءات فيما مشروع آخر يقوم على أسس تجارية لا يحظى بالإعفاءات.

لقد أوضح جلالة الملك أنَّ هذا الصندوق سيقوم على أُسس ربحيَّة تعود على المساهمين بالخير. فإذا أردنا أن تقوم مشاريعنا على أُسس ربحيَّة فينبغي أن تكون مشاريع مدروسة وذات جدوى اقتصاديَّة واجتماعيَّة وبيئية على الأردن، وتعود بالنَّفع العام. فالبنوك، والمؤسسات، والصناديق السيادية، ومؤسسات القطاع الخاص وتوسعة المشاريع القائمة، والشركات الكبرى، مثل الفوسفات والبوتاس بإمكانها طرح مشاريع كبرى، تقوم على الشَّراكة بين القطاع العام والخاص، ومن هذه المشاريع مشاريع النَّقل في مجال الطاقة وفي مجال المياه، والسِّكك الحديديَّة. وهذه المشاريع لا يمكن أن تقوم إلا بدعم حكومي. فالشراكة بين القطاعين العام والخاص أربعة أنواع:

- مشاركة في العوائد؛ إذ يأتي عائد للمستثمر ويأتي مشاركة بالعوائد ما يسمى بـ Revenue Sharing مثل المطار، حيث تأخذ الحكومة ٥٤,٦ ٪منه.

- ضمان عائد للمستثمر لتحفيزه على الاستثمار.
- تضمين مدخلات الإنتاج، مثل تضمين النفايات الطبية بحد أدنى من الكيلوغرامات أو الطن.
- شراء المخرجات مثل شراء مياه مشروع الديسة، بسعر معين.

ضمن هذا الإطار علينا أن نتحرك؛ بمعنى ما هي علاقة الصندوق بأموال الضمان الاجتماعي والوحدة الاستثمارية، وما هي تأثيراته؟ هل سيعتمد الأنظمة الحكومية وأساليبها أم سيكون قطاعًا خاصًا فيدار بنظام خاص وبأسلوب القطاع الخاص؟ وما هو تأثير هذا الصندوق على البنوك؟. فالبنوك الَّتي لديها فائض يمكنها الاستثمار في هذا الصندوق، أمّا إذا اتجه الصندوق إلى الأخذ من الودائع الموجودة لدى البنوك لتحقيق أهدافه وغاياته فلن يكون دوره مكملاً لدور البنوك. فإذا أردنا الحصول على أموال من صناديق سياديَّة فعندها سيكون دوره مكملاً ولن يكون له تأثير على البنوك. لكن إذا أخذنا من ودائع الأفراد كما حصل في التجربة المصرية عندما طرحت سندات بفائدة قيمتها ١٢,٥٪ تقريبًا وهي أعلى من الفوائد الَّتي تدفعها البنوك، فعندئذٍ سنمتصُّ جزءًا من السيولة الموجودة لدى البنوك باتجاه هذا المشروع، وبالتالي سيرتفع سعر الفائدة لدى البنوك، وستتنافس البنوك لاستقطاب الودائع، وسيرتفع سعر الفائدة، وهذا له تأثيره على الاستثمار من حيث زيادة كلفته.

الباعث على ضرورة الشراكة مع القطاع الخاص، أنَّ هذا القطاع يمثِّل ثلثي الاقتصاد تقريبًا، بينما تمثِّل الحكومة ثلث الاقتصاد كقيمة مضافة، ولكنَّها تمثِّل ٤٥٪ من إجمالي إنفاق القطاع العام من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أنَّ الإنتاجية في الحكومة إلى حدٍّ ما ضعيفة مقارنة بالقطاع الخاص. ولهذا علينا أن نفسح المجال للقطاع الخاص.

أشار ابن خلدون في مقدمته إلى أنه يجب على الدولة أن تترك الأنشطة الاقتصادية الَّتي يمكن إدارتها على الأسس التجارية للقطاع الخاص، وأن تمارس دورها في التنظيم والرقابة.

الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص
أنماط جديدة للتنمية الاقتصادية*

تواجه الدول العربية في هذه المرحلة تحديات مصيرية. فمنذ أكثر من ست سنوات والعديد منها يشهد اضطرابات سياسية وعسكرية، وجيرانها يعانون من مصاعب متعددة، منها كلفة إيواء اللاجئين وتوفير الخدمات الإنسانية لهم، فيما أسعار النفط، التي تشكِّلُ مصدر الإيرادات الأساسي للدول المنتجة للنفط، ما زالت – حتى مع إجراءات خفض الإنتاج – دون المستوى المطلوب، في الوقت الذي أصبحت فيه الفرصة السكانية على الأبواب، وجهود إعادة الإعمار في الدول التي عصفت بها الأزمات، تبدو قاب قوسين أو أدنى من الاستحقاق.

كل ذلك وغيره الكثير يتطلب منا نهجاً علمياً وموضوعياً في التفكير حول كيفية توفير المتطلبات اللازمة للمواطن العربي وتحسين مستواه المعيشي، بما في ذلك توفير الخدمات الملائمة والبنية التحتية القادرة على مواجهة الطلب المتصاعد في مختلف المجالات الحياتية، وصولاً إلى مقاربات ومعالجات مشكلات الفقر والبطالة، من خلال تنمية اقتصادية مستدامة تستوعب الطاقات المتوفرة، وتتيح الاستفادة منها بأفضل السبل، وتفتح الأبواب لمستقبل مشرق للأجيال القادمة.

* قُدّمت ورقة العمل هذه في المؤتمر السنوي السابع عشر للمنظمة العربية للتنمية الإدارية «الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص-أنماط جديدة للتنمية الاقتصادية» القاهرة – جمهورية مصر العربية ١١-١٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧.

إنَّ مواجهة التحديات التي تحيق بأمتنا العربية، والتي أشرت إلى بعضها آنفاً، تتطلَّب منا العمل بشكل جاد على مسارات متعددة ومتكاملة، ويشكل المسار الاقتصادي محورها الأساس، لأنه السبب غير المنظور الذي يكوِّن جذراً أساسياً للعديد من المصاعب والإشكالات الاجتماعية والسياسية في أغلب الحالات.

وفي هذا السياق، لا بد أن نولي موضوع النمو الاقتصادي أهمية قصوى، إذ يمكنه المساهمة في تقديم حلول تعجز عن تقديمها الأدوات الأخرى. لذلك، فإن جهود تحسين البيئة الاستثمارية، وتهيئة الظروف الملائمة لتحفيز الاستثمارات المحلية، وجذب الاستثمارات الخارجية، خطوات لا بد منها إذا أردنا السير قدماً نحو التقدم والازدهار.

من هنا تأتي أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بكونها أداة تنموية يمكنها المساهمة في إيجاد فرص العمل، وبناء مشاريع البنية التحتية، وتوفير خدمات أفضل وأقل كلفة على المواطنين. وهذه أمور بالغة الأهمية في تحقيق تنمية اقتصادية تشكِّل بدورها رافعة لتحقيق تنمية بشرية على وجه الخصوص، وتنمية شاملة مستدامة في مواجهة تحديات الفقر والبطالة.

وكما تعلمون، فإن مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص يحمل في طياته العديد من الجوانب، أبرزها العلاقة التعاقدية طويلة الأجل بين القطاع العام (الحكومة)، والقطاع الخاص، بحيث يقوم هذا القطاع بإنشاء مشاريع بنية تحتية وتنفيذها، أو تقديم خدمات وفق أساليب مختلفة يمكن أن تدخل ضمن إطار ومفهوم الشراكة بين القطاعين، وقد كان يتم توفيرها تقليدياً من خلال الحكومة.

وهكذا، وبدلاً من القيام بإنشاء وتنفيذ وتشغيل وصيانة المشاريع وتقديم الخدمة، يصبح دور الحكومة ومؤسساتها متمحوراً حول رسم السياسات والاستراتيجيات للقطاعات المختلفة، ومراقبة الخدمات المقدمة للمواطنين وتنظيمها. وهذا قد يشكِّل مساهمة مهمة في تحقيق هدف استراتيجي يتمثل

في حكومة صغيرة ذات كفاءة عالية. ونظراً لأن القطاع الخاص يمتلك خبرة في توفير التمويل لإقامة المشاريع وإدارتها، فإن هذا يؤدي إلى نتائج ومخرجات أكثر كفاءة وفاعلية، سواء من حيث الإطار الزمني للتنفيذ أو من حيث كلفة الخدمة المقدمة، ونوعيّتها.

والشراكة بين القطاعين العام والخاص هي برامج استثمارية هيكلية متطورة، تنطوي على مجموعة واسعة من الأهداف والمخاطر والفرص. ويتطلب ذلك فريقاً أساسياً من الخبراء الذين يجيدون تصميم المشاريع وتقييمها، وتحديد المخاطر وإدارتها، والتمويل، والأسواق المالية الدولية.

لا شك في أنّ القدرة على رفع عائدات هذه المشاريع يمكن لها أن تترك آثاراً مهمة جداً على رفاه المواطنين، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. فلدى بلداننا إمكانيات كبيرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ بما في ذلك الدول التي تحتاج لإعادة الإعمار، بصورة تتلاءم وتتوافق مع إمكانيات المستثمرين من القطاع الخاص، وخاصة مشاريع البنية التحتية التي نحن بأمسّ الحاجة إليها، وكذلك المشاريع الاستراتيجية الكبيرة.

وإذا أمكن توجيه الاستثمار الخاص إلى مشاريع البنية التحتية اللازمة، فسوف نتغلب على الصعوبات المتعددة التي نواجه وخاصة في القطاعات ذات الأولوية مثل المياه والطاقة والنقل.

إن نجاح مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتطلب توافر إطار قانوني ومؤسسي سليم، يوضح المبادئ التوجيهية لتنفيذ وإدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ويصف نطاق الشراكات المحتملة، ويبين المبادئ والإجراءات لتنفيذ وتحديد الأدوار والمسؤوليات للمؤسسات الحكومية المسؤولة عن مشاريع الشراكة. فضلاً عن توفُّر آلية شفافة للعملية التنافسية وإجراءات التقييم وإحالة العروض، وهو أمر ضروري لضمان النجاح.

كما يتطلب تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحقيق التوازن الصحيح بين المخاطر والعائدات الخاصة والاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، يوجد العديد من العوامل الأخرى التي تقيّد الجدوى. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع ما، فإن هذا المشروع قد يكون له أيضاً تأثيرات غير مقبولة على الميزانية العامة، أو على الجوانب البيئية أو الاجتماعية، ويجب أن لا ننسى ضرورة تزويد وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالخبراء المناسبين والمؤهلين تأهيلاً عالياً.

على مدى السنوات الماضية ومنذ بداية القرن الحالي، قامت المملكة الأردنية الهاشمية بتنفيذ العديد من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مُستهدفة بذلك تقليص أثر القيود التمويلية على البرنامج الاستثماري للقطاع العام، وتحسين مناخ الاستثمار، وتشجيع تنمية القطاع الخاص من خلال استثمارات جديدة في قطاعات البنية التحتية.

وفي البدايات كانت مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشمل عدداً من القطاعات التي تخضع لقوانين خاصة بتلك القطاعات، مثل الطاقة والمياه.

أمّا فيما يخصّ الشراكات في بعض القطاعات الأخرى، فقد أُخضعت لقانون التخاصية (رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٠) الذي ألغي لاحقاً، وحالياً يتم السير بتنفيذ مشاريع الشراكة عبر وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التابعة لوزارة المالية، التي تعمل بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة على السير بإجراءات تنفيذ عدة مشاريع بالشراكة مع القطاع الخاص، ويجري تنفيذها وفق أحكام قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم ٣١ لسنة ٢٠١٤، ونظام مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٥.

وقد تم مؤخراً اعتماد مشروعات شراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة ٢٠٠ مليون دينار أردني في مختلف القطاعات الاقتصادية.

بالرغم من أن الأردن لديه خبرة جيدة في العديد من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلا أنه ينبغي عدم التقليل من شأن تعقيدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبخاصة فيما يتعلق بهياكل التمويل وإدارة المخاطر.

وعلى الرغم من نجاح الأردن في اجتذاب العديد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واستكمال الإطار التشريعي والمؤسسي للشراكة، إلا أنّ العديد من المصاعب الإجرائية التي لا بد من التعامل معها ما زالت قائمة.

ومما هو معلوم أن الدول العربية لديها تجارب رائدة في ميدان الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولكن نظراً للصعوبات الكبيرة التي تواجه تنفيذ مشاريع الشراكة واستمرار التعامل معها لفترة زمنية طويلة، عدا أهمية هذه المشاريع والدور الذي يؤمَّل أن تؤديه لخدمة الاقتصادات الوطنية، فإنني أقترح تبني مبادرة لإنشاء مركز خبرة عربي في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص يكون مستقلاً أو تابعًا لإحدى الهيئات الإقليمية العربية أو الدولية، على غرار مركز الخبرة الأوروبي في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي أنشىء لدعم قدرة القطاع العام على تنفيذ مشاريع الشراكة والبحث عن الحلول الملائمة للمشكلات المشتركة المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في أوروبا وفي الوقت الملائم.

وحبذا لو استطعنا نحن العرب أن نضع آلية لتنسيق الجهود بشكل مؤسسي، وبحيث تصبح المشاريع التي تم أو ستتمّ إقامتها بأسلوب الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص؛ مجالاً للتكامل وليس وسيلة للتنافس، فأمام التحديات التي تفرضها الظروف والمستجدات العالمية لا بد لنا من التفكير جدياً بتعظيم الاستفادة من مقدراتنا الذاتية. فالأعباء كبيرة والمنافسة شديدة، ولا مجال

أمامنا إنْ أردنا بناء اقتصادات مزدهرة في منطقتنا العربية، إلا أن نتعاون ليشد بعضنا أزر بعض في مواجهة تحديات المنافسة العالمية، ولنستطيع جميعاً أن نكوِّن مشروعاً للتكامل يربح فيه الجميع، سواء على مستوى الدول أو على مستوى القطاعين العام والخاص.

مستقبل الاقتصاد الأردني بين التحديات والفرص*

ثمّة قضايا استراتيجية وتحديات مترابطة في المشهد الاقتصادي الأردني، أهمها الفقر والبطالة والاستثمار؛ تتناولها الأحاديث والتحليلات، وتشغَل الأوساط المحليّة المعنية بالشأن الاقتصادي والعام على مختلف المستويات، وخصوصاً ما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية حولها، في ظلّ تداعيات الظروف القلقة التي تعيشها المنطقة، ولا توحي بالاطمئنان إلى حدٍّ ما على مستقبل أوضاعنا الاقتصاديّة. لكن مع ذلك أجد أن تدقيق النظر في هذه القضايا والتحديات يمكن أن يكشف لنا عن فرص كامنة إذا أحسنّا استثمارها وتثميرها ومراجعة الخطط الإصلاحية والسياسات، وبالتالي تبديد المخاوف من سير الاقتصاد الأردني نحو الإفلاس، كما يتحدَّث بذلك البعض!

في مقابلة أجرتها معي صحيفة «الرأي» الأردنيّة قلتُ إنَّ الإصلاح الاقتصادي في الأردن يسير في الاتجاه الخاطىء، ولم يكن الأمر من قبيل المبالغة أو المغالاة، لأنَّه بعد هذه السنوات تبيَّن ذلك السَّير الخاطىء بوضوح. فمعدّل النموّ الاقتصادي في أحسن الحالات لم يتجاوز ٢,٥٪، فيما يفترَض أن لا يقلّ عن ٧٪ حتى يتسنّى للمواطن أن يحافظ على مستوى معيشة معقول. والأمر يمكن تفسيره كالآتي: إذا كان معدل النموّ السكاني لدينا يبلغ ٢,٣٪ في الأحوال العادية، فإن النموّ الاقتصادي في حدّه الأدنى ينبغي أن يكون في هذا المستوى (٢,٣٪)،

* محاضرة ألقيت في المركز المجتمعي المسكوني بعمّان، ٢٠١٧/١٠/٨.

غير أنَّ تدفُّق اللجوء السوري إلى الأراضي الأردنية غيَّر من هذه المعادلة تماماً، وانقلبت الأمور رأساً على عقب، فازداد النمو السكاني الحقيقي ٥ درجات بالمئة، ليصبح أكثر من ٧٪، وتمثل هذه النسبة مجمل نمو السكان الطبيعي للأردنيين والزيادة الناتجة عن اللجوء السوري.

ضمن هذا الواقع المأزوم الذي تراجع فيه مستوى معيشة المواطن بما نسبته ٤,٥٪، يحقُّ التساؤل عن كفاءة معالجة الأزمة وإدارتها على صعيد التخطيط الاقتصادي. وهذا ينقلنا إلى جانب آخر مهم هو تدفّق الاستثمار الأجنبي، الذي تراجع بنسبة ٣٨٪، مما يعتبر مؤشراً سلبياً وخطيراً، كون الاستثمار عاملاً محرِّكًا للنشاط الاقتصادي. وفي المقابل تراجع عدد الشركات الأردنيّة المسجّلة خلال السنوات الأخيرة إلى ما نسبته ١٦-١٨٪؛ بمعنى أن الإقبال على تسجيل شركات جديدة في الأردن قد تراجع، وانخفضت نسبة رؤوس الأموال الموظفة في السوق من خلال هذا التراجع، وأغلق حوالي ١٥٠٠ مصنع أبوابه وتم تسريح العاملين فيه. وإذا نظرنا إلى الصادرات الأردنية، فسنجد أنها تراجعت في عام ٢٠١٥ بنسبة ١٦٪، وخلال الأشهر الأولى من العام (٢٠١٦) تراجعت بنسبة ١٠٪.

أمام كل هذه المؤشرات السالبة وغير المسبوقة، تضاعفت المديونية لتتجاوز ٢٢,٨ مليار دينار؛ أو ضعف ما كانت عليه في عام ٢٠١٠ (١١,٥ مليار دينار). والقول الذي صدر من بعض المسؤولين في الحكومة السابقة بأن زيادة المديونيّة مرتبط بأزمة الطاقة وتحديداً لصالح الكهرباء والمياه قول غير دقيق. ففاتورة الكهرباء والمياه لعام ٢٠١٠ كانت حوالي ١,٥ مليار دينار، فيما وصلت الآن إلى حدود ٥ مليار أو بزيادة ٣,٥ مليار، أما ما قيل بأن الـ ٨ مليار الأخرى قد جاءت لسدّ عجز الموازنة خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٥ فيحتاج إلى إيضاح بأن المديونية في ٢٠١٠ كانت في حقيقتها رصيد ما استدانه الأردن منذ عقود وعلى مدى أكثر

من ٧٠ عاماً، فبلغت ١١,٥ مليار، لكن السنوات اللاحقة تضاعف هذا الرقم ليصل إلى أكثر من ٢٢,٨ مليار!

وثمّة مسألة أخرى ينبغي الالتفات إليها عند الحديث عن المديونية في الفترة المنقضية والمديونية المُضاعَفة بعدها، وهي أن مديونية ٢٠١٠ استخدمت في مشاريع البنية التحتية والإعمار من طرق وكهرباء واتصالات ومستشفيات وجامعات...إلخ، فيما لم يصرف فلس واحد خلال السنوات الأخيرة على مثل هذه المشاريع، لأن الإنفاق على المشاريع الرأسمالية جاء من خلال المنحة الخليجية، وبالتالي فإن الإنفاق كان إنفاقاً جارياً، وهو كما يُعرَف اقتصادياً لا يؤدي إلى نمو اقتصادي كالنمو الذي يحدثه الإنفاق الرأسمالي، وبخاصة من حيث خلق فرص العمل. من هنا جاء عجز الموازنة وعجز موازنة الوحدات المستقلّة، وبالتالي تضاعُف المديونية في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً، ولم يكن السبب كما قيل الكهرباء والمياه حصراً.

بالطبع، لا يمكننا التغاضي عن تأثير أحداث الربيع العربي وأسبابها ودورها الكاشف لمفاصل الأزمات الاقتصادية العربية قبل أن تكون أزمات اجتماعية أو سياسية وديمقراطية، خاصة في قضية البطالة، فالقطاع الشبابي بات يشكل ما نسبته ٥٠٪ من السكان في الوطن العربي، وبعد أقل من ١٥ عاماً ستصبح هذه النسبة ٧٠٪ من المكوِّن السكاني، وحينها نكون قد دخلنا مرحلة ما يُطلق عليه «الفرصة السكانية» بوجود مجتمعات عربيّة شابّة تمتلك طاقات البناء والتنمية. فإذا لم نُحسِن استثمار هذه الطاقات وبقيت معطّلة تنهشها البطالة، فستكون العواقب وخيمة، وستنجح تيارات التطرف والعنف والإرهاب في استقطاب هذه الطاقات لأغراضها التدميرية في كل المجالات، بعد أن نكون قد أضعنا فرصة استثمارها في النهوض وصالح مجتمعاتنا والأمّة ككل.

إنَّ الوطن العربيّ بحاجة إلى ٥ ملايين فرصة عمل سنوياً، فيما يتم توفير حوالي ٣,٥ مليون فرصة سنوياً، وهذا يعني أن عدد العاطلين عن العمل يزداد في كل عام ١,٥ مليون عاطل عن العمل، مع افتقاد العدالة في توزيع فرص العمل والموارد البشرية.

أما نحن في الأردن فنحتاج إلى ١٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً، فيما المتوفر حالياً في كلا القطاعين العام والخاص يتراوح بين ٤٨-٥٠ ألف فرصة، ويوجد ٥٠ ألف مواطن أردني من خريجي الجامعات وغيرهم ينضمون إلى صفوف العاطلين عن العمل سنوياً. وأعود إلى التأكيد بأن هذه القضية مرتبطة بمعدلات النمو الاقتصادي، فالحفاظ على معدلات البطالة لدينا دون زيادة يتطلب نمواً اقتصادياً حقيقياً بنسبة ٧٪، وهي نسبة ليست بعيدة المنال، وسبق أن حقق الأردن خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩ نمواً اقتصادياً تجاوز هذه النسبة.

لا أُنكر أثر الظروف المحيطة بنا في كلٍّ من العراق وسورية وإغلاق الحدود وما يدور في المنطقة، وصعوبة المرحلة الاقتصادية داخلياً، ولا أُنكر التزامنا القومي الأخوي بإغاثة اللاجئين السوريين، لكن التذرّع بهذه الأسباب لا يكفي، فنحن أمام تحديات غير مسبوقة كما تدل الأرقام التي أوردتها آنفاً، ومن جانب آخر وبلغة الأرقام أيضاً لدينا مؤشرات إيجابية تقينا خطر الإفلاس أو العودة إلى ما حدث عام ١٩٨٨/١٩٨٩ عندما انهار الدينار الأردني وفقدَ أكثر من نصف قيمته. فالاحتياطيات من النقد الأجنبي تبلغ حوالي ١٤,٥ مليار دولار، وهي تكفي المستوردات لـ ٧ أشهر. ووفق المعايير الدولية وصندوق النقد الدولي فإن وجود احتياطيات أجنبية تكفي لـ ١٠٠ يوم يعني أن الوضع آمن من جميع النواحي، ونحن لدينا ما يكفي لضعف هذه المدة.

إذاً، ما الذي يعزّز من هذه الركيزة؟ ... الرؤية والقدوة والإرادة، وأعني بذلك أن نقتدي بنهج جلالة الملك عبد الله الثاني ونعمل على تحقيق الرؤى التي تحدث عنها جلالته، وأن نحوِّل التحديات إلى فرص.

في موضوع اللجوء السوري ينبغي أن نسأل أنفسنا: هل تعاملنا مع هذا اللجوء تعاملاً اقتصادياً وبشكل أفضل لاقتصادنا وللاجئين أنفسهم؟ وهل أحسنّا احتساب كلفة هذا اللجوء على المواطن الأردني في المدن التي زادت بنسبة ٤٠٪ ، منها كلف السيارات والوقود والنقل والوقت الضائع في ازدحامات السير؟ والأهم، ينبغي أن تتابع الحكومة ما تقرر في مؤتمر لندن من مِنَح للأردن بوصفه دولة مستضيفة للاجئين السوريين، فهل يتحقق هذا ويحصل الأردن على ٣٠٠-٧٠٠ مليون دولار سنوياً؟ نأمل ذلك ونأمل أن تستمر المتابعة الحكومية، ويتم الاستغناء عن القروض المرتبطة بتوليد فرص عمل للعمالة السورية في الوقت الذي نعاني فيه من المديونية، التي هي بنظر مؤسسات التصنيف الدولي مثل Mols و Sats ضرائب مؤجلة، وكلما زادت المديونية انخفض تصنيف البلد المدين وقلَّ الاستثمار فيه!

ثم، كيف تعاملنا مع مسألة حصول الإخوة من اللاجئين السوريين على فرص عمل أردنية؟ وهل تنبهنا إلى أن الدراسات الدولية تقول إنه حتى في حال استقرار الدول التي تحدث فيها نزاعات، فإن استقرار وضع اللاجىء بشكل طبيعي يحتاج من ١٧-٢٧ سنة! بمعنى أن هناك جيلاً كاملاً سينشأ في هذه الحالة؟ فهل لدينا التخطيط المتوازن للتعامل مع قضية اللجوء في مراحلها القادمة؟

المطلوب أن نعالج الأسباب وليس الأعراض، وهذا أول شروط التخطيط الواعي المحكم الذي يستشرف الآتي ويأخذ بالحسبان مختلف الاحتمالات،

وخصوصاً في موضوع الفقر والبطالة وارتباط ذلك بحزمة قضايا النمو الاقتصادي وتحدياته، وهذا لا يأتي إلا من خلال جهد مختلف عن السائد، ومبادرات تتسم بالديمومة، وتقييم السياسات المتبعة، والتركيز على مخرجات التعليم، والاهتمام بالتدريب والتأهيل المهني، والتصنيع، وتوطين التكنولوجيا... المطلوب هو حلول إبداعية خلاقة قائمة على دعم قطاع البحث العلمي والتطوير الأكاديمي والاقتصاد المعرفي، وتشجيع الاستثمار بمراجعة القوانين الخاصة به وتيسير ما يحتاج منها إلى ذلك، وإزالة العوائق الإجرائية أمام المستثمرين، وكذلك وضع خطط فاعلة للتعاون بين القطاعين العام والخاص، حتى يتحقق النمو الاقتصادي المنشود بجهد وطني واسع، يحقق العدالة في توزيع مكتسبات التنمية للجميع.

الاقتصاد الأردني ... الواقع والتطلّعات

يـواجه الاقتصـاد الأردني العديد من التحديات القديمة الجديدة التي ما زلنا نعاني منها بالرغم من تشخصينا الدقيق لها. فالبطالة وصلت إلى أكثر من ١٨٪ أي ما يعادل ثلاثة أضعاف المعدل العالمي، فيما المالية العامة ما زالت تعاني من عجز مزمن ومديونية كبيرة، والطروحات المتعلقة بجذب الاستثمارات لم نشهد لها أثراً كبيراً على أرض الواقع، وأفكار الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما زالت تراوح مكانها، والمشاريع الكبرى ما زلنا ننتظر تحقيقها على أرض الواقع. وهذا يقودنا إلى البحث في كيفية معالجة الأسباب وليس الاكتفاء بمعالجة الظواهر والأعراض.

إن الاقتصاد الأردني صغير الحجم ومحدود الموارد ويواجه تحديات أساسية في قطاعات الطاقة والمياه مما يؤثر سلباً على تنافسيته، وخلال السنوات الماضية أضافت الاضطرابات السياسية والعسكرية في الدول المجاورة أعباء جديدة على الاقتصاد الأردني تمثَّلت في إغلاق أسواق مهمة للمنتجات الأردنية، كما أثرت سلباً على كُلف الاستيراد، عدا الأعباء التي ترتبت على استقبال ما يقارب ١,٤ مليون لاجئ سوري. وفي المقابل، فإن الأردن يحظى بقيادة حكيمة استطاعت أن تجنبه الكثير من أزمات المنطقة، مما جعل منه واحة أمن واستقرار في منطقة تزخر بالأزمات والاضطرابات، يُضاف إلى ذلك قوى بشرية مؤهلة وقادرة على العمل والإبداع في مختلف المجالات.

وقد قدمت القيادة الأردنية العديد من المبادرات التي يكفل تنفيذها انعكاساً إيجابياً على الاقتصاد والمواطن الأردني، فكلنا يذكر الطروحات الملكية

حول الإصلاح الاداري وضرورة مكافحة الترهل والتسيب في الجهاز الإداري للحكومة، ومبادرة المدينة الإعلامية، والأفكار التي طرحت حول تحويل الأردن إلى مركز مالي عالمي، وموضوع البطاقة الذكية للتعامل مع الدعم، والحكومة الإلكترونية، وغيرها من المبادرات والأفكار. لكن كما هو ملاحظ، استطاعت بلدان أخرى في المنطقة أن تقوم بتنفيذ مثل هذه المبادرات، في حين ما زلنا نقف عند مرحلة الأفكار دون أن تتم المباشرة بتنفيذ المبادرات.

من جهة أخرى، تبنَّت الحكومات المتعاقبة العديد من الخطط والبرامج، وكلنا يذكر الأجندة الوطنية، والخطة العشرية، ورؤية الأردن ٢٠٢٥، وخطة التحفيز، وصندوق المحافظات، والصندوق السيادي الاستثماري، وبرامج التصحيح الاقتصادي التي نُفذت أو تنفذ بالتعاون مع الجهات الدولية، لكن تواضع الإنجازات أو افتقادها يؤدي إلى اهتزاز الثقة لدى المواطن والمستثمر على حد سواء.

إن الخطط المتعددة التي اعتمدتها الحكومات الأردنية تتشابه في نبل أهدافها وسموّ غاياتها، وعادة ما يظهر الفرق في الإدارة الجيدة، وجدية التنفيذ، والقدرة على ترجمة الخطط إلى برامج عمل وإجراءات محدَّدة ومحكومة بفترات زمنية ومؤشرات أداء، فضلاً عن المتابعة الحثيثة لما يتم إنجازه من أعمال، مع التطبيق العلمي والعملي لمبادىء المحاسبة والمساءلة والحكم الرشيد والإدارة النزيهة. وكثيراً ما يتشكَّل الفرق بين الفشل والنجاح من خلال القدرة على استغلال المزايا المتاحة في التغلب على القيود والمحدِّدات وتحويل التحديات إلى فرص نجاح .

وفي حال تم البحث عن العامل المشترك الذي أعاق تنفيذ هذه المبادرات، فسوف نجد أنها الإدارة المناسبة التي تستطيع تحويل الأفكار والمبادرات إلى برامج عمل على أرض الواقع، وهنا تتدخل أيضاً الإرادة الصادقة التي لا بد من توافرها على المستويات التنفيذية، من أجل المبادرة إلى العمل الفعلي على

أرض الواقع. ويضاف إلى ذلك متابعة ما يتم البدء به لحين الانتهاء منه، فعدم التناسق بين ما يُطرح من أفكار ومبادرات، وما يُنفذ على أرض الواقع يعمِّق مشكلة الثقة بين المواطن والجهات الحكومية المسؤولة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إحدى مشكلاتنا التي نعاني منها هو غياب المؤسسية بحيث لا يتم استكمال ما بُدئ به أو عدم البناء على ما يتحقق من إنجازات، وأحياناً نشهد ما هو أعمق من ذلك، ويتمثَّل في غياب الذاكرة المؤسسية؛ إذ يتم دراسة موضوع ما لأكثر من مرة والعودة به إلى البدايات، في حين أن ما تم القيام به سابقاً لذات الأمر يتم طرحه جانباً.

وتؤكد التجارب السابقة إمكانية تحقيق نتائج جيدة؛ فمثلاً في عام ٢٠٠٤ تم تخفيض عجز الموازنة إلى ٢٢٧ مليون دينار، أي ما نسبته ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مقبولة جداً دولياً. فمثلاً، عندما قام الأوروبيون بإنشاء منطقة اليورو كان عجز الموازنة المقبول ٣٪، وفي عام ٢٠٠٩ ارتفع العجز إلى ١٥٠٠ مليون دينار، ووصل تقريباً ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبفضل ما تم اتخاذه من إجراءات عام ٢٠١٠ انخفض العجز من مليار ونصف دينار إلى مليار دينار في عام واحد، والأمر يعتمد على السياسات والحكومات المتابعة. وفي عام ٢٠١١ بدأ توجهه تنازلياً في الشهور العشر الأولى، ثم عاد في الشهرين الأخيرين للارتفاع بصورة واضحة. وفي الأعوام الأخيرة ما يدلّ على أن العجز والمديونية زادا بصورة ليست طبيعية وبصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ المملكة.

إن نسبة النمو الاقتصادي لم تتجاوز ٢,٥٪ وما يتوقع تحقيقه في هذا العام نسبة بحدود ٢٪. ونتيجة لتواضع نسب النمو الاقتصادي والزيادة السكانية الطبيعية وتلك الناتجة عن اللجوء السوري، فقد تراجع مستوى المعيشة بما يناهز ٢٠٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة. كما نلاحظ أيضاً العديد من الظواهر المقلقة مثل وصول نسب الاقتراض إلى ما يعادل ٧٠٪ من دخول المواطنين – كما أشار تقرير للبنك المركزي الأردني – وإغلاق أو عدم ترخيص عدد من الشركات الصناعية.

ومن أهم المشكلات التي تواجه المالية العامة ارتفاع الفوائد على المديونية، والمستحقات التي أُجِّلَت بحجة عدم ضرورة إصدار ملاحق للموازنة، وقد تم توزيعها على مدى ثلاث سنوات تمتد لعام ٢٠١٨، مما يتبين لدينا بوضوح أن سوء الإدارة راكم مبالغ هائلة وأعباء كان يمكن التعامل معها بشكل أفضل وفي الوقت المناسب.

لا بد هنا من تأكيد ضرورة وجود الإدارة الجيدة للوفرة متمثّلة في القوى البشرية الأردنية المؤهلة، مع المستوى نفسه من الجودة لإدارة الندرة المتمثلة في المصادر المالية المتاحة، فمثلاً لدى البنوك ودائع بحوالي ٣٢ مليار دينار منها ما يقارب ١٠ مليارات متاحة للإقراض، كما أن الخزينة تملك ما يقارب ٨٥٪ من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية بوصفها أراضي أميرية، فضلاً عن أن التطورات التكنولوجية الحديثة وثورة المعلومات تفتح آفاقاً واسعة في مختلف المجالات.

وبالرغم من صغر حجم الاقتصاد الأردني إلا أن نسبة القطاع العام؛ أي حجم الحكومة والقطاع العام من إجمالي الاقتصاد، يشكّل حوالي ٤٥٪، فيما يشكّل في الدول المتقدمة من ١٦-٢٠٪، ومعنى ذلك أن لدينا نقطة ضعف واضحة في هذا المجال؛ لأن الأصل في دور الحكومات أن يكون تنظيمياً ورقابياً لا أن تتدخل في الأنشطة الاقتصادية التي يمكن إدارتها على أُسس تجارية. ولا شك في أن هناك ضغوطات على القطاع العام لإحداث تعيينات أكثر بهدف تقليل حجم البطالة؛ أي أننا نقلِّل حجم البطالة على حساب زيادة المؤشرات السلبية من عجز ومديونية.

يستحسن هنا الإشارة إلى موضوع الهيكلة التي تمَّت على رواتب الموظفين، فمن المتفق عليه أن زيادة رواتب الموظفين في القطاع العام أمر إيجابي، لكن هذه الزيادة أدت إلى رفع متوسط راتب الموظف في القطاع العام بحسب دراسة دائرة الإحصاءات العامة إلى ٤٣٠ ديناراً، بينما في القطاع الخاص ٣٩٠ ديناراً، ومعنى ذلك أن هذا يعطي الحافز لطالبي الوظائف بأن يذهبوا للتعيين في الحكومة، بدلاً

من أن يكون الدفع باتجاه القطاع الخاص، الذي يفترض أن يكون مولِّداً لفرص العمل عندما نهيء له البيئة الاستثمارية المناسبة. ولأننا رفعنا رواتب القطاع العام أصبح الناس يذهبون للقطاع العام المعروف بتدني مستوى الإنتاجية. وكان من الواجب أن ترتبط الهيكلة بمستوى الإنتاجية كمقياس، وبالتالي أصبح القطاع العام جاذباً للوظائف وليس طارداً لها باتجاه القطاع الخاص.

وبالرغم من أن الهدف المُعلن هو أن نصل إلى حكومة رشيقة ذات كفاءة عالية، إلا أن بعض القرارات التي يتم اتخاذها تأتي عكس ذلك تماماً. فنحن نتحدث ابتداءً من عدد الوزراء في الحكومة، وجدول تشكيلات الوظائف الذي يزيد سنوياً أكثر من الزيادة التي يحدثها القطاع الخاص، وهذا يرفع من حجم الحكومة ويزيد العبء، وبالتالي تصبح الحكومة معنية فقط بتوفير الرواتب للعاملين في القطاع العام، سواء أكانوا من العاملين أو المتقاعدين. وهذا العبء يؤدي إلى أن تصبح مواردنا الذاتية عاجزة عن دفع فاتورة الرواتب، وبالتالي نحتاج إلى مساعدات لدفعها أو لقروض لتسديدها، حتى نصل إلى مرحلة تمثل قمة العجز عندما لا تستطيع الإيرادات الذاتية تغطية كامل النفقات الجارية، وهذا الأمر ظهر بوضوح خلال الأعوام الأخيرة، ونتيجة لذلك ارتفعت المديونية بصورة كبيرة بل وتضاعفت خلال السنوات الخمس الماضية، مما لم يسبق حدوثه في تاريخ المملكة.

يقوم القطاع الخاص بدوره، لكنه بحاجة إلى بيئة وظروف مناسبة حتى يعطي ويزيد في الإنتاجية. وهنا لا بد من تأكيد أهمية الاستثمارات ودورها في رفد الاقتصاد الوطني بدفعات إيجابية وتوليد فرص العمل التي نحن في أشدّ الحاجة إليها، لكن الملاحظ أن ارتفاع المديونية يؤثر على التصنيف الائتماني للمملكة، مما لا يحفز المستثمرين لبدء مشاريع جديدة أو توسيع القائم منها. فقبل أن نستقبل الاستثمارات الأجنبية يجب أن نحافظ على الاستثمارات المحلية للأردنيين، وأن لا نتركهم يتوجهون إلى خارج البلد. وعلى الجانب الآخر فإن جلب الاستثمارات الأجنبية يتطلب استقراراً تشريعياً، وفي الوقت نفسه

يجب أيضاً عدم زيادة الضرائب إلى مستوى أعلى من الدول المجاورة. فحين ينظر المستثمر إلى عجز الموازنة والمديونية، وهي مرتفعة جداً وبالذات خلال الأعوام الأخيرة، فإنه يدرك أن هذه المديونية عبارة عن ضرائب مؤجلة، وهو أمر لا يشجعه على الاستثمار. لذلك يجب طمأنة المستثمر، وأن تكون المؤشرات الاقتصادية مريحة له.

سبق أن أوضحت أن الإصلاح الإداري هو محور أساس في مكافحة مظاهر السلبية وعوامل الانقسامات التي أصابت المجتمعات العربية، وشاهدنا آثارها في بعض الدول نتيجة العوامل الداخلية والظروف الإقليمية، ومتغيرات الصراعات الدولية في المنطقة، وتراجع النمو الاقتصادي إلى مستويات خطيرة، وتخلخل الثقة بقيم المؤسسية. وللرؤية الأردنية المبكرة في الإصلاح الديمقراطي والإصلاح الإداري، التي عبَّرت عنها الأوراق النقاشية الملكية، وما يتحدث به جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين دوماً، الدور الأكبر في تجنب الوقوع في أشكال من المعاناة للدولة والشعب كما حدث في دول أخرى في المنطقة، وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة فقد استطاعت حكمة القيادة الأردنية بلورة رؤية واضحة لسيادة القانون بوصفها مسؤولية الدولة والمواطن معاً، وربط ذلك بالتعددية السياسية والتنوع الثقافي والاجتماعي كرافد للاقتصاد الوطني، وتعزيز العدالة الاجتماعية تعبيرًا عن ضمان سيادة القانون لحقوق الأقلية والأغلبية. ولا شك في أن الرؤية الملكية متقدمة في ارتياد آفاق النهج الإصلاحي، ويمكن القول إنها سابقة في تحديد مكامن النهوض الحقيقي للمجتمع والدولة، من خلال الربط بين الإصلاح الإداري وسيادة القانون، وتوضيح مسارات هذا الربط عبر تطوير الإدارة وتطوير القضاء. كما تشكِّل هذه الرؤية نموذجاً جديراً بالاستفادة منه لدى الأشقاء وتقديم الصالح العام ومصلحة الوطن والهوية الجامعة، على كل ما عداها من مصالح فردية ضيقة وآنية، وما يعطل المسير نحو مستقبل آمن لأجيال الأمّة.

رؤية عربيّة في أعقاب الاضطرابات في المنطقة*

أبرزت الأحداث في منطقتنا العربية خلال السنوات الأخيرة، ومنذ بداية الاضطرابات التي شهدتها المنطقة في ما سُمّي «الربيع العربي»، حدّة الأزمة أو بالأحرى تفاقُم حِزمة الأزمات التي تعانيها الاقتصادات في بلداننا، وتداعيات أدائها سلباً على الأوضاع الاجتماعية والسياسية وانعكاساتها على المنطقة ككل، مما دعا إلى إعادة النظر في مسيرة الإصلاح والتنمية، وإلى مراجعة الهياكل والسياسات الاقتصادية، لكشف مواطن القصور والخلل، التي كانت في مقدمة نشوب تلك الاضطرابات، وأوعية شرارات التحدي المستفحلة في الواقع الإنسانيّ والحَياتي العربي.

إنَّ ما حدث، على تباين أبعادهِ، ليسَ محصوراً في فترة الربيع العربيّ وما كشفت عنه، بل هو سياقٌ من اختلالات متراكمة في الأوضاع الاقتصاديّة العربيّة عموماً، خاصة خلال العقدين الأخيرين. ومن هنا يُطرَحُ السؤال: هل كانت تلك الأحداث فرصةً أم نِقمة؟ وإذا كانت فرصة فكيف يمكن اغتنامها لإحداث تغييرات جذرية وتبنّي سياسات إصلاحية حقيقية في المجالات كافة، وإعادة بناء جسور الثقة في الاقتصادات المتأثرة بالاضطرابات خلال السنوات الأخيرة، سواء كان تأثرها مباشرًا أم غير مباشر؟

هذا السؤال نفسه هو الذي طرحناه في مجموعة طلال أبو غزالة في الأردن، في خِضَم المرحلة التي شهد العالم العربي نتائجها من خلال تداعيات الربيع

* قُدّمت هذه الورقة في المؤتمر السنوي العام الخامس عشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية المؤتمر السنوي العام الخامس عشر «الأجندة التنموية لما بعد ٢٠١٥ في الدول العربية»، ١٥-١٧ ديسمبر (كانون الأوّل) ٢٠١٥، القاهرة.

العربي، وحاولنا الإجابة عنه بصياغة رؤيةٍ شموليةٍ بعيدة المدى، شارك فيها فريق من الخبراء والاختصاصيين في حقولٍ متنوعةٍ؛ بمن فيهم الاقتصاديون والماليون العرب.

ومع تمسّكنا بأنه لا بد من النظرة المتفائلة لرسم المستقبل، فإن التشخيص الواقعي للوضع الاقتصادي العربي، كان منطلقاً لا بد منه أيضاً لضمان التأشير على فرص الإصلاح الحقيقية، وواقعية التصدي للتحديات على أُسس استراتيجية، وجدوى التفكير بكتلة اقتصادية عربية قائمة على التكامل بين أقطارنا، تُخرجنا من حالة الانكفاء القطري والتفكك الذي أضعف اقتصاداتنا، إلى أفق نهضة نوعية، اقتصادياً واجتماعياً، وتكوين كيان اقتصادي عربي مؤثر في محيط العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، وقادر على المنافسة الندية وسط عالمٍ تغطّي قاراته تكتلات اقتصادية دولية قوية.

إن هذه الرؤية المُنادية بسياسات إصلاحية حقيقية لتوفير بنية اقتصادية متينة، وهيكل اقتصادي متميز يتسم بالتنافسية، لتؤكد أن ذلك لا يتم من دون تحقيق التكامل الاقتصادي، والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية، وإيجاد نهج موحد لآليات التعاون العربي المشترك، بما يؤدي إلى الانفتاح الاقتصادي الكفؤ، وبالتالي التدرج نحو اقتصاد المعرفة المُعتَمِد على توظيف التكنولوجيا، ورعاية الإبداع والابتكار، وتعزيز رأس المال البشري بالتأهيل والتدريب لرفع الإنتاجية، وبالتالي تحقيق معدلات نموّ إيجابية تنعكس على فئات المجتمع كافة وتحسين المستوى والظروف المعيشية للأفراد، والتخفيف أو التقليل من متلازمة الفقر والبطالة في المجتمعات العربية.

لكن، التصوّرات لما ينبغي أن يكون وما تحتاجه بلداننا لا يكفي وحده دون سياسات اقتصادية وخطط استراتيجية قابلة للتطبيق، والنظر من زوايا واسعة إلى إمكانات النهوض باقتصادات المنطقة العربية، وارتباطها العضوي بمرتكزات تمثلها مرتكزات هذه الرؤية، وخاصة الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي يُعدّ الأساس الصلب لانطلاق المشروع التكاملي العربي. وفي هذا الإطار

تركز الرؤية على ضمان نجاح تلك الإصلاحات بمشاركة الجميع (القطاعين العام والخاص، والمؤسسات والصناديق العربية، ومؤسسات المجتمع المدني)، في وضع برامج الإصلاحات الهيكلية ودراستها، والعمل عليها بتدرُّج ووفقَ جدول زمني للإسراع في عملية التحوّل السياسي والاقتصادي.

إن مقوّمات التكامل الاقتصادي العربي، تعطينا مزيداً من الدافعية للوصول إلى هذا التكامل الذي قد لا يتوافر لمنطقة ومجتمعات أخرى في العالم بمثل ما يتوافر لدينا. فالوطن العربي تجمع شعوبه وحدة اللغة والتاريخ والبيئة الاجتماعية والجغرافيا المتصلة، وتمثلُ مساحته حوالي ١٠,٢٪ من مساحة العالم بأسره، ويُقيم فيه ٥٪ من سكان العالم، وتمتلكُ أقطارهُ مواردَ وثرواتٍ طبيعية متنوّعة، فضلاً عن رؤوس أموال بشرية ومادية كبيرة، وموقع جيوستراتيجي يتوسط قارات العالم.

ومن الضروري عند الأخذ بهذه المعطيات في الاعتبار، التأكيد بأن الرؤية الواضحة للحفاظ على الحرية الاقتصادية للمجتمعات، وتحقيق العدالة، وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد، ستنعكس حتماً على رفع مستوى المعيشة وزيادة معدلات النموّ. يُضافُ إلى ذلك تطوير شبكات النقل للربط بين الدول العربية، ومشاركة القطاع الخاص في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية والتعاون العربي المشترك، وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، ودعم وتعزيز البرامج الفنية والتسويقية في مجال زيادة تنافسية الصادرات الصناعية العربية والبحث عن أسواق جديدة لها، وتنويع الهيكل الإنتاجي في الدول العربية كأساس للتكامل الاقتصادي الإقليمي وتوفير بيئة أعمال إنتاجية منافسة، مع استيعاب العمالة والمهارات العربية داخل الوطن العربي، وتفكيك الحواجز التجارية الإقليمية التي ما زالت تحول دون بناء أسواق تنافسية.

وكل هذا لا يمكن تحقيقه دون توافر الإرادة السياسية الجماعية للبلدان العربية، وإعادة الثقة بين هذه البلدان ومعالجة أسباب الخلافات بينها.

لقد تأثر العمل العربي المشترك بتحولات وتطورات السياسة في عالمنا العربي

على مدى عقودٍ طويلة، وجاءت ممارسات التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للخارج لتعمق من سلبية أدائه، متحالفةً في ذلك مع ضآلة حجم القطاع الصناعي، والتركيز على تصدير المواد الأوليّة، وتشابه الأنماط الإنتاجية بين دولنا، واختلاف درجات الانفتاح الاقتصادي، وتنوّع الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية، وتباينات مستويات التعرفة والإجراءات الجمركية، وتعقيد إجراءات النقل والعبور وارتفاع تكاليفهما، واختلاف المواصفات المعتمدة لدى الدول العربية، إضافة إلى صعوبة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال، وصعوبة منح التأشيرات.

وجاءت مشكلتا الفقر والبطالة لتبرزا الحاجة إلى دراسات تقييميّة لسوق العمل العربي ومتطلباته، وضرورة التعاون بين الجهات المعنية لرسم سياسات المواءمة بين العرض والطلب، والتقليل من الاختناقات في بعض التخصصات أو الركود في بعضها الآخر، وإصلاح منظومة التعليم لإيجاد مخرجات تتناسب وحاجات سوق العمل. ومن ثم تحقيق شكل من التكامل بين الدول العربية فيما يخص حاجتها من التخصصات والقوى العاملة، وإيجاد مصفوفات تُحدَّث باستمرار للدول المصدرة للعمالة وتتناسب مع حاجات الدول المستوردة.

إن أبعاد مشكلتي الفقر والبطالة هي بمثابة قنابل موقوتة، وتُعد من أخطر الأبعاد في تحديات الحاضر والمستقبل، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، وإنما اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، ولا بد لها من معالجات حثيثة على المستويات القُطرية والقومية، ذلك أن الدول العربية هي من بين الدول الأعلى في ارتفاع معدلات البطالة جراء ارتفاع معدلات النمو السكاني، وقد بلغت وفقاً لتقرير التنافسية العربية ١٧,٥ مليون شخص عام ٢٠١٢؛ أي حوالي ثلاثة أضعاف متوسط معدل البطالة في العالم الذي يبلغ حوالي ٥,٩٪ - حسب ما جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

إن الرؤية التي قدمتها مجموعة طلال أبو غزالة تؤشر على أهمية إعادة النظر في سياسات التنمية البشرية، وخاصة في الدول العربية الأقل نمواً، لرفع تصنيف هذه الدول إلى أعلى من المراتب المتوسطة (حسب تصنيف دليل التنمية

البشرية)، وكذلك إيجاد الشراكات الفعالة بين الحكومات والقطاعات الخاصة لتخفيف العبء على الحكومات في إيجاد فرص العمل، ومساعدة الدول الأقل نمواً من الدول العربية المقتدرة مالياً على توفير التدريب للقوى العاملة بما يتناسب وحاجات القطاعات الاقتصادية. ومن الضروري تفعيل الجانب التطبيقي والتدريبي في مراحل التعليم الأساسية لتعزيز المهارات العملية للأفراد، وبناء الشراكات الإقليمية لتطوير مبادرات «التدريب من أجل التوظيف»، وإزالة العوائق التشريعية أمام تشغيل غير المواطنين من العرب، والتركيز على الصناعات المكثفة في استخدام العمالة العربية، للتقليل من البطالة والاستفادة من الميزة التنافسية، وتعميق فلسفة المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص، التي نرى أن دورها التنموي على جانب كبير من الأهمية، بما في ذلك مكافحة الفقر والبطالة.

أما في مجال التنمية المستدامة، فقد أكدت الرؤية على ضرورة التعاون والتبادل بين الدول العربية من أجل إنشاء المشاريع الكبرى المشتركة في البحث والتقييم والتطوير، وإعادة النظر في منظومة الطاقة البديلة (الشمس والرياح)، والطاقة غير المستغلّة (الصخر الزيتي)، وتحلية المياه، ومشاريع الحصاد المائي، وإنشاء السدود والخزانات المائية. وهذا ما يتطلَّب إصلاح البنية التحتية في الدول العربية بجهود تعاونية أيضاً.

إن التنمية المستدامة ترتبط أيضاً بتطوير وتعزيز الأمن الغذائي العربي، وتلبية الحاجات المتزايدة من الغذاء في الدول العربية في ضوء ما تشهد من تطورات اقتصادية وديمغرافية، الأمر الذي يعني أن هنالك حاجة مُلحّة لتعزيز التعاون البيئي في مجال الاستثمار الزراعي، وتعزيز الإنتاج المحلي من المواد الغذائية لتقليل الاعتماد الحاصل على الأسواق العالمية، والتعاون العربي لاستصلاح الأراضي الكبرى الصالحة للزراعة في الدول التي تمتلك ميزة نسبية في الإنتاج الزراعي، وبالتالي زيادة التنافسية والصادرات، والتقليل من فجوة الموارد ودعم موازين المدفوعات.

ونلحظ أنّ العديد من دول العالم آخذة بالتوجه نحو الاقتصاديات المعتمدة على البيانات Data Driven Economies كركيزة للتطوير. وإن ضمان توفير البيانات الاقتصادية ذات النوعية والجودة العالية وضمان تحديثها، هو من أساسيات صياغة رؤيتنا المستقبلية، ومن أهم محاور بلورتها من خلال إيجاد قواعد بيانات للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للدول العربية، لمساندة التنسيق المشترك وتوحيد العمل الإحصائي وتنميته، ومناقشة التطورات والخروج بدراسات مواكبة لحاجات هذه الدول.

وإذا انتقلنا إلى قطاع التجارة الإلكترونية، علينا أن نلاحظ النموّ المتسارع في هذا القطاع، (الذي بلغ معدله في دول الخليج ٣٠٠٪ عام ٢٠١٢، و١٩٠٪ في منطقة الشرق الأوسط بين ٢٠١٢-٢٠١٣)، وكانت التوقعات لقيمة المبيعات الإلكترونية في المنطقة بحلول العام ٢٠١٥ تؤشر على ١٥ مليار دولار. وهذا ما يقتضي تعزيز قطاع التجارة الإلكترونية وتوسعها في الدول العربية بحزمة من التشريعات والقوانين الناظمة، وإيجاد منظومة لتجانس الأنظمة الإلكترونية بين الدول. كما يؤمل من القطاع المصرفي العربي أن يعمل على إيجاد الضمانات لزيادة الثقة بهذا النوع من التجارة والتعاملات البنكية الإلكترونية.

وفي مجال إصلاح القطاع الصحي وتطويره في الوطن العربي، تركّز رؤيتنا على جملة من الإصلاحات التطويرية الهادفة إلى تبادل الخبرات بين الدول العربية في هذا القطاع، من خلال إنشاء أكاديميات مشتركة للتعليم والتدريب، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة مثل تقنية المؤتمرات عن بُعد Virtual Conferences لتبادل الخبرات، إضافة إلى تطوير شبكات معلومات وقواعد للبيانات الصحية في الدول العربية، وإجراء الدراسات المقارنة بين هذه الدول للكشف عن الثغرات ومساعدة الدول على سدّها. غير أن المهم في نهاية المطاف النظر إلى أنظمة التأمين الصحي لتتناسب مع مستويات الدخول للمواطنين العرب ودعم الفئات الأقل حظاً، ورفد تطوير قطاع الخدمات الصحية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من التجارب الناجحة، والاهتمام بنوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، من خلال تطبيق أنظمة ضبط الجودة.

إن إيجاد سياسات تعليم عربية مشتركة، سيسهم بشكل فعّال في إصلاح الأنظمة التعليمية في بلادنا، ومكافحة مستويات الأمّية المرتفعة في عدد من الدول العربية، والتي تعوق النمو الاقتصادي. كما أن العمل على إيجاد سياسات توظيف فعّالة تراعي التجانس بين مخرجات التعليم وسوق العمل، ودراسة واقع سوق العمل العربي، يشكلان أساساً لتطوير التعليم، الذي ينبغي أن يشمل إيجاد حاضنات تعليمية لأحدث التكنولوجيات تهدف إلى توطين التكنولوجيا، وإحداث تغيير نوعي في منهجية التعليم للخروج من أسر التعليم التقليدي، والتحول إلى التعليم الإلكتروني، وإيجاد مراكز تدريب عربية تشجع الطلاب على الخروج من الإطار التقليدي إلى تنمية الفكر والتفكير الخلّاق، وتطوير أساليب التعليم اللامنهجي.

وإذا كانت المعرفة وفقاً للنظريات الاقتصادية الحديثة تعد عنصراً من عناصر الإنتاج ومُحفزاً للنمو الاقتصادي وتحسين عناصر الإنتاجية TFP، فإن التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة Knowledge Assessment Methodology يتطلب أربعة عناصر أساسية (حسب منهجية البنك الدولي):

١- أنظمة اقتصادية ومؤسسية قوية Economic and institutional regimes
٢- منظومة تعليمية تتمثّل برأس المال البشري
٣- بيئة للابتكار والإبداع Innovation
٤- قطاعات اتصالات وتكنولوجيا معلومات متطورة ICT.

وهذه المتطلبات تستطيع الدول العربية تحقيقها عبر التعاون وبذل الجهود المشتركة لتنمية رأس المال البشري، واستخدام التقنيات الحديثة، وتحفيز الأفكار الخلاقة والإبداعية من خلال تحفيز الباحثين على الابتكار والتطوير، والاهتمام ببراءات الاختراع العربية وتسجيلها، وحماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بها من خلال آليات قانونية مشتركة وفعّالة، وتطوير الأنظمة التعليمية، وتبني البرامج والأنشطة الإلكترونية (الحكومة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية)، ودعم ميزانيات البحث والتطوير، والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال البحوث التطبيقية، ونشر تكنولوجيا المعلومات في القطاعات الاقتصادية.

إن اعتماد هياكل اقتصادات الدول العربية بشكل أساسي على الصناعات المتوسطة والصغيرة، يدعونا إلى التعاون ضمن استراتيجيات مشتركة لدعم هذه الصناعات، والحيلولة دون تلاشيها من السوق، لكونها تساهم في توفير فرص العمل وتعزيز الوضع الاقتصادي، والعمل على دخولها في الاقتصاد الرسمي لضمان بقائها في السوق، من خلال الحوافز المناسبة وإيجاد البيئة التشريعية والتنظيمية لتحقيق ذلك. ومن الضروري أن يكون هنالك كيان عربي مشترك للنهوض بالصناعات الناشئة، وإجراء دراسات تقييمية لأوضاعها من أجل حل مشكلاتها، ودراسة إمكانات توفير الدعم الفني والمالي لها، وتوفير تجمعات اقتصادية من هذه الشركات لتمكينها من الاستفادة من قوانين وتشريعات الاستثمار، والوصول إلى مراحل الصناعات ذات وفورات الحجم.

وفيما يخصّ الإصلاح الضريبي أو إصلاح الأنظمة الضريبية، فمن الأهمية بمكان تقليل المعدلات الضريبية من أجل تحفيز عجلة النمو الاقتصادي، وربط آثار الأنظمة الضريبية بالمستويات الاجتماعية، خاصة الضرائب التي يعد وعاؤها الضريبي الأفراد. إن تعاون الدول العربية في إيجاد بيئة ضريبية تتناسب وقدرات المواطنين، يضمن تحقيق عدالة توزيع الدخولات بينهم، ويقلل من تركّز الثروات في أيدي فئات قليلة في المجتمع. عدا أن الدراسات المشتركة للأنظمة المالية والضريبية ومحاولة إصلاحها، سيمكن من دراسة إمكانية تمويل عجوزات الموازنات للدول الأقل قدرة مالية من خلال صندوق دعم مالي بدلاً من الاعتماد على النظام الضريبي، وبالتالي حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن خلل النظام الضريبي، وتعزيز مؤشرات تلك الدول، وزيادة تنافسيتها، وتوطين الاستثمارات، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال بين الدول العربية.

وأشير هنا إلى ما ورد في الرؤية المقدمة من مجموعة طلال أبو غزالة؛ بخصوص أهمية تكاتف الجهود العربية لتعزيز وتوفير المحتوى العربي الرقمي على الإنترنت، وتشجيع الباحثين والأكاديميين على استخدامه، وكذلك إثرائه من قبل الجامعات ومراكز البحث والتعليم العالي، لما في هذا من تشجيع البحث العلمي باللغة العربية. والأمل معقود على المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال

والمعلومات بالتنسيق مع جامعة الدول العربية ووزارات الاتصالات في الدول العربية لتطوير هذا القطاع وتحفيز السياسات المشتركة لتطوير المحتوى الرقمي العربي، وضمان استخدامه بالشكل الأمثل، والتعاون العربي لإيجاد مراكز ترجمة معتمدة لترجمة المحتوى العربي المكتوب بغير اللغة العربية وإتاحته للدارسين والباحثين والمهتمين، وتسجيل واستخدام النطاقات العربية لتعزيز استخدام اللغة العربية دولياً.

إنّ إيجاد آليات ملائمة لحماية الفئات الفقيرة والمتضررة من السياسات الاقتصادية، هو من أولويات حل جزء كبير من مشكلتي الفقر والبطالة؛ عبر دعم مباشر وغير مباشر تُسهِم فيه الدول النفطية؛ لتمكين هذه الفئات لأن تكون فاعلة وقادرة على المساهمة في العملية الإنتاجية. ولا بد من سياسة عربية مشتركة لإعادة النظر في سياسات المعونة، وإنشاء جمعيات مشتركة لمساعدة الفئات الفقيرة في مجتمعاتنا العربية.

هذه معالم الرؤية التي قدمتها مجموعة طلال أبو غزالة لخطة عربية ومنظومة شاملة للإصلاح، وتجاوز تداعيات ما سمّي الربيع العربي، وتحقيق فرص التنمية والتشغيل للأجيال القادمة، وتوزيع ثمار التنمية على جميع البلدان العربية وكافة فئات المجتمع داخلها. وإن تبني استراتيجية عربية لضمان تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي، بحيث يفوق معدل النمو السكاني، وإنشاء بنك عربي للتعمير من شأنهما أن يضمنا تحقيق النمو المضطرد في مستويات المعيشة، وإيجاد فرص العمل، وتخفيض معدلات البطالة والبطالة المقنّعة، وتحقيق بيئة أسعار مستقرة، وتوازن في موازين المدفوعات الخارجية، فضلاً عن حماية البيئة والحفاظ على نوعية الحياة لأجيالنا القادمة.

أدوات الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية*

الواقع والتطلعات

يقوم الاقتصاد على ركنين أساسيين: العيني المتمثل في القطاعات الإنتاجية من سلع وخدمات، والركن المالي الذي يمثله النظام المصرفي بما في ذلك المؤسسات المالية من بنوك وشركات تأمين وأسواق المال. والعلاقة بين هذين الركنين علاقة تأثر وتأثير، فأي خلل في أحدهما ينعكس على الآخر على نحو مباشر ويعم الاقتصاد العالمي، كما حدث في الأزمة المالية الحادة في الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الماضية، وامتد تأثيرها إلى اقتصادات شرق آسيا واليابان والصين، وكانت أوضح تأثيراً في اقتصادات العالم النامي.

أشير هنا إلى قرارات قمّة مجموعة العشرين في لندن (نيسان ٢٠٠٩)، التي قدمت مبادىء إصلاحية للنظام المصرفي والمالي في العالم، يُستشَف منها الأسباب الرئيسية للأزمة وحلولها في الوقت نفسه، ولا سيما فيما يتعلق بإحكام الرقابة والتفتيش من جانب السلطات النقدية على القطاعات المصرفية، والشفافية، ومحاربة الفساد، والمضاربات، والاستغلال، ومساعدة الدول النامية والفقيرة من قبل صندوق النقد الدولي لتجاوز تداعيات هذه الأزمة.

وإذا كانت هذه القرارات لم تأتِ على ذكر البديل المصرفي الإسلامي ودوره في إيجاد مخرج عملي للأزمة العالمية، فإن عدداً من المؤسسات في أوروبا تنبهت

---

* كلمة في تقديم اللقاء الفكري «أدوات الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية ... الواقع والتطلعات» الذي عقد في مقر منتدى الفكر العربي، عمّان؛ ٢٠١٦/١٠/١٨.

إلى مزايا النظام المالي الإسلامي واعتمدت نوافذ للمصرفية الإسلامية، بعد أن وجدت أنها ذات جدوى كبيرة في تطبيق حلول الأزمة المالية التي عانتها، وإنعاش الاقتصادات المتدهورة، وتجنب الفجوات التي أدت إلى انهيار مؤسسات مالية كبيرة، غرقت في المضاربات والفساد والبيوع الضارة.

ولعلنا نحن في العالم العربي والإسلامي أجدر بمثل هذا التطبيق، والعمل على إحياء النظام المالي الإسلامي وتمكين مؤسساته، وخاصة في القضايا المتعلقة بالتكافل الاجتماعي، والحدّ من الفقر والبطالة، ورفع معدلات النمو بتصحيح العلاقة بين الاستثمار النقدي والاقتصاد الإنتاجي، والتعليم والتدريب، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والطبيعية في مشاريع التنمية المستدامة، فضلاً عن تنمية المشروعات المشتركة والعابرة للحدود بين الأقطار العربية، بدلاً من ذهاب الاستثمارات العربية والإسلامية إلى البنوك الأجنبية.

لقد دعا منتدى الفكر العربي في هذا السياق وعبر المواثيق التي أصدرها وفي الكثير من التصريحات لرئيسه صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم –حفظه الله ورعاه– إلى إنشاء صندوق عالمي للزكاة، وبنك للتنمية والإعمار، وصندوق للحج، وكذلك تمكين مؤسسة الوقف من ممارسة دورها الاقتصادي والاجتماعي، وكل ذلك سيكفل أن تستفيد الأمّة من ثروتها، وتفعيل المعطَّل منها من أجل حلّ كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الآخذة بالانتشار، بسبب تراجع معدلات النموّ، وقصور الإنتاجية.

وأقول هنا: من المهم والضروري قبل معالجة الأعراض دراسة ومعالجة الأسباب، فالفقر والبطالة نتائج لضعف النمو الاقتصادي وانكماش الاستثمارات، والحلول الجزئية لن تجدي نفعاً إذا لم تكن ضمن استراتيجيات شاملة وحلول إبداعية وعمل مشترك، إضافة إلى مراجعة الكثير من التشريعات وإزالة العوائق أمام الاستثمار.

أزمة البطالة في الوطن العربي *

موضوع البطالة، وبطالة الشباب والخريجين تحديداً، قضية وأزمة مستمرة في الوطن العربي والدول النامية، ومنها الأردن، وبدأت خلال العقدين الأخيرين تأخذ أبعاداً وتحمل مؤشرات خطيرة على مستقبل التنمية. وعندما قلت إن الأسباب الحقيقية والمباشرة لأحداث الربيع العربي كانت أسباباً اقتصادية من أهمها تزايد نِسب البطالة، وعدم عدالة توزيع الفرص، وتراجع معدلات النموّ، وانخفاض الإنتاجية، رأى البعض السبب الاقتصادي كأنه حالة معزولة عن المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي في تفسير تداعيات ونتائج الربيع العربي.

لكن معروف تاريخياً وفي الواقع أن الاقتصاد وعلاقات الإنتاج في أي مجتمع هي الأداة الأكثر مصداقية في الوصول إلى فهم منطقي لواقع هذا المجتمع، وتفسير طبيعة تفاعلاته وأحداثه، ومقاربة حقيقتها.

مشكلة البطالة لها جذور وأبعاد مرتبطة بالتحولات الاقتصادية، وبالتأثير السياسي، والتغيّر الاجتماعي، وبالثقافات المجتمعية، ونوعية التفكير الإداري. وكما أن هناك إدارة وفرة وإدارة ندرة، فهناك تفكير مؤثر ينطلق من الإيمان بتوفير الفرص للجميع وتعميم الخير والعدالة ومحاربة الأنانية والفساد والمحسوبية (تفكير الوفرة)، وبالمقابل تفكير آخر يأخذ المسألة على أنها صراع وتنافس، ورابح وخاسر، ولا ينظر إلى الأمور إلا من زاوية فردية ضيقة لأنه يعتقد أن الفرص محدودة ولا مجال للجميع فيها، بل لا مجال للسعي لتثميرها (تفكير الندرة).

* قدمت في اللقاء الفكري «بطالة الشباب والوصول إلى التمويل» للدكتور مروان عوض، الذي عقد في مقر منتدى الفكر العربي، عمّان، الثلاثاء ٢٠١٧/٢/٧.

لا شك في أن الفشل في إدارة الوفرة من حيث الطاقات البشرية، وإدارة الندرة وجعلها مصدر إغناء واستثمار للموارد المادية عند الأفراد والمؤسسات على السواء، وفي كثير من الحالات، أدى إلى تفاقم أزمة البطالة لتصل في الوطن العربي إلى نسبة ١٧,٩٪ (ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي)، وفي الأردن استمرت بمعدلاتها المرتفعة ما بين ١٢-١٥٪، وفي بعض المحافظات ١٨٪، وعند الإناث ٤٠٪، في حين أن النمو الاقتصادي قد لا يتجاوز ٢٪، وتحتاج مواجهة البطالة إلى نمو اقتصادي بمعدل ٤-٥٪.

لكن، لا بد لنا ونحن نبحث عن البطالة من البحث أيضاً في حالة الإحباط الموجودة لدى الشباب ولدى العاطلين عن العمل، لأن هذه الحالة من أخطر الظواهر التي أنتجت في بعض الأماكن عنفاً وتطرفاً، ومن ناحية أخرى ساعدت بطريق مباشر على التقليل من أهمية عامل التعليم وجدواه في حلّ مشكلة البطالة، وأتاحت للمحسوبية والواسطة فرصة التغوّل.

لا أدعو إلى بث أمل كاذب لدى المحبطين، أو إطلاق وعود لا تستند إلى معطيات حقيقية، لأن خطورة الأمر تتمثل في أن الوطن العربي يحتاج إلى ٥,٥ مليون فرصة عمل، وبعد أقل من ١٥ سنة سيدخل العرب مرحلة الفرصة السكانية؛ بمعنى أن الشباب سيشكلون ٧٠٪ من التعداد السكاني. وهذا الجيش من القادمين إلى سوق العمل إما أن يشكل فرصة ازدهار ونهوض إذا أحسنّا التخطيط والتدبير، أو يشكل قنبلة موقوتة قابلة للانفجار سريعاً، وبأشكال مختلفة من الخطر سواء على بنية المجتمعات، أو مستقبل الأنظمة السياسية، أو مستقبل الاقتصاد والتنمية.

وقد رأينا أن خسائر الدخل القومي العربي نتيجة الربيع العربي وصلت إلى ١,٥ تريليون دولار، وخسائر البنية التحتية وصلت إلى ٥٠٠ مليار دولار، فضلاً عن الخسائر الناتجة عن تحمل كلفة اللجوء للدول المتأثرة بالنزاعات الإقليمية، والتنافس غير الشريف على فرص العمل بين اللاجئين والمواطنين الأصليين، مما أدى إلى خلل وفجوات واسعة في سُلَّم الأجور، ونظم انتقال العمالة، ومستويات العيش.

وإذاً من أين تبدأ الحلول؟ ... هناك ثلاثة محاور أساسية وعلى الدرجة نفسها من الأهمية تشكل منظومة وقاعدة للحلول، تتمثل في الآتي:

- إصلاح التعليم، والتركيز على التدريب على مختلف مهارات الإبداع والابتكار وحل المشكلات، في مختلف مراحل الدراسة المهنية والتكنولوجية والمدرسية والجامعية.
- الربط بين التطوير التكنولوجي؛ والاستثمار والشراكات بين رؤوس الأموال العربية؛ والبحث العلمي، للنهوض باقتصادات صناعية قادرة على المنافسة في السوق العالمي.
- إيجاد سياسات وطنية لترسيخ ثقافة الريادية، ودعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب، وتنميتها لتتحول إلى مشاريع كبيرة تولِّد فرص العمل والرؤى الابتكارية في الاقتصاد والمجتمع، وبالتالي إيجاد المجتمع الريادي القادر على حماية نفسه بقدراته وموارده الذاتية.

الباب الثاني

العـرب وتحديـات المستقبـل

الثقافة العربيّة وبناء المجتمع*
رؤية مستقبلية

إذا كنّا نتحدثُ عن إصلاح ثقافيّ في الحياة العربية، فنحن نتحدثُ عن أساس لا بدَّ منه لكلِّ إصلاح وإعادة بناء؛ في كلِّ مجال من مجالات هذه الحياة، أكانَ ذلك في الاقتصاد أم في السياسة أم في المجتمع والسلوكات الاجتماعية وطريقة التفكير ... وإذا كانت دراسات كثيرة قد ركَّزت على تحليل الأسباب الاقتصادية والسياسية لأحداث ما سُمّي «الربيع العربي» في منطقتنا، فإنَّ الأحرى بنا الالتفات إلى السياقات الثقافية التي جرت من خلالها هذه الأحداث، ودلالاتها على حقيقة الأزمة في المجتمعات العربية، وهي مؤشرات لم تكن كامنة بأي حالٍ من الأحوال، وإنما كانت تتفاقم على السطح، وتظهرُ عبر أشكالٍ متعددة من المعاناه في المشهد العربي العام، قبل تلك الأحداث بعقودٍ طويلة.

لقد استشعر المثقفون العرب، على اختلاف أطيافهم -منذ وقت مبكِّر من القرن الفائت- مدى ما يمكن أن تؤدي إليه الاستقطابات ومحاولات احتواء الفكر وتلوينه بالأغراض السياسية والمصلحية الآنية، من نتائج خطيرة – نشهد بعضها الآن – في خلل البنية الثقافية للمجتمعات في منطقتنا، وكذلك ما أدت إليه ممارسات الاقتلاع بحق المثقفين وحرية التعبير من تشويه لقيم الحوار، والاختلاف، والتسامح،

* نشرت هذه الدراسة في مجلة «المنتدى»، العدد (٢٦٣)، خريف ٢٠١٥، وهو في الأصل ورقة قُدمت في مؤتمر «الثقافة العربية ... استحقاقات مستقبل حائر» الذي نظمته مكتبة الإسكندرية/مصر، خلال الفترة ١٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

وقبول الآخر، والمشاركة، والإبداع الحرّ، وبالتالي إعطاء الفرص السانحة لجهات خارجية وداخلية للاستقواء وفرض أجنداتها التي لا تعمل بأي حالٍ من الأحوال لصالح تنمية ثقافية يُسهم فيها الجميع ويجنون ثمارها ارتقاءً في حياتهم العقلية والعملية.

وأُشير هنا إلى أن مؤتمر (**قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ**)، الذي عُقد في مكتبة الإسكندرية (١٢-١٤ مارس ٢٠٠٤)، من خلال الوثيقة التي أعلنها (**وثيقة الإسكندرية**)، استشعرَ في تشخيصه للحلقات المفقودة في المناخ الثقافي العربي، مدى الضرورة «لتحقيق التطوير الديمقراطي وتداول السلطة سلمياً؛ بالعمل على مواجهة الرواسب والعادات الجامدة والآثار المتراكمة لأوضاع وأساليب فاسدة تحول دون المشاركة السياسية ... واعتبار التنمية الثقافية هي أساس أي تنمية، والخطوة الأولى لأي إصلاح جذري، لا يمكن [إنجاحه] إلا بإشاعة ثقافة الديمقراطية في مناهج التعليم والإعلام».

صحيح أن العمل الثقافي المؤسسي هو عمل ينبغي أن يكون تكاملياً على مستوى الدول، وضمن الإطار الإنساني الأشمل، لكنه في الأصل حصيلة مساهمات من أطراف متنوعة، ينبغي أن تُصاغ في إطار استراتيجيات وخطط قادرة على التفاعل مع البيئة الاجتماعية بمختلف مكوناتها. ومن هنا فإن ضعف أي حلقة من حلقات هذا العمل وتجلياته، يحدث ثغرات والتواءات تقلل من فاعلية عناصر الثقافة ومقوّماتها التنموية، سواء على المستوى القطري أو القومي، وهي الفاعلية التي نحتاجها عربياً في مواجهة تحديات ما تزال تعصف باستقرار مجتمعاتنا، وتجعلنا أسرى القلق والحيرة إزاء الخشية من تفكك الهوية الجامعة، التي يُنذِر بها تنامي الدعوات من هنا وهناك، إلى هُويّات ثقافية فرعية، بين الكثير منها حالات تنافس وصراع، بل تناحر وصِدامات دموية على الأرض، أصبحنا نَشهد نتائجها المباشِرة على مختلف مجالات الحياة في منطقتنا، عدا ما أنتجته هذه الحالة من تنامي التطرف والتعصب والإرهاب الفكري والمادي.

وإذا كانت الهوية «هي مجموعة السِّمات الثقافية التي تمثِّل الحدّ الأدنى المشترك بين جميع الذين ينتمون إليها»، فهي - كما يقول د. عبد الحسين شعبان - ليست مُعطىً جاهزاً ونهائياً، وإنما هي عمل يجب إكماله دائماً، أو بعبارة أخرى إن الذي يطبع الهوية هو التغيير والتفاعل بحكم العلاقات الإنسانية، وليس الثبات والانعزال. فالمسألة ليست متعلقة بالقضايا السياسية، «بل إنها تمسّ بالصميم الجانب الثقافي».

إنَّ النظرة إلى جوهر حزمة الأزمات المترابطة التي عرقلت نهوض مجتمعاتنا العربية، يكشفُ لنا أن تغييب الأساس الثقافي المشترك كان عاملاً حاسماً في التفكك المرير الذي أدى بمحاولات النهوض إلى التراجع والنكوص على أعقابها، وبالتالي تفاقم التحديات والإشكالات على مختلف الصُّعد، والفشل في كثير من صور الانفتاح بنديّة على الآخر، والحدّ من إغناء الهوية والثقافة بالحيوية والتفاعل الخلّاق، مما انعكس سلباً على مجتمعاتنا بأشكالٍ من القصور التنمويّ، والجمود الاجتماعي، والتباعد السياسي، بل وتضارب القيم والمفاهيم على نحوٍ غير مُبرَّر ولا مفهوم، لا ينتج فكراً وجدلاً عقلياً تنويرياً، وإنما تعميقاً للشروخات، وإثارةً للخلافات، وتكفيراً وتخويناً، وبالتالي مزيداً من الانعزالية والتقوقع واحتكار الحقيقة والظلامية.

وبالرغم من ذلك كلّه، وبالرغم مما أصابَ الجسم الثقافيّ العربيّ من ضعف أحياناً وضربات استهدفت كيانه، فما تزال الثقافة العربية، بحكم إرثها الطويل وقابليتها للتجدُّد واستعادة تأثيرها التاريخي الإيجابي، قادرة على إحداث التحول الذي تحتاجه مجتمعاتنا في مضمار النماء والإصلاح الحقيقي والتقدم. ولكن كيف؟ وما هي الوسائل؟

يوجد عدد هائل من الطروحات للمفكرين والمثقفين العرب تناولت قضايا الثقافة العربية ومستقبلها، من زوايا متعددة ومناظير مختلفة أو متفقة، إلا أنني أودّ في هذا المجال أن أتحدَّث عن ثلاثة مشاريع فكرية تمثِّل مساهمتنا في منتدى

الفكر العربي، في صياغة رؤية للمستقبل العربي وبناء مجتمعات تتحقق لها الحرية والمساواة والمشاركة والعدالة وسيادة القانون، وأنظمة ديمقراطية بمشاركة فاعلة ومتوازنة من جميع الفئات والأطياف والجماعات، وكذلك محاولة تقديم «وصفة استراتيجية» –على حدّ تعبير سمو الأمير **الحسن بن طلال**– «للتفكير في الطريقة التي نُساهمُ بها مرّةً أخرى في الفهم والمعرفة الإنسانيين ككلّ»، وتأكيد أن الثقافة بمعناها الشامل بداية الحركة والانطلاق في السعي إلى ترميم الواقع العربي أو إصلاحه وإعادة بنائه. وهذه المشاريع التي ساهمَ في صياغتها خبراء ومتخصصون عرب في حقول متنوّعة، أوجز بعض ملامحها في الآتي:

الميثاق الاجتماعي العربي: وقد أُعلن في نهاية العام ٢٠١٢، وجاءت فكرته مع بداية أحداث الربيع العربي في العام ٢٠١١. وتقوم مرتكزاته على مجموعة مبادىء لتأسيس الاعتراف بسيادة مفهوم المواطنة المتكافئة، ومفهوم التعددية السياسية والثقافية والاجتماعية، بما يضمن القضاء على مسببات الفتن الطائفية والمذهبية والعرقية، التي تهدِّد مستقبل الأمّة وتعمل على فُرقَتها وتقسيمها وتجزئتها إلى كيانات أمنيّة صغيرة متناحرة، الأمر الذي تعمل على تحقيقه مشاريع وأجندات خارجية في مقدمتها المشروع الصهيوني.

ومن أهم ما يتحدث عنه هذا الميثاق هو الاعتراف بالتباينات في وجود هُويّات عامة وفرعية في العالم العربي، لكنه يحث على استثمار فوائد التنوّع الثقافي في الإثراء الاجتماعي ومبدأ العيش المشترك والاعتماد المتبادل، نهجاً وسلوكاً، وعلى أساس المواطَنة المتكافئة، واعتماد الأُسس المشتركة للهوية الجامعة للدول العربية، التي لا ينبغي أن يشكِّل التفاوت في ظروف تكوينها، وأنظمة حكمها، وثرواتها وإمكاناتها، مانعاً من بناء هُويّتها الجامعة، مع ضرورة إيلاء الاهتمام للتعليم واكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية، وإدراك التداخل بين مكونات المعرفة الإنسانية، في سبيل تمكين الأمّة من تكوين رأس المال البشري الكفؤ المُنتج القادر على إدارة ثروات الأمّة واستثمارها بسيادة مبنية على التعاون المتكافىء مع الأمم

الأخرى، بعيداً عن التبعية بسبب الفجوة العلمية والتكنولوجية بيننا وبين الآخرين في العالم المتقدم.

ويأخذ التعليم نصيباً بارزاً في ما يدعو إليه الميثاق من رؤية استراتيجية مشتركة في إعداد الشباب، تهدف إلى تطوير القيادات الفكرية والعلمية والثقافية والسياسية والفنية والاقتصادية على أُسس الجدارة والاستحقاق، وبناء المواطن المستوعِب لقيم الحضارة العربية الإسلامية، المُحصَّن بمبادىء المواطَنة الصالحة واحترام حقوق الآخرين، والدفاع عن حرية الرأي والفكر والتعبير.

كما يركّز الميثاق على تهيئة البيئة الإبداعية للعلماء والمفكرين والباحثين وأصحاب الريادة في الصناعة والتجارة، وإعطائهم حرية البحث والتفكير والعمل، وأيضاً توفير الحوافز والعوائد المادية التي تحول دون هجرتهم. وفي الوقت نفسه تقوية الروابط بين الوطن والجاليات العربية المبدعة المُهاجرة، والاستفادة من الخبرات المتحصلة لهذه الجاليات وقدراتها على التأثير في المجتمعات التي تعيش فيها. وكذلك التشجيع على قيام مراكز الدراسات والبحوث الوطنية، بعيداً عن التبعية الأجنبية، للقيام بدورها المُسانِد للحكومات في صنع السياسات ووضع الاستراتيجيات، ومن جانب آخر تشجيع تفاعلها مع بعضها بعضًا، ومع المراكز النظيرة لها في الدول الأُخرى دون فقدان استقلاليتها. أما المراكز الأجنبية العاملة في الوطن العربي والممولة من أطراف أجنبية، فينبغي أن تخضع لشفافية كاملة في المساءلة ورصد أعمالها.

ولا يُغفل الميثاق ضرورة الدفاع عن اللغة العربية بوصفها مكوّناً رئيسياً في هوية الأمّة الثقافية، ودور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة مع المؤسسات الحكومية بوضع الأطر والأهداف للسعي إلى التفاعل مع مؤسسات الفكر العالمية، والمشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية غير الحكومية، والتعريف بقيم الحضارة العربية الإسلامية، و«إيلاف تلك القيم مع السلوكيات المطبّقة في مجتمعاتنا».

ويختم الميثاق مرتكزاته بالتأكيد على أمرين مهمّين لتحقيق الأهداف التي تضمّنها: **الأوّل**؛ تعاون قوى الأُمّـة الحيّة وكفاءاتها الثقافية والفكرية والعلمية وشراكاتها، ودرجـة قناعة الفاعلين على الساحة السياسية والمدنية والدينية والثقافية والاجتماعية والإعلامية بتلك الأهـداف. والأمـر **الثاني**؛ وهو مرتبط بالأوّل من حيث تكوين تصورات مشتركة بين هذه القطاعات عبر حوارات جادة ومسؤولة تُنتج توافقاً استراتيجياً طويل الأمد، مما يعني أن تشجيع الحوار والتركيز على أخلاقياته في كافة المجالات هو ضمانة لحياة حرّة كريمة.

الميثاق الاقتصادي العربي: جاء هذا الميثاق، الذي أعلنه منتدى الفكر العربي في شهر آب/ أغسطس من العام (٢٠١٥) ليشكّل مدخلاً تحليلياً للواقع التنموي العربي وآفاقه المستقبلية، في ضوء التغيّرات والتحولات المتسارعة على الصعيد الدولي والإقليمي، وخاصة بعد الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت بالعالم المعاصر خلال السنوات الأخيرة، والمؤشرات الحادة التي برزت خلال فترة الربيع العربي، مما برهنَ أن الرؤية الشاملة للأبعاد المتداخلة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، هي الأجدى لمعالجة اختلالات البنى التنموية وتداعياتها في المنطقة.

في هذا الإطار ناقش الميثاق القضايا الاقتصادية بأبعادها المختلفة، ومنها البُعد الثقافي والمعرفي، وأضرِبُ مثلاً عليها المسألة المتعلقة بتطوير التعليم من حيث أنه يمثل الركن الأساسي للنهوض الاقتصادي وتحقيق التحولات المطلوبة، وضرورة تحويل التعليم في مدارسنا وجامعاتنا ومعاهدنا إلى حالة معرفية متقدمة ترتبط بسوق العمل والإنتاج، فضلاً عن أن التعليم هو البوابة الكبرى لبناء الشخصية الوطنية الريادية، وتكوين الثروة البشرية القادرة على التفاعل مع مفردات العلم والتكنولوجيا ومستجدات الحضارة الإنسانية.

وهذا يتطلَّب الدفع باتجاه الانفتاح على العلم والفكر والفلسفة، وتأصيل العقل العلمي والمهارات الحياتية والتخصصية، والقدرة على إيجاد الحلول للمشكلات،

وتأهيل الشباب للعمل المُنتِج ...ضمن منظومة من رعاية الإبداع والابتكار والتجديد، واستثمار شبكات التعليم الإلكترونية في التشبيك بين المؤسسات التعليمية على المستويات القطرية والعربية والدولية.

كما أن تطوير التعليم والتأهيل العلمي والتكنولوجي يتطلَّبان توافر لغة علمية ذات قدرة على التعبير عن شتى مناحي الحياة، ابتداءً من الفكر والفن والثقافة وانتهاءً بالحقائق العلمية والطبيعية، ومنظومات التكنولوجيا المعقّدة. وهذا يستدعي النهوض باللغة العربية، والاهتمام باللغات الأجنبية الحيّة، وفي الوقت نفسه اللغات القومية الأخرى الموجودة في بعض الدول العربية. «فاللغة لا تنحصر في النخبة، وإنما هي وسيلة التواصل والتفاهم ونقل المعارف والخبرات بين مختلف مكوّنات المجتمع». ويشير الميثاق إلى الخسارة المترتبة على المجتمعات والتفاعل بين العقول المبدعة؛ نتيجة الحواجز اللغوية وعدم تطوير اللغة الوطنية واستعمالها وتوظيفها، والتي تقدّر بمليارات الدولارات سنوياً.

أما المشروع الثالث الذي يبادر به منتدى الفكر العربي، ويعملُ على التحضير لإعلانه قريباً فهو «**الميثاق الثقافي العربي**»، الذي نأمل أن يجيء تأكيداً على احترام أهم جامع للأمّة وحاضن لتراثها الحضاري، وهو اللغة العربية، وسيلة التواصل والتفاهم بين الشعوب العربية، ولغة القرآن الكريم. وتأكيداً أيضاً لاحترام الحقوق الثقافية لأصحاب الثقافات الخاصة التي تتألف منها مجتمعاتُنا، واعتماد الحوار والتفاهم للتعبير عن الاختلاف ومحاولات الإقناع، والحفاظ على التراث المادي والمعنوي، وحرمة أماكن العبادة وقدسيتها، والحفاظ على القيم المشتركة وتوظيفها في خدمة مصالح الأمّة وتعزيز التواصل والتقارب والتفاهم بين أبنائها، وتعزيز قيم العدل والحرية والمساواة وحقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة، بوصفها قيماً إنسانية عامة للتطور والارتقاء الاجتماعي.

ولا بد للميثاق الثقافي من أن يخص بالذكر رعاية المبدعين والمتميزين، وتقدير العلماء والأدباء والفنانين والمفكرين والمثقفين، وتوفير البيئة المناسبة لهم

لإنتاج أعمالهم في أجواء من الحرية والتقدير والكرامة، ونشر أعمالهم تلك، والتعريف بهم وبها، ودعم المؤسسات الثقافية، وتفعيل أدوات الثقافة، والاعتراف بدور الثقافة في تحسين مستوى الحياة والارتقاء بالفرد والمجموع على السواء.

إنَّ أمامَنا بحث في تحدياتٍ جمّة ضمن مشروع من هذا النوع، وقضايا شائكة تحتاج في دراستها إلى تحليلٍ وافٍ للخطاب الثقافي والإعلامي العربي في عصر العولمة، كما تحتاج إلى فهم التراث وتجديد الصلة به، بإعادة قراءته قراءة نقدية، لا تضعه موضع التقديس، وإنما تحوّله إلى عنصر قوة وارتكاز وحماية في تجديد ثقافتنا، وتخليصها من شوائب التبعية للأجنبي، ومن الخضوع للقديم والوقوف عنده، الأمر الذي سيخلق وعياً مختلفاً عند أجيالنا وأساليب تعاملها ومرونتها في استيعاب المتغيرات المتسارعة في عالمنا.

المصادر والمراجع

- د. إسماعيل سراج الدين: «**المشروع الحضاري العربي ودوره في التكتلات العالمية**». عمّان، منتدى الفكر العربي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الجزائر، ٢٠١٠.
- الأمير الحسن بن طلال ولفيف من أعضاء المنتدى: «**في الفكر العربي النهضوي: دراسات ومقالات-إضاءات وشهادات**»، الإشراف والمراجعة: هُمام غَصِيب، التحرير: كايد هاشم. عمّان، منتدى الفكر العربي، ٢٠٠٦.
- عبد الرحمن منيف وآخرون: «**الحداثة (١)، النهضة التحديث، القديم والجديد**». قضايا وشهادات: كتاب ثقافي دوري، دمشق، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، صيف ١٩٩٠.
- د. صلاح جرار: «**الجدار الأخير: نظرات في الثقافة العربية**». عمّان، منتدى الفكر العربي، ٢٠٠٦.
- د. محمد حسن البرغثي: «**الثقافة العربية والعولمة: دراسة سوسيولوجية لآراء المثقفين العرب**». تقديم: د. الصادق الفقيه، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٤.
- منتدى الفكر العربي: «**الميثاق الاجتماعي العربي**». تقديم: د. الصادق الفقيه، عمّان، ط١، ٢٠١٣.
- منتدى الفكر العربي: «**الميثاق الاقتصادي العربي**». قدّم له: الأمير الحسن بن طلال، تقديم ثان: د. محمد أبو حمّور. عمّان، ط١، ٢٠١٥.
- د. صلاح جرار: «**نحو ميثاق ثقافي عربي**»، مجلة «**المنتدى**»، منتدى الفكر العربي، عمّان، العدد ٢٦١، أكتوبر ٢٠١٤- يناير ٢٠١٥.
- د. عبد الحسين شعبان: «**الثقافة والمواطنة والهوية في العالم العربي- مقتطفات من حوار مطوّل**». إعداد: يوسف عبدالله محمود، مجلة «**المنتدى**»، منتدى الفكر العربي، عمّان، العدد ٢٦١، أكتوبر ٢٠١٤- يناير ٢٠١٥.
- ثابت الطاهر: «التكامل الثقافي العربي». مجلة «المنتدى»، منتدى الفكر العربي، عمّان، العدد ٢٦٢، صيف ٢٠١٥.

المجتمعات العربية في مهبّ الإعلام الجديد والثقافة الرقميّة*

لا شك في أن هذا العنوان العريض يشكّل مدخلاً من المداخل لمشهد الإعلام العربي وتشخيص مشكلاته؛ في ظلّ التحولات العميقة على مختلف الصعد في الحياة العربية، التي كان فيها الإعلام في موقع التأثر من جهة، والمؤثر الفاعل في عملية التغيير من جهة أخرى.

وضمن هذا الإطار العام يتفرّع البحث في الكثير من القضايا والتحديات المستجدة، مثل أثر وسائل التواصل الاجتماعي على التضامن المجتمعي، والهوية، والمواطنة، والتنوع الثقافي في المجتمع والمشاركة، ودور الرأي العام في العملية الإعلامية، وظواهر خطاب الكراهية والتطرف ... وغير ذلك من قضايا وأزمات، تفرض على مؤسسات الثقافة والفكر والإعلام في الوطن العربي التركيز على البحث فيها ومعالجتها؛ من حيث آثارها وانعكاساتها على المجتمعات العربية والواقع الإعلامي على السواء، بالنظر إلى تنامي دور الإعلام الذي أصبح عامل تغيير شديد التأثير، كما هو متأثر بخريطة التغيرات ولا يمكن فصله عن الحالة العربية العامة.

وإذا كان الواقع العربي العام في هذه الأيام يتسم بحالة من الصراع بين قوى وتيارات داخلية وإقليمية ودولية، تبرز في تطورات الأحداث الجارية على الساحة وفي الخطابات الفكرية، فإن الواقع الإعلامي أيضًا يعيش مظاهر وصراعات مماثلة.

---

* نُشر هذا المقال في مجلة «المنتدى»، منتدى الفكر العربي، عمّان، العدد (٢٦٦- ٢٦٧)، ٢٠١٦.

وثمّة قضية الثورة الاتصالية والمعلوماتية التكنولوجية التي جاءت مع العولمة، وغيَّرت من بنية الإعلام وتدفق المعلومات خلال فترة قصيرة جدًا، بل ألغت تمامًا مفهوم الإعلام التقليدي الذي يأتي من طرف واحد كان غالبًا هو الحكومات، ليصبح المتلقي نفسه طرفًا مشاركًا في العملية الاتصالية وفي استخدام بعض وسائلها وصياغة الرسائل الإعلامية، إضافة إلى دوره التفاعليّ مع هذه الرسائل، بما وفرته التكنولوجيا من سهولة القيام بذلك للأفراد والمؤسسات والجماعات، عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات الهاتفية الواسعة. فأصبح العالم بالتقارب الاتصالي بين أجزائه ليس قرية كما كان يقول أستاذ الاتصال ماكلوهان، ولا حتى غرفة واحدة، بل سطح مكتب على شاشة صغيرة لكمبيوتر محمول أو هاتف ذكي نقال أو غير ذلك من الأجهزة سهلة الاستخدام.

كل هذه التأثيرات على الثقافة والسلوك وأنماط العيش، وكذلك على مستقبل العلاقات بين البشر وفي المجتمعات، أفرز قضايا تتعلق بالعلاقة بين الشعوب والحكومات، مثل الحق في الاتصال والحصول على المعلومات، وحرية التعبير، وإعادة النظر في الضوابط القانونية التي تحكم العملية الاتصالية.

ولا نُغفِل هنا تأثير الجانب المتعلق باقتصاديات الإعلام والاتصال، مع دخول شركات الاتصال والإعلام الترفيهي متعددة الجنسيات إلى هذا المجال، فهناك من يتحدث عن المال السياسي ودوره في الاحتكار الإعلامي من خلال توافر إمكانات مادية هائلة لمؤسسات إعلامية ضخمة تمتلك فضائيات ومواقع إلكترونية، وبحكم هذه الإمكانات فهي عابرة للقارات ولها أجنداتها وأهدافها. وفي المقابل فإن الخطاب الإعلامي للمُستهدَفين الذين لا يمتلكون مثل هذه الإمكانات يقع ويقعون ضحية الإقصاء والتهميش.

لقد تحدثت بعض التقارير العربية عن أرباح تصل إلى (٣) ثلاثة بلايين دولار للفضائيات العربية من الإعلانات وحدها، عدا الأرباح التي تجنيها من

المكالمات والرسائل الهاتفية، مع طغيان الجانب التجاري الذي يفرغ الخطاب الإعلامي من المضمون الجيد في التنمية والإصلاح. وبالتوازي مع ذلك بدأنا نشهد توجهات لدى عدد من دول الغرب (أمريكا، بريطانيا، فرنسا ..) والقوى الإقليمية (إسرائيل، إيران، تركيا) لتطوير خطابها الإعلامي الفضائي الموجه باللغة العربية إلى المواطن العربي، بهدف التأثير في المواقف وخدمة مصالحها، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر وبدء الحرب على الإرهاب.

على جانب موازٍ، فإن جماعات التطرف والإرهاب دخلت ميدان المنافسة واستغلت تكنولوجيا الاتصال لتبث خطابها وتوفر له إمكانات الوصول إلى قطاعات واسعة، وباحترافية كبيرة، متجاوزة الحدود الجغرافية والإجراءات الرقابية وكل ما يمكن أن يحدّ من غزوها الإعلامي الخطير هذا، في الوقت الذي تجاوز فيه عدد الفضائيات العربية أكثر من ألف قناة، لكن هذا الانفجار الرقمي كما يؤكد (التقرير السنوي للبث الفضائي العربي ٢٠١٥)، جاءَ على حساب المضمون بسبب اختلالات جوهرية وهيكلية تعكس بقوة مفارقات الوضع العام في المنطقة والتناقضات القائمة، وقد أدت هذه الكثرة إلى تغليب الربح التجاري على الاستجابة لتطلعات الجمهور وإيجاد رأي عام مستنير، وزاد الطين بلّة هذا الانفلات العقائدي والطائفي الذي أوجد بدوره مشهدًا غير متوازن، وزاد في حدة الانقسامات والتشرذم!

إنَّ هذه التحديات وغيرها، بما تحمله من خطر على مستقبل الأمّة وأجيالها، تفرض على مؤسسات الفكر أن تتصدى للتوعية، ولعلنا في منتدى الفكر العربي نفكر بميثاق إعلامي عربي على غرار ما أنجزنا من ميثاق اجتماعي، وآخر اقتصادي، وقريبًا الميثاق الثقافي، والسياسي، لدرء هذا التغول وفي الوقت نفسه استثمار إيجابيات الثورة الاتصالية والتعددية الإعلامية العالمية وانفتاح الفضاء الإعلامي لخدمة قضايانا ومستقبلنا.

بـــذور الـتـطـرّف والإرهـــاب*

(قراءة فكرية)

تتعدَّد اتجاهات البحث في ظواهر التطرف والإرهاب التي يشهدها العالم العربي، وبخاصة خلال الخمس سنوات الأخيرة، لا من حيث أنها ظواهر مستجدة تمامًا تفجَّرت مع اضطرابات «الربيع العربي»، بل لكونها نتائج لأسباب ظلَّت تتفاقم تحت السطح على مدى عقود طويلة سابقة، وداخلتها الكثير من امتدادات المؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية- الثقافية المسيّسة غالبًا، التي أفضَت بالنتيجة إلى محاولات التضييق على الفكر الموضوعي، الحرّ والمستنير، في معالجة المسكوت عنه في هذه الأسباب، وبالتالي عزلها قسريًّا عن مؤثراتها تلك، مما أدى بالتالي إلى عزل هذا الفكر – ولو جزئيًا – عن إمكانات أداء دوره المفترض في إيجاد المشروع النهضوي المستقبلي، القادر على بناءِ قدرٍ تأسيسي مناسبٍ من المناعة إزاء ما حَمَلتهُ – وما تزال تحملهُ – الأجنداتُ الخاصّة، سواء أكانت مصادرها داخلية أم خارجية.

هناك أصوات[1] تحدثت وتتحدث عن ارتباط صناعة التطرف والإرهاب بمصالح القوى الغربية الكبرى في هذه المنطقة ومحيطها الآسيوي والأوروبي أيضًا، في ظل ما يمكن تسميته بسياسة «الفزّاعة»، ومن خلال هندسة الصراع

---

* قُدِّمت هذه الدراسة في المؤتمر العلمي حول «**صناعة التطرّف**»، الذي عقدته مكتبة الإسكندرية بمصر ٣- ٢٠١٦/١/٥. ونشرت في مجلة المنتدى، العدد (٢٦٦-٢٦٧).

(١) ديلان تشارلز: «**٦ حقائق مؤلمة للحرب على الإرهاب**» http://www.assakina.com/news/news1/80392.html#ixzz3vmt0oWjd

لزعزعة استقرار الدول النفطية أو معظمها بصورة خاصة، وإنشاء أقاليم خارجة على القانون الدولي (كداعش)، تخدم هدف حماية إسرائيل، وزعزعة استقرار أوروبا، ومعاقبة الدول التي تحدَّت النظام المصرفي للدولار كعملة عالمية، مثل الصين، وتعزيز الوصول إلى أسواق الخشخاش في أفغانستان، وتغيير الإطار القانوني للحكومات بداعي الحرب على الإرهاب، بما يتبع ذلك من إحكام المراقبة على المجتمعات وعسكرتها، وإيجاد ذرائع للتدخل عند وجود معارضة أو تهديدات لمصالح القوى الكبرى أو الشركات العالمية ...

هذا الكلام ليس جديدًا بالمرّة وله سياقات سابقة، على الأقل منذ نشر هنتنغتن مقالته المشهورة عن تصادم الحضارات في مجلة «فورين آفيرز»، ربيع عام ١٩٩٣. لكن الحديث عن تحولات الصراع أضحى على نحوٍ أكثر وضوحًا عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١)، ومن ثم تفكك قواعد جماعات التطرف والإرهاب في أعقاب التدخل الأمريكي في أفغانستان، واتساع النطاق الجغرافي لعناصر هذه الجماعات، التي انتشرت في عدد من الدول العربية، وركوبها الموجة على نحو مباغت مع نشوب أحداث الربيع العربي وسقوط بعض الأنظمة، وعودة الحديث عن تقسيم جديد للمنطقة العربية على أُسس طائفية ومذهبية وإثنية، وبصورة كانتونات تقودها جماعات قد تنسب نفسها إلى مسميات دول، لكنها في واقع الأمر لا تمتلك شرعية الدول المتعارف عليها، وإنما تستلب شرعية الشعوب بالقرصنة والإرهاب والعنف، مما لا تقرّه الشرائع السماوية والوضعية على حدٍّ سواء!

هذه التقاطعات بمجملها وبأبعادها المختلفة تجعل من الأسئلة المطروحة حول ارتباط جماعات التطرف والإرهاب بالغرب، أسئلة مشروعة ومبررة وتستحق التوقف عندها، وخاصة أن الغرب الذي بات يبحث عن عدو – بعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق - يضمن بمحاربته لها إيجاد ذرائع التدخل والهيمنة في مناطق تتركز فيها مصالحه، فلم يخفِ نزوعه إلى إيجاد مثل هذا العدو، بل وتجسيده من خلال آلته الفكرية والإعلامية، على نحو انتقائي مقصود،

للاختلافات في إفرازات الحالة السياسية الإسلامية، مع فارق أن الغرب يحارب -في حقيقة الأمر- إيديولوجيا وثقافة مترسخة تاريخيًا في نفوس الناس وهوياتهم، وليس إيديولوجيا فشلت في تأويل التاريخ كما هو حال الماركسية، في الوقت الذي استعدى فيه الغربُ العربَ والمسلمين بممارساته الاختراقية، وهيأ من حيث أراد أو لم يرد الفرصة لجماعات الإسلام السياسي لاستقطاب المزيد من المتعاطفين والمؤيدين لأفكارها، وأن تتبوأ مكانها كمعارضة ذات مصداقية وبديل وحيد للأنظمة الفاشلة والضعيفة. وازداد الأمر سوءًا مع ازدياد دعم الولايات المتحدة لتلك الأنظمة، واتساع الفجوة بين هذه الأنظمة وشعوبها، ما ترتب عليه ازدياد غربة الشعوب وتفجُّر مكامن التطرف والتعصُّب في داخلها[1].

هذا وجه يمكن أن يُعدّ من وجوه صناعة التطرف، أو العوامل المباشرة التي تؤدي إلى هذه الصناعة، وله اتصال وثيق بالسياسة الغربية التي مارست الكيل بمكيالين، وبالذات فيما يتعلق بالقضية المركزية للعرب والمسلمين في هذا العصر، وهي قضية فلسطين، التي تمثلت على الجانب الإسرائيلي بأبشع صور التطرف والتعصب والعنصرية وإرهاب الدولة ضدّ شعب مُحتَلّ، حُرِمَ حقوقه الإنسانية، ومورست ضدّه فظائع القتل والتشريد والإذلال، حتى بعد عقد اتفاقيات السلام مع الدول العربية، مقابل تأكيدات متوارثة بالقول والعمل لصنّاع القرار في الولايات المتحدة والدول الغربية الحليفة لها في التزامهم بحماية أمن إسرائيل.

ويرصد الدارسون في هذا المجال أخطاء أخرى لسياسات الغرب، قادت المنطقة إلى أتون التطرف، منها أن سلوكيات الولايات المتحدة في المنطقة خدمت الطموحات في الهيمنة الإقليمية، وساعدت إلى حدّ بعيد في إضعاف دور الدول العربية، بمن فيهم حلفاؤها، وكذلك دعم الأنظمة غير الديمقراطية مقابل تحقيق المصالح الأمريكية، ولو على حساب الديمقراطية نفسها. وفي حين تمسكت

(١) د. كامل صالح أبو جابر: «عودة إلى تصادم الحضارات» (في كتاب «في الفكر العربي النهضوي»، منتدى الفكر العربي، عمّان، ٢٠٠٦)، ص١٤٤.

السياسة الأمريكية بالتعامل مع رؤساء الدول –باعتراف وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس– فقد وجدت نفسها مع بدء أحداث الربيع العربي أمام حقائق جديدة على الأرض، «تتمثل في ٣٠٠ مليون عربي، أعمار ٦٠٪ منهم أقل من ٣٠ سنة، ونسبة البطالة بينهم حوالي ٣٠٪، ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي»[٢]، والأخطر أن وسائل الترغيب والترهيب التي تلجأ إليها الحكومات العربية، لم تعد تشكّل رادعًا لهم. ومن هنا تبدو صعوبة تعقيدات الربيع العربي أمام الولايات المتحدة في كون ثورات هذا الربيع «داخلية المنبت، لم تتأثر بعوامل التخوف الأمريكية المرتبطة بالإرهاب، والقوى الإسلامية المتشددة ...»[٣].

هذا ما يفسر أيضًا الارتباك الأمريكي في التعامل مع الثورات العربية في بداياتها، وقد عبَّر عنه ويليام بيرنز، مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق، عندما أوضح أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي (٢٠١١) عن «عدم القدرة على التنبؤ بما سيحدث بعد هذه الثورات، فالخيارات الكلاسيكية كانت بين أنظمة تسيطر عليها قوى إسلامية أو أنظمة قمعية، فيما لم تبحث أمريكا عن حل ثالث، ولم تتعامل مع الشعوب، بل تعاملت مع الأنظمة ومع القوى الإسلامية من خلال الأنظمة»[٤].

وإذا قلنا إن هذه المعطيات انطوت على عوامل مباشرة أو غير مباشرة، وأخرى مساعدة في بروز التطرف والإرهاب بهذا الشكل الحادّ الذي نشهده اليوم، فإن الأَمانة العلمية تقتضينا أن لا نغفل البيئة والأرضية التي نمى فيها التطرف، والتي لولا أنها كانت مهيأة وقابلة لهذا النماء السريع، ما استطاع أي عامل خارجي أن يُضاعف من تأثيره عليها.

---

(٢) عدنان هياجنة وآخرون: «**الموقف الاستراتيجي الأمريكي والإسرائيلي من التحولات السياسية في المنطقة العربية**»، شهرية الشرق الأوسط (**دراسات استراتيجية**)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، ط٢، ٢٠١٢، ص ١٦– ١٧.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص٢١– ٢٢.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص٢٢.

إن الفراغ الذي حدث في البيئة الفكرية العربية نتيجة انتكاسة وتراجع المشروع النهضوي العربي، الذي كان آخذًا بالتبلور في بدايات القرن العشرين وخلال الثلث الأول من القرن نفسه، عبر تيارات ثلاثة رئيسية (إسلامي إصلاحي؛ وإصلاحي علماني؛ وقومي إصلاحي)، قد جعل الساحة نهبًا لتيارات أخرى كان لها جذور في تلك المرحلة التاريخية، واتسمت برفض الإصلاح ومقاومة التجديد، ومحاربة كل اتجاه معارض، والسعي إلى تحقيق مكاسب ومنافع محلية على حساب المصلحة العامة. وهذه التيارات الأخيرة ارتبطت في منشئها بمؤسسة الخلافة العثمانية بشكل ما، باستثناء التيار المحلي النفعي الذي ارتبط بالأجانب لتحقيق امتيازات لطوائف أو أقطار، وكان يسعى للاستفادة من التيارات الإصلاحية في تعارضها مع السلطة المركزية[1].

على أنه مع تعرُّض عدد من الأقطار العربية للغزو الأوروبي، بدأت تظهر معالم لما أصبح يسمّى بـ «أزمة الهوية»، والتي بدى معها العالم العربي كأنه واقع تحت تأثير هويات ثلاث متعارضة في خصوصياتها: الهوية الوطنية بخصوصيتها القطرية، والهوية العربية بخصوصيتها القومية، والهوية الإسلامية بخصوصيتها الدينية. وإذا كانت مرحلة الصراع مع الاستعمار قد شهدت تناميًا للتيارات الوطنية والعروبية، فإنّ تناميها هذا لم يؤدِّ بالضرورة – كما يقول د. حسن نافعة – إلى إضعاف للتيار الإسلامي «الرافض للشعوبية والقومية، والداعي للوحدة الإسلامية، المتمسك بالخلافة، بوصفها تجسيدًا لوحدة الإسلام والمسلمين، من منطلق أنَّ الشعوب الإسلامية تشكِّل في مجموعها أمّة واحدة لا انفصام لها ...»[2].

---

(١) ينظر: ناجي علوش، مقدمة كتاب «**مختارات المفيد**» لعبد الغني العُريسي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٨١، ص ٥ و ٦– ٨.

(٢) د. حسن نافعة: «**نحو نظام عربي جديد: المحور السياسي**» (في كتاب «**نحو نظام عربي جديد: دراسات تأسيسية**»، منتدى الفكر العربي وهيئة جائزة سليمان عرار للفكر والثقافة، عمّان، ٢٠١٠)، ص ١٠– ١١.

أما التيار العروبي، الذي تحول بالتدريج إلى نهج راديكالي علماني يتبنى الطروحات الاشتراكية، بعد أن تناقضت طموحاته مع المصالح الأجنبية الاستعمارية، فقد أصبح التيار الأقوى والأكثر تأثيرًا على الساحة، خلال الخمسينات والستينات، مستفيدًا من تبني مصر -بما لها من وزن سياسي وثقافي- للفكر القومي، والزعامة التاريخية لجمال عبد الناصر، وضعف الهويات المحلية بسبب حداثة الدولة القطرية، وكذلك ضعف التيار الإسلامي ... بسبب حداثة العهد بتيار الإسلام السياسي[٣].

غير أن انهيار تجربة الوحدة بين مصر وسورية، وهزيمة الدول العربية القاسية أمام إسرائيل في حرب ١٩٦٧، وغياب الزعامة التاريخية، جاءت لتضعف ركائز التيار العروبي، ومن ثم شهدت فترة السبعينات والثمانينات تطورات جعلته يختفي نهائيًا أو يكاد، ومن أبرز هذه التطورات: «تبني مصر لتوجهات مختلفة تعتمد شعار مصر أولاً، وتحركها في اتجاه التسوية المنفردة مع إسرائيل ... وصعود التأثير السياسي وتنامي لدول الثروة وتراجع دور دول الثورة»، وبالتالي زيادة تأثير الفكر التقليدي على حساب الفكر الراديكالي والحداثي، وتنامي الأصولية الإسلامية وتأثير التيار الراديكالي الإسلامي، خاصة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، إضافة إلى تراجع نفوذ المعسكر الاشتراكي، وانهياره عقب ذلك ومعه التيارات الاشتراكية، و«ترسُّخ الهويات المحلية بمرور الوقت، وبروز نخب سياسية مهمة ارتبطت مصالحها وطموحاتها بمصالح الدول القطرية وطموحاتها»[٤].

وكانت الضربة القاصمة للتيار الوحدوي العروبي بمأساة غزو الكويت، وفشل عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وفشل العمل العربي المشترك، وبالتالي إخفاق الجهود التنموية أو انحرافها أو تغيير مسارها، ما أدى إلى إضعاف الوعي الجماعي العربي وتفكك الصف العربي التضامني في مواجهة

(٣) المصدر السابق نفسه، ص١١- ١٢.
(٤) المصدر السابق نفسه، ص١٢- ١٣.

التحديات الخارجية والداخلية على السواء[1]، وزيادة التبعية للغرب، فضلاً عن فشل النظام العربي في التعامل مع مشكلة الأقليات القومية والطائفية الدينية، الذي يعزوه البعض إلى التناقضات الناشئة بين التيارين الوحدوي والقطري وتضارب مصالحهما نتيجة افتقاد الثقة بينهما، مما لم يتح لكليهما بناء مؤسسات مستندة إلى شرعية شعبية، والعجز عن العثور على صيغة تكاملية عربية قومية ولو على النمط الأوروبي[2].

في ظل هذه الأوضاع الضبابية، جاءت جماعات التطرف لتروّج أفكارها وتستقطب الشباب العربي بشكل خاص؛ مُستغلةً معاناته من مأزق الحيرة وافتقاده لأفق الوحدة والخلاص، أو كما يقول د. أحمد عبادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء في المغرب، في مقاربته التفكيكية لفكر الجماعات المتطرفة[3] ... **جاءت هذه الجماعات لتختطف أربعة أحلام كانت في مجالنا أو حوضنا الحضاري خلال المئة وخمسين عامًا الماضية، وسبق أن عبَّر عنها الإصلاحيون الأوائل أمثال عبد الرحمن الكواكبي في كتابه (أم القرى)، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ومحمد رشيد رضا.**

أما هذه الأحلام «التسويقية» الأربعة، فتتلخص في: «القدرة على (استعادة الخلافة)، وتحقيق حلم (الوحدة) قولاً وعملاً، إلى جانب حلم (الصفاء) أي تطهير الدين من البدع والعودة به إلى الأصول الأولى، وكذلك تحقيق حلم (الكرامة)» ... وكلها مسميات ومفاهيم تكتسب جاذبية عالية ومغناطيسية لدى الشباب خصوصًا[4]، والمواطن العربي عمومًا، في التوق إلى استكشاف موقعه في واقع يشعر معه أنه على الهامش، اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا، نتيجة التجاذبات بين تيارات متصارعة من حوله، لكلٍّ منها طريقته في إقحام الدين في شؤون

---

(١) ينظر: د. جورج قرم، «**أزمة الفكر والهوية العربية وعلاقتها بالقصور التنموي**»، منتدى الفكر العربي، عمّان، ٢٠١٢، ص١٠.

(٢) د. حسن نافعة: «**نحو نظام عربي جديد: المحور السياسي**»، مرجع سابق، ص١٧- ١٨.

(٣) د. أحمد عبادي: محاضرة نظمها منتدى الفكر العربي والمعهد الملكي للدراسات الدينية، عمّان، ٢٠١٥/١٠/١٤.

(٤) المصدر السابق نفسه.

المعاش والدنيا، وبالتالي التحليل والتحريم، والتكفير والتضييق، والوصاية المزعومة على العقل، مما أصابت سهامه حرية التفكير والإبداع، حين أقحمت الفئاتُ المتطرفة والمتعصبة الدينَ في إدارة المجتمعات، وسنّ القوانين التي كان يفترض أن تخدم النفع العام أو الصالح العام، لكنها عمدت إلى إقصاء ميزة الإسلام الكبرى القائلة بالاحتكام إلى الخبرة الإنسانية في إدارة الشؤون الدنيوية - كما في كلمة رسول الله ﷺ (أنتم أعلم بشؤون دنياكم) - واعتمادًا على مصلحة الناس، وحكم العقل، وخبرة التاريخ، ونمو المعرفة العلمية، وبما لا يتنافى وثوابت الدين الحنيف[٥].

لقد أنتجت أُحادية الرؤية ذات النهج الاستبدادي، التي سادت في العالم العربي عقودًا طويلة، سواء من قبل أنظمة أو مؤسسات أو تيارات، أحاديات مُقابِلة مضادة، تفاعلت بدورها لتنتج أشكالاً من الصراع الفكري، الذي استغرق طاقات العقول في مجادلات عقيمة لا طائل من ورائها سوى تشتيت الجهود، وتأريث الخلافات، وترسيخ التعصب، وإطلاق الأحكام جزافًا بالتكفير والتخوين، وافتعال التعارضات بين ثنائيات لا تناقض بينها على الإطلاق، مثل: «الأصالة والمعاصرة، والمصلحة الخاصة والعامة، وطموح الفرد ونهضة الأمّة»[٦].

وانعكس هذا الصراع المصطنع على الثقافة والتفكير بإضعاف قدراتهما في التمكين لتنمية الوعي بدوافع الآخرين وبراهينهم، وإفقار الفكر ليتحول عن طبيعته الأصلية إلى مجرد سلوك عدواني غريزي، يرفض الحوار، وفكرة التسامح، وحق الاختلاف[٧]، بل احتكار الحكمة والحقيقة، وإقامة أسوار من العزلة حول الفكر المستنير واجتهاداته.

إنَّ إقصاء وإلغاء الرؤية المختلفة لا تصدر إلا عن تطرف عاجز عن التفكير وناسخ للنصوص، لا ينتج ثقافة ولا يؤسِّس لمنهج يصمد في إثبات الحجج والبراهين، ولا يستطيع أن يحلِّل وينقد ما لدى الآخرين من أفكار، لأنه ببساطة

---

(٥) د. إسماعيل سراج الدين: «**المشروع الحضاري العربي ودوره في التكتلات العالمية**»، منتدى الفكر العربي، عمّان، ٢٠١٠، ص٣٤- ٣٥.

(٦) المصدر السابق نفسه، ص٣٠.

(٧) المصدر السابق نفسه، ص٣١.

ينفي وجود الآخر وفكره كليّةً، ويرى نفسه «الأوحد». ووفق ما يقوله أحد علماء النفس، فإنَّ صناعة الإنسان المتطرف، فكريًا وإعلاميًا، واعتمادًا على هذه النظرة الأحاديّة مسألة سهلة، كون هذا الإنسان «لا يفكر»، بل إنه يعجز عن أن يكون في موقع وسطي من التفكير، يتسنى له فيه أن يختار ما يناسبه بعد إعمال فكره بالدرس والتحليل، فهو في هذه الحالة غير حرّ ومقيَّد بخيار واحد نتيجة العجز عن التفكير[1].

ما أريد أن أخلص إليه هو أنّ التشدُّد ينتج تشدّدًا، والتطرف يفرز تطرفًا، وكلاهما صانع للإرهاب والعنف. ولذلك فإن المشروع النهضوي العربي ينبغي أن يتصدى للتهديدات القائمة على مستقبل الأمّة بإعادة تعريف العَلاقة بين السلطة والمواطن، وترسيخ مفهوم المواطنة المتكافئة والمشاركة، واحترام التنوّع الثقافي، واتخاذه ميزة إثراء لا وصمة تهميش وإقصاء، مع احترام الفروقات وتعظيم الجوامع، والانفتاح الثقافي على الآخر بوصفه طريق معرفة لثقافة حيّة، ورفض امتهان كرامة الإنسان وعقله والتلاعب بمقدراته، وأن تُبنى المجتمعات على العدالة والسلم الاجتماعي والأمن الإنساني، وقيم الحوار، والتفكير الحرّ والناقد والمبدع، الذي يستهدي بالمنهج الوسطي الأصيل في ثقافتنا.

وإنَّ تطوير الخطاب الثقافي والإعلامي والتعليمي والديني، على أسس علمية، ينبغي أن لا يكون منفصلاً عن العمل التنموي السياسي والاقتصادي، وبحيث يظلّ الأداء المؤسسي في هذه القطاعات منسجمًا متناغمًا، دون طغيان جانب على آخر، وبما يحقق صالح الناس ومعالجة مشكلاتهم بواقعية، والحفاظ على التضامن الاجتماعي وروح التآلف بين مختلف الشرائح المجتمعية، فضلاً عن إبقاء جذوة التقدم الثقافي في إطار التنمية الشاملة مشتعلة، ووتيرة هذا التقدم متفاعلة مع متغيّرات العصر وروح البحث المعرفي، الذي كان من أهم سمات التميّز في الحضارة العربية الإسلامية، والتي هي حضارة انفتاح وتفاعل ما تزال قادرة على رفد الحياة العربية بأسباب القوة والتطوّر، لا حضارة انغلاق وتصادم بدأت وانتهت حيث هي كما حضارات أخرى في العالم القديم.

---

(١) ينظر: د. وجدي فكري، «**صناعة التطرف**»، جريدة «**القدس العربي**»، ٢/٤/٢٠١٥.

التحالف الإسلامي ضدّ الإرهاب

آفاق المستقبل*

لا شك في أنّ المتغيرات والتحولات والأحداث المتسارعة في الوطن العربي والإقليم والعالم، تشتدّ تأثيراتها وخطرها، ليس فقط على مستقبلنا عرباً ومسلمين، وعلى الموارد والأمن الإنساني والجغرافيا، ولكن أيضاً على هُويّتنا الحضارية بكل مكوّناتها، وبما يشكّل الإسلام فيها من بنية تاريخية ثقافية وأساس رئيسي في تماسكها.

تطرح قضية مواجهة الإرهاب عدداً من الأسئلة، التي ينبغي أن نبحث لها عن إجابات تجنبنا مزيداً من الفُرقة والتشرذم وذوبان الهُوية، وتعمل على تدارك ما أحدثه الفعل الإرهابي بضرباته وانتشاره حتى الآن من شروخ عميقة، والبحث في كيفيات علاجها، دون أن نغفل عن أننا نتحرك وسط أجندات ومشاريع إقليمية وخارجية أخذت تفعل فعلها على الأرض.

أجد أنَّ في مقدمة تلك الأسئلة، ونحن نتحدث عن التحالف الإسلامي ضدّ الإرهاب، هو السؤال المتعلق باستراتيجية المواجهة في جانبها الفكري، فما هي ملامح هذا الجانب ومحدداته؟ وكيف يمكننا بناء قوة هذه المواجهة الفكرية، وضمان استمراريتها، حتى بعد انتهاء أو تحقُّق الحلول العسكرية والأمنية؟

لا شك في أن عملية المواجهة ككل هي عملية طويلة ومتعددة الأبعاد، وتقع مسؤوليتها على المجتمع الدولي والعالم أجمع، ولا يمكن القول بأن العرب

* قدمت هذه الورقة في ندوة «تحالف عاصفة الفكر - النسخة الثانية» مركز عيسى الثقافي؛ المنامة/ مملكة البحرين؛ الاثنين ٢٠١٦/٣/٢٨.

والمسلمين هم المسؤولون وحدهم عن مكافحة الإرهاب، كما لا يمكن الاكتفاء بالحلول الأمنية ونتائجها، دون البحث في جذور التطرف والإرهاب وأسبابه، وهذه هي مهمة الفكر الأولى.

إن تفاقم وتراكم الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وبقاءها دون حلول جذرية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إضافة إلى أزمات القصور التنموي وانتشار البطالة، وتعثر الإصلاحات على مدى العقود الماضية، وفشل العمل العربي المشترك في كثير من الحالات، والافتقاد إلى رؤية مشتركة للنهوض الشامل، أسباب أوجدت مناخات من اليأس والإحباط وضياع الأفق لدى الشباب، وبالتالي ساعد ذلك على تغذية نزعات التطرف والإرهاب.

وعلى الجانب الآخر، في أوساط المهاجرين المسلمين في أوروبا والغرب، يجب ألا ننسى أن ممارسات غير عقلانية من التمييز العنصري والديني ضد الإسلام لجماعات غربية متعصبة ومتطرفة، ساعدت على استغلال الوضع أسوأ استغلال من قبل أصحاب الأجندات الخاصة ومجموعات الإرهاب، التي عملت – وما تزال – على تصعيد موجات العنف والنزعات العصبية بين المهاجرين. فقضية الجيل المسلم الجديد في أوروبا ليست قضية اختيار بين الاندماج والانكفاء على الذات والانعزال، أو تناقض جوهري بين هويتين، بقدر ما هي تساؤل عن مدى قدرة المجتمع الأوروبي على التعامل مع مختلف شرائحه دون تمييز بين المعتقدات، والكف عن النظر إلى الإسلام بدونيّة، وعلى أنه كتلة أحادية متجانسة وجامدة عدوانية لا تستجيب للتغيير، وليس له قيم مشتركة مع الثقافات الأخرى، فضلاً عن الصور النمطية المشوّهة والملصقة به منذ عهود الاستعمار كما تعلمون!

إن هذه الأمثلة من العوامل، وغيرها، تشكل ثغرات لجماعات التطرف والإرهاب نفذت وما تزال تنفذ منها للتوسع والانتشار والاستقطاب الإيديولوجي، الذي تسنّى لها من خلاله اختطاف الصورة الحقيقية للإسلام وممارسة

الإرهاب تحت هذا الغطاء، وأيضاً جعل المسلمين قبل غيرهم ضحايا لنزعات الكراهية والاستلاب والتدمير.

وكما أن تشكيل التحالف الإسلامي ضد الإرهاب جاء مستنداً إلى مبادىء وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، فإن الدعوة إلى التفكير باستراتيجية مُساندة للمواجهة الفكرية، غدت ضرورية وملحّة لتحقيق مزيد من التوافق بين الدول الإسلامية على توفير أسباب القوة لهذه المواجهة، من حيث تشخيص جذور نزعات التطرف والإرهاب في مجتمعاتنا، انتقالاً إلى التعاون في مكافحتها، والذي ينبغي أن يُبنى على ثلاث دوائر متشابكة: الدائرة المحلية، والعربية الإسلامية، والدولية، تعمل ضمن برامج فاعلة ثقافياً وتربوياً وإعلامياً، وتقدم الإسلام بصورته الحقيقية كنظام لا يتعارض مع القيم الإنسانية المشتركة، ويتسم باحترام التنوع والمعتقدات المغايرة، ويرفض كل أشكال التعصب والتطرف والعنف والتباغض والطائفية، ويحض على ضمان أمن الإنسان واطمئنانه على حياته وممتلكاته والحفاظ على حقوقه.

ويتبع ذلك الدعوة إلى العمل على إعادة بناء قنوات الحوار بين أتباع المذاهب والأديان، والحوار المتكافىء مع الغرب، وتفعيل التواصل مع أوساط المهاجرين العرب والمسلمين في الغرب، ودعم إنشاء مراكز دراسات وتحاليل للدعاية المضادة، وتجسير العَلاقة بين المفكرين وصانعي القرارات، والاستعانة بالاختصاصات المختلفة في صياغة الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول العربية والعالم الإسلامي، وبناء المجتمع المدني القائم على الديمقراطية والحاكمية الرشيدة والمواطنة.

وإذا كان التحالف الإسلامي المعلن ضد الإرهاب ذا طابع عسكري في تشكيله، فإن هذه النواة قابلة لأن يُبنى عليها في الجوانب الثقافية والاقتصادية والتنمية الشاملة، لتصبح المشروع العربي والإسلامي للأمة في نهضتها الجديدة، والذي يكفل لها عدم الذوبان في مشاريع الآخرين وخططهم.

التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للإرهاب*

في الوقت الذي تتسارع فيه الجهود الدولية والإقليمية لوضع حدٍّ للحروب والنزاعات- بموازاة جهود حثيثة لاستئصال الإرهاب الفكري والمسلَّح، الذي خطف حياة مئات الآلاف من البشر، وحرم الملايين من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، ومقوِّمات الحياة الطبيعية الأخرى، فضلاً عن التهجير الطوعي والقسري، وما نتج عن هذا كله من الخراب والدمار الذي وصل إلى البنى الاجتماعية والأخلاقية والثقافية- فإنَّ هذا يستدعي النظر إلى الكُلف الاقتصادية والبشريّة والإنسانيّة التي نتجت عن الإرهاب، وتُهدِّد الإنسان في وجوده، وتطال الكيانات العربية منفصلة ومجتمعة، وتفرض علينا جميعاً البحث عن إطار اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي يحفظ موارد الدول والشعوب وثرواتها، وينتشل الواقع العربي من كلِّ أشكال الإرهاب وعوامل نشوئه، وتبعاته وتأثيراته، لا سيما إذا عرفنا أنَّ البطالة والفقر هما من مخلّفات الحرمان الاقتصادي وتداعيات القهر الاجتماعي المتواصل، وهي عوامل تُسهم بشكل مباشر في تنامي ظاهرة الإرهاب، واستغلال الجماعات الإرهابية لهذه العوامل في تجنيد الطاقات الشبابية لخدمة مشاريعها التخريبية. وهو الأمر الذي يُملي على الحكومات والدول إشراك الشباب في تحديد الأولويات ذات الانعكاس المباشر على حياتهم، وتوظيف هذه الطاقات في بناء مجتمعاتها والمشاركة في تنميتها،

* ألقيت هذه الكلمة في افتتاح المؤتمر الدولي السادس للعلوم الإنسانيّة «التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للإرهاب في ظل التطورات الإقليمية والتحولات الدولية»، الذي نظمه منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مركز البحوث للدراسات والاستشارات/لندن، عمّان، ١٦-١٨/٤/٢٠١٨.

وذلك بتوفير فرص العمل لهم من خلال وضع استراتيجيات فاعلة تحاصر البطالة، للتغلّب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية المسبّبة والمغرية للشباب بالوقوع في براثن الإرهاب عبر استقطاب المتعطّلين عن العمل، واحتوائهم في صفوفه وتوجيههم نحو أهدافه.

لا يخفى أنَّ الاقتصادات العربية تواجه تحديات معقّدة ومتشابكة نتيجة ارتدادات العولمة، وإفرازات ماضي الاقتصادات العربية التي انعدم فيها البُعد الشمولي التكاملي بين قطاعاته الإنتاجية، مما أفقد الشعوب العربية كل مقومات الأمن الاقتصادي، وبالتالي تفكك البنى الاجتماعية نتيجة تفشي الفقر والشعور بالاستبعاد والتهميش، مما يجعل البيئة حاضنة خصبة لعوامل الإرهاب بكل أشكاله وتداعياته، الأمر الذي يتطلب خطة شمولية متكاملة لمواجهة الإرهاب، والوقوف في وجه المجموعات الظلامية التي استثمرت انتشارها وامتدادها في كل مناحي الحياة.

ولا بد في هذا السياق من العمل مع مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات التربوية والاجتماعية في سبيل تحقيق التكامل في خلق حالة جمعيّة تشترك فيها أطراف رسمية وأهلية للخروج من دوامة العنف الفكري والمسلح. فإذا كان الإرهاب يعتمد على منهج متكامل يوظِّف فيه كل أدوت المكر والتضليل والقتل، لذلك لا بد من وجود استراتيجية كاملة وشاملة تواجهه.

لقد عَقد تحالف عاصفة الفكر (تجمّع مراكز البحوث العربية) اجتماعه في الرياض (نيسان ٢٠١٨)، وتداول المجتمعون في البُعد الاقتصادي وأثره في تدعيم التحالف الإسلامي لمواجهة الإرهاب، وهو الأمر الذي يجعل من البُعد الاقتصادي ركيزة أساسية في مواجهة الإرهاب، فالاقتصاد المتكامل هو العنصر المهم لإعادة بناء المجتمعات التي فتك بها الإرهاب، وكذلك للإنفاق على اللاجئين والمُهجّرين الذين فقدوا أوطانهم، ولتهيئة بُنية خدمات صحية وتعليمية لائقة إنسانياً بهم،

وإيجاد فرص عمل للمتعطّلين، مما يستدعي مشاركة القطاع الخاص في إعادة الإعمار النفسي والمادي ونحن نضع الاستراتيجيات والآليات الشمولية لمواجهة الإرهاب الذي تمدَّد حتى أصبح ظاهرة عالمية.

تترك تأثيراتها في الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية، مما يتطلب البحث في السياسات الاقتصادية ودورها في اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء كمدخل لاعتناق الفكر المتطرف، والخوف والفزع والقلق لدى المهجّرين والنازحين جراء العمليات الإرهابية وسُبل الحد منها، والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأقليات في ظل الحرب على الإرهاب، والاستغلال غير المشروع للحرب بدعوى القضاء على الإرهاب تحقيقاً لتغيير ديموغرافي وأثره في مكونات المجتمعات، ووسائل الإعلام الاجتماعي وتوجهها العدواني في التجنيد والدعاية للإرهاب، والنظام الاقتصادي الدولي ودوره في إيجاد حالات من العداء والتوتر بين شعوب العالم. إن هذا كله يؤكّد ترابط التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية في ضوء الظروف التي تمر بها الدول العربية في هذه المرحلة. كما يؤكد ضرورة التصدي لظاهرتي التطرف والإرهاب وتطوير آليات العمل لمواجهتهما حفاظاً على مستقبل التنمية وتحقيق أهدافها.

التنمية والتعليم والإعلام في مواجهة التطرف *

ضمن الأبعاد الرئيسية في مواجهة التطرف والعنف والإرهاب، الذي تعاني منه المنطقة العربية، يتفق العديد من الخبراء على أنه لا بد من العودة إلى الإشكالية الأساسيّة المتمثلة في أزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تعمقت منذ بداية الألفية الثالثة، نتيجة تفكُّك بين الوحدات القطريّة لهذا الاقتصاد، وضعف الوشائج اللازمة لحركة التكامل الاقتصادي العربي، وبالتالي رجحان الضغوطات والتحديات الداخلية والخارجية في فرض تأثيراتها، والتوجّه إلى تطبيق برامج وسياسات ضمن ما يسمّى «الانفتاح الانكشافي»، والتكيّف الاقتصادي مع وجود اختلالات هيكلية، أدت إلى مزيدٍ من الإرهاق والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية باهظة الثمن؛ كما رأينا ذلك قبل مرحلة «الربيع العربي»، وفي أثناء هذه المرحلة، بما أفرزته من تداعيات ونتائج هدَّدت الأمن الاقتصادي الاجتماعي للشعوب العربية، وزادت في مظاهر التفكك الاجتماعي والتباعُد داخل المجتمعات نفسها، وجعلت صورة المستقبل العربي صورة ضبابية.

فهذا المستقبل، الذي هو مستقبل الشعوب والبلاد العربيّة وأجيالها القادمة، مُهدَّدٌ فكرياً باستقطابات عنفيّة تطرفيّة، ومُهدّدٌ وجودياً بانتفاء روافع النهوض والإصلاح والتطوير، ما لم نتدارك الأمر معاً بتعميق البحث والتشخيص العلميّ الموضوعيّ لثلاثية الأزمة وثلاثية الحلّ في الوقت نفسه؛ أي التنمية والتعليم والإعلام. وقد أثبتت الأحداث خلال السنوات القليلة الماضية التشابك

* مقال نُشر في صحيفة «الرأي» الأردنية بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٢.

الوثيق بين هذه الحلقات في بناء الإنسان وبناء الموارد والبيئة التي تحفظ على الإنسان حياته وكرامة عيشه. ومن ثمَّ إذا تفحّصنا عوامل نشوء الاضطرابات المتراكمة فيما سمّي الربيع العربيّ، سنجدُ أن الأسباب مرتبطة بهذه الأزمة في الدرجة الأولى، وإن اتخذت طابعاً أنتجَ عنفاً وصراعات استطاعت قوى التطرف والإرهاب استغلاله وتجييره لأجنداتها.

لقد سبق أن حذَّر التقرير النهائيّ لمشروع «مستقبل التعليم في الوطن العربي»، الذي نهض به منتدى الفكر العربي منذ ثمانينيات القرن الماضي من أنَّ «الكُلفة المتواضعة لتعليم سيء، يمثل في الواقع نفقات اقتصاديّة- اجتماعيّة، أكثر فداحة في المستقبل المتوسط والبعيد، لأنها تنطوي على تخريج عناصر بشريّة غير صالحة وغير مؤهلة ومنخفضة الإنتاجية»، سواء في المعايير الاقتصادية أو الإنسانية والثقافية والاجتماعية والسياسية «لمواطن المستقبل».

لقد رأينا نتائج هذا الواقع المحذور يتحقق في تفاقم معدّلات البطالة في الوطن العربيّ، التي بلغت نسبتُها ١٧,٩٪؛ أي ثلاثة أضعاف متوسط البطالة العالمي الذي يبلغ ٦٪.

إن وجود نسبة كبيرة من الشباب المتعطّلين عن العمل وإمكانات ازديادها في المستقبل، وخاصة بعد ثلاثة عشر عاماً، سيجعلنا في مأزق كبير مع دخول الفرصة السكانية عام ٢٠٣٠، حيث سيشكل الشباب نسبة ٧٠٪ من المجتمعات العربية، بمعنى أننا سنكون أمام استحقاقات عالية الدقّة، ليس فقط في مجال توفير فرص العمل، وفي ضمان المواطَنة الحقّة والمشاركة الاجتماعية والانتقال إلى مجتمع المعرفة وثقافة العمل والإنتاج القائمة على البحث العلمي والتصنيع، وتجنّب تداعيات الاقتصاد الريعي وأخطار الإقصاء والتهميش، وإنما أيضاً في سياسات الربط بين استراتيجيات النهوض والإصلاح، وفي مقدمتها إصلاح وتطوير المنظومة التربوية والتعليمية، والإعلامية كذلك.

ولا بد في هذا المجال من التركيز على العمل المؤسسي والجهود التكاملية بين قطاعات التنمية في البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعميق الجوانب الإيجابية في الشخصية الإنسانية وتأهيلها للقيام بمهامها في بناء المجتمع، بتفعيل عناصر التربية والتدريب والتأهيل ورعاية الإبداع، في الأسرة، والمدرسة، والجامعة، وبيئة العمل.

ولا بد كذلك من الأخذ بالحسبان أن الثورة الاتصالية والمعلوماتية التكنولوجية، التي جاءت مع العولمة، وغيَّرت من بنية الإعلام وتدفق المعلومات، أصبحت ذات أثر على التشكيلات الثقافية المجتمعية، وأنماط السلوك والعيش، وبدأ الواقع العربي الإعلامي يشهد مظاهر صراع بين الخطابات والتوجهات السياسية والفكرية المذهبية والطائفية المتنافسة على الساحة والمرتبطة بمصالح وأجندات قوى خارجية دولية وإقليمية على السواء، فضلاً عن طغيان المضامين التجارية الاستهلاكية، مما يفرغ الخطاب الإعلامي من المضامين الثقافية المعزِّزة للتنمية والإصلاح، وبالتالي تتوافر لجماعات التطرّف والإرهاب، التي دخلت الميدان واستغلت تكنولوجيا الاتصال باحترافية، مساحة كبيرة لنشر خطابها التدميري وبث الكراهية والحقد والتحريض على الانتقام، متجاوزةً حدود الجغرافيا وحدود الرقابة، مما يعمق التناقضات في البنى الاجتماعية والثقافية، ويزيد من حدّة الانفلات في الخطاب العقائدي والطائفي، الذي أوجد حالة غير مسبوقة من الانقسامات والتشرذم، وباعد بين استثمار إيجابيات الثورة الاتصالية والتعددية الإعلامية العالمية، وانفتاح الفضاء الإعلامي لخدمة قضايا التنمية والنهوض.

تُشير توقعات بعض المحلّلين إلى أن ما يجري في المنطقة العربية والإقليم من أحداث وتفاعلات مستمرة منذ أكثر من ست سنوات، سيوجد معادلات أمنية جديدة، وأنماطاً ربما تكون غير مسبوقة من التحالفات، في ظلّ التشابكات الإقليمية والتدخّل الدولي في إدارة الصراعات القائمة. وهناك خُبراء يقدرون

أن عملية التغيير والإصلاح وعودة الاستقرار ستستغرق من ٥-٧ سنوات بحد أدنى وقد تصل هذه المدة إلى ١٠ أو ١٥ عاماً، بمعنى أن قوى التطرف قادرة على البقاء خلال هذه الفترات المتوقعة بشكل نسبي، ولا شك في أنها ستلجأ إلى الحفاظ - ما وسعها - على مكتساباتها على الأرض وفي نشر أفكارها. وإن كان أمر بقائها مرهوناً بالتغيرات الجيوسياسية، إلا أنَّ الفكر الصادر عنها أكثر قابلية للتغلغل بين ثنايا الفراغ، مما يفرض على مؤسسات الفكر العربي مسؤوليات مضاعفة في تطوير خطابها والتجسير مع مؤسسات المجتمع المدني وصانعي القرار، والمساهمة في تجديد هياكل العمل العربي المشترك للحفاظ على كيان الأمّة وهويتها ومقدراتها.

الاتجاهات المعاصرة في مؤسسات التعليم*

إصلاح وتطوير

يعيشُ الوطن العربي مرحلةً دقيقة وفاصلة في مسيرة الأمّة وتطلّعاتها نحو مستقبل أجيالها، وتجديد نهوضها باستعادة المبادرة كما يليقُ بهذه الأُمّة وبما لها من تراثٍ حضاريٍّ وعلميٍّ عريق في التاريخ الإنسانيّ.

وقد كان صاحبُ السموّ الأمير الحسن بن طلال في مقدِّمة المفكرين العرب الداعين إلى إيلاء مستقبل التعليم في الوطن العربي كل العناية والاهتمام بحثاً واستشرافاً، وبادر سموّه من خلال منتدى الفكر العربي، منذ أكثر من ثلاثين عاماً، إلى إطلاق مشروع كبير في هذا الصدد؛ تأكيداً على أنّ المصير العربي خلال القرن الحالي متوقِّفٌ على الكيفيّة التي تُربّى عليها الأجيال الناشئة وتتعلَّم.

وما يزال هذا الإنجاز العلمي والفكريّ؛ الذي نفخَر بما أثمرَ من نتائجَ ودراسات حول السياسات التعليمية في البلاد العربية، مشرقاً ومغرباً، يشكِّلُ مرجعيةً في الفكر العربيّ المعاصر، بوصف التعليم الطريق إلى النهضة الحقيقية، وأن التعليم المطلوب لهذه النهضة هو تعليمٌ من نوعٍ جديدٍ، يهيئُ الإنسانَ والمجتمع لحقائق عصر الثورة التكنولوجية الثالثة، والتعامل مع هذه التغيّرات المتلاحقة التي تفرِضُها التحدّيات على البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

* كلمة رئيس المؤتمر في المؤتمر الدولي الخامس للعلوم الإنسانية، والذي عقده المنتدى بالتعاون مع مركز البحوث للدراسات والاستشارات الاجتماعية/ لندن، في عمّان، الاثنين ١٨-٢٠/٤/٢٠١٦.

والسياسية، والتي أفرزها الانفتاحُ الإعلامي والمعلوماتي الثقافي الحضاري العالمي، وانعكاسات التغيُّر في الأهمية النسبية لقوى الإنتاج وعلاقاتها.

وإذا كان التفكير حول تعليم المستقبل مرتبطًا باستراتيجيات التطوير والإصلاح والتنمية المُستدامة، فإنَّ التأصيل يشكِّلُ أيضاً مساراً رديفاً نابعاً من روح الأصول الحضارية العربية والإسلامية في التربية والتعليم والبحث العلميّ؛ ومن قابلية هذه الروح المتأصلة للتجدُّد، واستيعاب التطوّر المعرفي، وصَون الهُويّة الحضارية من أشكال التشرذم والتفتت التي نواجهها اليوم، وإعادة بناء الإنسان العربي وإطلاق طاقاته الإبداعية، بالاعتماد على العقل البشري، فضلاً عن المزايا التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية.

إنّ تطوير مناهج التعليم الأساسي والمهني والتكنولوجي، لضمان مخرجات تتواءم وشروط الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، وإصلاح المنظومة التعليمية، وبلورة برامج رعاية الإبداع والابتكار والرياديّة، هي المداخل الواسعة إلى الإصلاح الحقيقي بشتّى مناحيه، وبخاصة أن العقود الأخيرة أبرزت عمق فجوة الأمن الإنساني في الواقع العربي، الذي نشأت عنه مشكلات متداخلة التداعيات أيضاً، وعلى أكثر من صعيد، تتطلَّبُ في المقابل حلولاً متداخلة الاختصاصات Interdisciplinarity، تبدأ ولا شك من بيئة البحث العلمي، والعمل على تمكينها بشرياً ومادياً وإبداعياً، لتكوِّن ما وصفه «الميثاق الاقتصاديّ العربي» بالكتلة الحرجة من الباحثين والعلماء والتكنولوجيين العرب، وتعزيزها بالعمل المشترك ثنائياً وتعددياً بين الأقطار العربية.

لم تعد الحلول للأزمات والقضايا على المستويات الفردية للدول تؤدي إلى نتائج أمامَ تأثيراتٍ عابرةٍ للحدود، وإنْ اختلفت الأسباب بين دولةٍ وأخرى، ومن ذلك قضايا الفقر والبِطالة، وتدنّي مستويات الدخل، وجمود الاقتصاد وبطء

معدلات النموّ، وعدم تجانس هيكلية سوق العمل، فضلاً عن ارتفاع معدّلات النموّ السكاني، مما يفرض القيام بدراساتٍ تقييميّة لسياسات العرض والطلب في أسواق العمل، وتنمية الموارد البشرية، للحدّ من الاختناقات في تخصصات معينة، أو الركودِ في تخصصاتٍ أخرى، وهو ما يؤكد لنا ضرورة إصلاح منظومة التعليم، لتجنب ما تدفع إليه تلك الأزمات باتجاه عدم الاستقرار، وتنامي ظواهر العنف والتطرف والتفكك الاجتماعي والتباعد الثقافي، وبالتالي فقدان عناصر النماء والانتماء والهُويّة الجامعة على القواسم المشتركة.

ويتطلّب الارتقاء بدور المؤسسات التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع العربي وتفعيل طاقات أبنائه، كلَّ أشكال التعاون والحوار والنقاش العلميّ حول قضايا مشتركة في الإصلاح والتطوير المتعلقة بالتعليم العام والتعليم العالي، وارتباطها الوثيق بأبعاد وقضايا التنمية المستدامة ومستقبلها في الوطن العربي، مع التركيز على الإنسان المواطن، الذي يظلّ جوهر التنمية والموضوع الأساس فيها.

ولا بدّ من مناقشة تحديات الإصلاح في منظومة التعليم، ومستويات الأداء والجودة في التعليم، مع الاهتمام بالبحث العلمي ودوره، والمسؤولية الاجتماعية والدور الثقافي والبيئي لمؤسسات التعليم العالي، ورعاية الإبداع والتفوّق، والمساهمة في التكافل الاجتماعي برعاية وتأهيل الحاضنة الأسرية لذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك التربية البيئية، والعلاقة الوثيقة بين الإعلام والتعليم في عصر الانفتاح الإعلامي والمعلوماتي وفق رؤية شموليّة تثري رؤى النهضة العربية الجديدة والفكر الإصلاحي.

التعليم العالي ... إلى أين؟ *

لقد فرضت التغيرات في العالم على المستويات كافة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، منذ مطلع هذه الألفية الثالثة وخلال السنوات الأخيرة في الوطن العربي، إعادة النظر حتى في أساليب التفكير والتعامل مع معوقات الإصلاح والتغيير الإيجابي باتجاه المستقبل الآمن للإنسان العربي، وفي هذا الإطار كان لا بد من تطوير منظومة التعليم لتأخذ دورها الفاعل في التخطيط لهذا المستقبل الذي نريد.

وهنا أُشير إلى أن المنتدى، وبتوجيهات من رئيسه صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم – حفظه الله ورعاه - بادرَ مبكراً منذ أكثر من (٣٠) ثلاثين عاماً إلى النهوض بمشروع كبير تحت عنوان «مستقبل التعليم في الوطن العربي»، شارك فيه العديد من المفكرين والخبراء والاختصاصيين العرب وغير العرب، وأثمر نتائجَ ودراسات ما تزال تشكل مرجعية لتطوير التعليم والوصول به إلى تعليم نوعي، بوصفه الطريق إلى النهضة الحقيقية للأمة وشعوبها وبلدانها، والاعتماد على استثمار الطاقات البشرية والتأهيل والتدريب، وتعزيز البحث العلمي، وكذلك الاستثمار في التكنولوجيا والاستفادة من إمكاناتها إلى أقصى حد ممكن.

* قُدمت هذه الكلمة في اللقاء الفكري «التعليم العالي ... إلى أين؟»، الذي عقد في مقر منتدى الفكر العربي عمّان؛ الثلاثاء ٢٠١٦/٨/٣٠.

يجب أن نعترف -كما تحدث عن ذلك «الميثاق الاقتصادي العربي» الذي أطلقه المنتدى عام ٢٠١٥- أن التوسع الكمّي المتسارع في التعليم الأساسي والجامعي قد أدى إلى التراجع في نوعية التعليم، وبالتالي انخفاض المردود الاقتصادي والاجتماعي للكتلة المتعلمة، والتأثير على تأهيل المعلمين والأساتذة بشكل سلبي، عدا مشكلة العزوف عن التأهيل المهني والتكنولوجي لدى الشباب. وبصورة عامة أخذت تبرز بحدّة مشكلة قصور المؤسسات التعليمية عن أن تكون جزءاً من البنية الداعمة للاقتصاد، وعدم حُسن تقسيم العمل وتوفير القوى العاملة المتخصصة، والفجوة الواسعة بين الأكاديميا والقطاعات الاقتصادية الاجتماعية.

وبالتالي أفرزت هذه الأوضاع فجوات في الأمن الإنساني وازدياد في حدة أزمات البطالة والفقر والأمن المجتمعي، التي ظهرت خطورتها واضحة مع نشوب الاضطرابات في مرحلة الربيع العربي كما رأيناها، وما تزال أسباب الخطر قائمة ما لم نتداركها باستراتيجيات شاملة، وفي مقدمتها استراتيجية تطوير التعليم والتعليم العالي، وتفعيل الاستراتيجيات التي ما تزال رهن السياسات المرحلية.

ولا بدّ من تأكيد أن المزايا التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية، وإيجاد بيئات البحث العلمي، وبلورة برامج رعاية الإبداع والابتكار والريادية، هي عناصر أساسية في إصلاح المنظومة التعليمية.

يهمني أن أشير أيضاً إلى المؤتمر الدولي الذي عقده منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مركز البحوث للدراسات والاستشارات الاجتماعية بلندن، في نيسان (١٨-٢٠/٤/٢٠١٦)، تحت عنوان «الاتجاهات المعاصرة في مؤسسات التعليم ... إصلاح وتطوير»، والذي أكد في توصياته أهمية الربط بين متطلبات التنمية وتحسين نوعية مخرجات التعليم العالي، وتفعيل معنى المعلم والأستاذ الجامعي في المفهوم التربوي الحديث بوصفه «ناقل لثقافة المجتمع» وأحد ضمانات بناء

جيل مُدرِك لثقافته وهويته وقِيمه، فضلاً عن إعداد برامج متطورة للتعليم التقني والمهني، وتأهيل أعضاء هيئات التدريس بالمهارات والمتطلبات التي تتفق ومتطلبات الجودة، والاهتمام بالعنصر البشري في العملية التعليمية والتدريب على البحث العلمي، وإزالة المعوقات الإدارية التي تحول دون تطوير سياسات تنمية الموارد البشرية.

ومن المهم الإشارة في هذا المجال إلى أن إحدى أكثر المشكلات المعيقة في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية هي طغيان الجانب الإداري في التمكين والامتيازات على الجانب الأكاديمي والبحثي، مما يحول دون إنتاجيتها وأداء دورها الأساسي، ويجعلها بيئات طاردة للقدرات العلمية في بعض الأحيان، وهو مايقتضي إلاء الجوانب المرتبطة بالاقتصاد المعرفي ، والعولمة، والوضع الديموغرافي، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والإبداع، واحتياجات سوق العمل، الأهمية البالغة في مسيرة الإصلاح والتطوير.

الأوراق النقاشـــية الملكيـة*

في الرؤى والحوار والتطبيق

ما جاء في حديث جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله خلال لقائه مع رئيس مجلس النواب ورؤساء اللجان النيابية حول تطبيق مضامين الأوراق النقاشية الملكية السبع ، يؤكد مسألتين مهمتين: الأولى تتمثل في إشارة جلالته إلى أهمية التطبيق الكافي للأفكار والمقترحات الواردة في هذه الأوراق. والثانية المسؤولية المشتركة المترتبة على المؤسسات المختلفة للقيام بأدوارها المطلوبة لعكس هذه الأفكار بشكل فاعل وجدّي على أرض الواقع، وفق برامج واستراتيجية وخطط تنفيذية في إطار العملية الإصلاحية الشاملة.

لقد حدَّد جلالته بدقة ووضوح التحديات القائمة والمستقبلية التي تتطلَّب منا جميعاً العمل والالتزام المسؤول لتجاوز هذه التحديات بجهد وطني يساهم فيه الجميع، سواء على الجانب الاقتصادي أو منهج التعاطي الجاد لإحداث الفعل النهضوي المستند إلى ركائز الهوية الأردنية، وترسيخ الوحدة الوطنية، والتنمية المستدامة، وبما يحقق الاستقرار المجتمعي كضمان لمستقبل الوطن وأبنائه، وبناء الأردن القوي، وتجاوز التحديات الداخلية وتلك الناشئة عما تفرضه الأوضاع والأزمات الإقليمية والتغيرات العالمية.

لا شك أن في ذلك معالم المنهجية المطلوبة، التي سبق لجلالة الملك أن أوضحها في الأوراق النقاشية بتأكيد دور المسؤولية الجماعية «في احتضان القيم والممارسات الديمقراطية والاستمرار في تطويرها مستقبلاً، بحيث تتجذر في المنظومة القيمية والتربوية والتشريعية»، وبحيث يسير الحوار والعمل معاً

* مقال نُشر في صحيفة «الرأي» الأردنية بتاريخ ٢٠١٨/١/١٠.

بالتوازي. وهو ما أكده جلالته منذ بداية طرح الأوراق النقاشية الهادفة إلى تحفيز المواطنين للدخول في حوار بنّاء حول القضايا الكبرى التي تواجهنا، وثقة جلالته بأن رؤية المواطنين للعملية السياسية والإصلاحية هي فرصة للوصول إلى أفضل الأفكار والحلول.

ذلك يجعلنا بالفعل أمام سابقة نموذجية في تاريخ الديمقراطيات في العالم عندما نجد أن التحول الديمقراطي وإقامة أركان الإصلاح فكراً وتطبيقاً، هي نتيجة طبيعية وغير مصطنعة في الحوار رأس الدولة والمواطنين مع قائد البلاد وفي إطار حوار وطني عام، قائم على عمق الثقة المتبادلة بين الملك والشعب، والإيمان بقدرة الأردن على التعامل بحكمة واقتدار مع الصعوبات والتحديات، وبالتالي السير في الطريق السليم للبناء الديمقراطي والمستقبل الآمن.

وأستذكر هنا ما تحدث به صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم رئيس منتدى الفكر العربي، في أكثر من مناسبة ، عن دور الفكر والفكر العملي والدراسة المعمقة في إثراء أبعاد الحوار حول قضايا التنمية والإصلاح، والمساهمة في تنوير سبل العمل نحو ثقافة إصلاح متجذرة في البنيان الوطني الأردني، تحافظ على الثوابت والقيم والمبادىء الراسخة، ولا تنفصل عن أسس الهوية الوطنية الأردنية والانتماء العروبي الإسلامي. وأيضاً إشارة سموه إلى أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن ترافقت مع إصدار الأوراق النقاشية الملكية، التي تعد خريطة طريق يتلمس من خلالها القائمون على إدارة الدولة طريقهم السوي في الإصلاح والتغيير نحو مأسسة منظومة الإصلاح الديمقراطي، وتفعيل أضلعه التكاملية الثلاثة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المجتمع المدني، بحيث تعمل هذه المكونات معاً على تفعيل الإرادة الشعبية الحرة وتنوير العقل المجتمعي.

في ضوء ذلك كله، بادر منتدى الفكر العربي مستنيراً بالرؤية الملكية السامية كما مثلتها الأوراق النقاشية السبع وبتوجيهات من سمو الأمير الحسن بن طلال رئيس المنتدى ، إلى المساهمة في توسيع دائرة النقاش والتحاور والتفاكر حول مضامين هذه الأوراق، وتعزيز مشاركة مختلف الأطياف الاجتماعية والسياسية

والفكرية في سلسلة من اللقاءات الحوارية على مدار (١٨) جلسة، بدأت على إثر صدور الورقة النقاشية الأولى في نهاية العام ٢٠١٢ وامتدت في غضون السنوات اللاحقة حتى العام الماضي (٢٠١٧). وعلى أجندة برامج المنتدى المزيد من الجلسات الحوارية لمتابعة هذه المساهمة والمشاركة الفكرية في بلورة الرؤى الوطنية لعملية الإصلاح والنهوض وآليات تطبيقها.

ويحسن بي أن أشير هنا إلى أن هذا الحوار ترافق عبر امتداده الزمني بما شهدناه وشهدته المنطقة والوطن العربي من تداعيات وتحولات سياسية واجتماعية واقتصادية منذ بدايات ما سمّي بالربيع العربي وحتى اليوم، مما أكسب هذه النقاشات والحوارات سمة استقرائية تحليلية متفاعلة ومتنوعة الاتجاهات، شارك فيها ما يزيد على (٥٠٠) من ممثلي الأطياف الفكرية والنخب السياسية والبرلمانية وقادة الرأي والإعلاميين والأكاديميين والاقتصاديين والقانونيين والقطاع الشبابي وقطاع المرأة، وكذلك ممثلو سائر الشرائح الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني.

ولعل الكتاب التوثيقي للحوارات المُنجَزة حول الأوراق النقاشية الملكية الخمس الأولى، الذي أصدره المنتدى عام ٢٠١٥ وجرى توزيعه على نطاق واسع بعد إطلاقه في احتفال كبير بالمركز الثقافي الملكي -في أيلول ٢٠١٥- يعطي مؤشرات على درجة كبيرة من الأهمية لإرساء منظور متقدم لخريطة الإصلاح، ومبادىء الممارسة الديمقراطية المتطورة، وترسخها في إطار النظام الملكي الدستوري، وضمن العناوين التي حملتها الأوراق النقاشية نفسها، ابتداءً من «مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة»، مروراً بـ «تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين»، و«أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة»، و«نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة»، و«تعميق التحول الديمقراطي: الأهداف والمنجزات والأعراف السياسية»، وحتى الحوارات حول الورقة النقاشية السادسة «سيادة القانون أساس الدولة المدنية» التي صدرت بعد نشر الكتاب وستضم إليه في طبعة لاحقة، وحملت في مضمونها ما أكده المشاركون في الحوار حولها من أن المواطنة تشكل المكون الأساسي في بنيان الديمقراطية، وتجسد سيادة القانون

بما يفرض تحقيق الانسجام التام بين الحقوق والواجبات، والتوازي في معادلة شراكة التضحيات/ المكاسب، وتوزيع المكاسب/ الالتزامات، مع ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة وعدالة التوزيع بالنسبة للسلطة والثروة، والفصل المتوازن بين السلطات في نطاق سيادة القانون، بما في ذلك كله من الإصلاح القضائي، واعتماد معايير واضحة للتعيين، ومنع الاحتكار في الوظائف العليا، والفرص المتساوية في العمل والتعليم والصحة، ومحاربة الواسطة والمحسوبية والفساد، واعتماد الشفافية والمساءلة، واعتبار «التنوع مصدر الازدهار الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتعدد السياسي، مع صون حقوق الأقلية كمتطلب لضمان حقوق الأغلبية».

ونظراً لطبيعة المحاور المتخصصة التي اشتملت عليها الورقة النقاشية السادسة وتعلقها بالمجالين الإداري والقضائي، فقد ارتأينا في منتدى الفكر العربي أن نجعل الحوار على لقاءين – عُقد الأول في ٢٠١٦/١٠/٢٥، والثاني في ٢٠١٧/٢/٢١ – وشارك فيهما مختصون وخبراء في المجالين المشار إليهما، فضلاً عن عدد من السياسيين والأكاديميين ورؤساء لجان نيابية، ناقشوا بشكل تفصيلي مضمون الورقة السادسة وقدموا أفكاراً جديرة بالنظر ولا سيما في وسائل وآليات التطبيق عملياً.

ويعمل المنتدى حالياً على متابعة عقد جلسة حوارية حول الورقة النقاشية السابعة لجلالة الملك وعنوانها «بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة» الصادرة في نيسان ٢٠١٧. كما يُعدّ المنتدى لإصدار طبعة جديدة من كتاب «اللقاءات الحوارية حول الأوراق النقاشية الملكية»، مضافًا إليها خلاصة الحوارات حول الورقة النقاشية السادسة «سيادة القانون أساس الدولة المدنية»، وكذلك خلاصة الجلسة ١٩ المنتظر عقدها حول الورقة النقاشية السابعة.

إننا في ذلك كله نستنير بالرؤية الملكية السامية لنساهم مع فعاليات المجتمع ومؤسساتنا الوطنية في تعزيز المسؤولية الجماعية من أجل تعميق المسيرة الديمقراطية وضمان أسباب نجاحها. ذلك أن استشراف المستقبل ودخوله بثقة عملية تخطيط استراتيجي مبنية على تكامل الأدوار وتناغمها لضمان حصانة الأردن ومنعته. والله الموفق.

الإصلاح والتحوّل الديمقراطي: المفاهيم والأدوار *
(نموذج الأردن)

تمهيد

يُنظر إلى التشبيك العلائقي الجمعي بين أطراف المعادلة السياسية المجتمعية على أنه العمود الأساس لعملية التحول الديمقراطي، على قاعدة الحوار الوطني والتعددية والتسامح وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات، وتعزيز مبادىء الفصل والتوازن بين السلطات. وضمن هذا الإطار فإن النظر إلى أدوار كلٍّ من الأحزاب والمجالس التشريعية (البرلمانية) والمواطن والسلطة التنفيذية، فضلاً عن دور نظام الحكم، ينبغي أن يقوم على مفهوم جمعي متكامل بين هذه الأطراف، يستند إلى مفاهيم واضحة لآليات الممارسة الديمقراطية وتحريرها من نقائضها في السياق الاجتماعي (كالأطر الفئوية والطائفية والجهوية الضيقة).

إن صياغة الهوية الوطنية القابلة للتطور عملية معقدة لها شروطها التاريخية، ولها متطلباتها من الإرادة المتجاوبة مع ركائز المواطنة، والمتمثلة في القرار السياسي القادر على الانتقال إلى مرحلة جديدة مغايرة إدارياً ومؤسسياً وعبر التشريع القانوني، والشراكة الفاعلة بين مؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. ولا شك في أن تشكيل هذه المنهجية الديمقراطية

* قُدّمت هذه المحاضرة في المؤتمر الدولي «المساواة في الديمقراطية»، الذي عقده المركز الدولي لعلوم الإنسان في جبيل وجامعة البلمند، لبنان ١٩-٢٠/٤/٢٠١٨.

وتمكين المواطنة، وضمان علاقة التوازن والتعاون بين مختلف أطراف العملية السياسية في مسار توافقي قائم على مبدأ العدالة وسيادة القانون، تحكمه تصورات متباينة بين أطراف العملية السياسية نفسها، ومؤثرات بنيوية ثقافية واجتماعية، إضافة إلى تأثير الظروف الداخلية والمحيطة بجوانبها المختلفة.

تعرض المداخلة من خلال نموذج للحوار بين أطياف فكرية وسياسية مختلفة، تبنّاه منتدى الفكر العربي مساهمة منه في دراسة التجربة الإصلاحية الأردنية من حيث مفاهيم وتصورات أطراف المعادلة السياسية لأدوارها في عملية التحول الديمقراطي، في ضوء ما طرحه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين منذ أواخر عام ٢٠١٢ من أوراق نقاشية في الحوار الوطني حول مستقبل الديمقراطية في الأردن، تناولت العنوانات الآتية:

١- «مسيرتُنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة».

٢- «تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين».

٣- «أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة».

٤- «نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة».

٥- «تعميق التحول الديمقراطي: الأهداف والمنجزات، والأعراف السياسية».

٦- «سيادة القانون أساس الدولة المدنية».

٧- «بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمّة».

* * *

عند الحديث عن التحوّل الديمقراطي لا بدَّ من الأخذ بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين المكوّنات السياسية والمكوِّنات الاجتماعية، فالبناء الديمقراطي للبنى السياسية لا يمكن له أن يتحقَّق من دون تهيئة الشروط الموضوعية لنهوض البُنى الاجتماعية ، حتى لا تتحوّل العملية الديمقراطية إلى محصّلات عددية لنتائج العملية الانتخابية، فمنظومة القيم والتقاليد الثقافية وأنماط التفكير، وإرساء

مبادئ التفاوض، واحترام الآراء وتقبّل التباين في وجهات النظر، عوامل رئيسة في النهوض بأي تجربة ديمقراطية تريد التأسيس للهوية الوطنية الجامعة، والخروج من الولاءات الفرعية التي تعرقل الاندماج في البنية السياسية للدولة، وتنحرف بمسار التحوّل الديمقراطي، والمراحل الانتقالية التي يمرّ بها النظام السياسي وهو يسعى إلى التغيير والتجديد. فلكي يبقى مسار التحوّل الديمقراطي متوازناً لا بدّ من بقاء نظمه الفرعية متوازنة على صعيد الأفراد والمجتمع، من خلال تجديد نماذجه القديمة وتكييفها مع البيئة والمتغيرات.

ويؤدي العامل السياسي والاجتماعي دوراً بارزاً في التجربة الأردنية منذ توقف التجربة البرلمانية على إثر احتلال جزء من أراضيه (الضفة الغربية للأردن) نتيجة حرب حزيران عام ١٩٦٧؛ إذ احتاج الأردن إلى فترة لعودة الاستقرار السياسي والاجتماعي، فكان لا بد من التعبير عن الانتقال الديمقراطي من خلال تشكيل مجلس وطني استشاري منتخب، تمثّلت فيه مختلف التوجهات والتيارات المجتمعية، فاستطاع الأردن تحقيق الانسجام بين الحقوق والواجبات والمساواة وسيادة القانون.

وقد أذكت مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية والداخلية، لعل أبرزها خلال السنوات الأخيرة التداعيات والتحولات التي أفرزتها مرحلة «الربيع العربي»، ما أكد ضرورة تعزيز إمكانات تحقيق مسار يلبي احتياجات التحولات الاجتماعية الجديدة في إطار من العدالة والمساواة والحرية، فكان لا بدّ من إحداث نقلة نوعية جديدة في النسق الديمقراطي، ينتقل بالحالة الديمقراطية جذرياً نحو السماح للأحزاب السياسية بالعمل العلني، وتمت صياغة قانون انتخاب جديد، وأجريت الانتخابات العامة في عام ١٩٨٩، وعادت الحياة البرلمانية إلى سابق عهدها الذي كان قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وسادت حالة من الازدهار الثقافي والاجتماعي والسياسي، وسيادة القانون كضامن للحقوق وتعزيز العدالة الاجتماعية، والاستناد إلى تشريعات واضحة وشفّافة. وقد

أسهمت هذه التجربة الديمقراطية المتنامية في تحقيق الأمن المجتمعي بقدرٍ كبير. غير أن العمل بنظام الصوت الواحد في ما بعد قد أوجد تباينات في الرأي بين السلطة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

ومع كل ما اكتنف ذلك من آراء وتجاذبات فإنَّ مبدأ تعميق التحوّل الديمقراطي ظل الهاجس الأكبر للبناء على التراكمات التي تحققت، بالرغم مما أحاط بالمنطقة العربية ومن ضمنها الأردن من أزمات حادة ؛ عربية وإقليمية، ولكن حصانة الأردن الداخلية قد حفظت عليه السِّلم المجتمعي الذي امتاز به في كل مراحل التحولات والأزمات، وتمكّن من تحقيق التنمية السياسية وتحقيق التقدُّم في المسار الديمقراطي، بالرغم من تداعيات المشكلات الاجتماعية وما نتج عنها من فقر وبطالة، وتعثّر آفاق الحوار، وضعف سيادة القانون، وتراجع الحريات العامة.

لكن الأردن استشعر ضرورة استحداث أجندة سياسية اجتماعية للمبادرة بعملية إصلاح جذرية، ضماناً للاستقرار والتنمية. وتستند عملية الإصلاح هذه إلى ثلاث حلقات متكاملة: السياسية، والاجتماعية- الاقتصادية، والمجتمع المدني. فكيف تمت مأسسة منظومة الإصلاح الديمقراطي في الأردن؟

لقد طرح جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين مجموعة من الأوراق النقاشية، ضمَّنها رؤاه الإصلاحية في مؤشرات قابلة للقياس، تشمل المؤسسات الحكومية والتمكين الديمقراطي والمواطنة الفاعلة، وإعادة التوازن المفقود في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتعزيز الحاكمية، والارتقاء بالأداء الحزبي والنيابي، وتأكيد دور القضاء بوصفه حكماً مستقلاً بين مختلف السلطات والهيئات والأطراف.

ووفق مبدأ التعددية وحماية الحقوق والحريات والتوازن بين السلطات، يمكن أن يؤدي كل طرف في المعادلة السياسية دوره على نحوٍ فاعلٍ ومتنامٍ ومتشابك ومتكامل مع بقية الأطراف وأدوارها.

• **دور الأحزاب:** فثمة علاقة تبادلية بين ترسيخ الديمقراطية مجتمعياً وتعزيز العمل الحزبي، لتحقيق الإصلاح والتقدُّم والازدهار. وأمام الأحزاب دور يتمثل في تقديم برامج حزبية شمولية تتجاوز الذاتي والقَبَلي والمناطقي، والانفتاح على الوطن في مجموعه، لتوسيع قواعدها الشعبية وتجاوز أن العمل الحزبي مرتبط بالنُّخبة، فضلاً عن تقديم خطط بآليات واضحة تُسهم في التغلب على الأزمات الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية، وأن يكون للمرأة فيها حضور تمثيلي في مكاتبها السياسية ولجانها التنفيذية لتأهيلها للعمل السياسي، وليس فقط الحضور الاجتماعي من خلال لجان تُعنى بشؤون المرأة. ويبدو هذا التحدي في قوائم الترشيح للمجالس النيابية.

لقد أثبتت التجربة غياب الرؤية السياسية الفاعلة للأحزاب تجاه قضايا السياسة الخارجية، بالإضافة إلى الإرث التاريخي المتراكم لعلاقة الدولة بالأحزاب في ضآلة عدد المنتمين حزبياً.

ولهذا لا بد من أن يكون لكل حزب لون محدد بين الأحزاب السياسية الأخرى يصدر عن رؤية سياسية لكل القضايا الداخلية والخارجية، وفي ما يخص المواطن اجتماعياً واقتصادياً. وهذا يتطلب وجود برامج حزبية اجتماعية وسياسية واقتصادية، تمهيداً لتشكيل حكومات برلمانية.

• **دور النواب والمواطنين:** المواطنة الفاعلة والمسؤولة كفيلة بإفراز ممثلين للمواطنين وحاملين لقضاياهم. وتتحقق هذه المعادلة حين يتزاوج الحق والممارسة في حال المشاركة في الحياة العامة باستبعاد الطائفة والعشيرة لصالح الأهداف الوطنية. وبالمثل ابتعاد النائب عن توظيف المال السياسي في شراء الأصوات.

ويقتضي هذا إيجاد قانون انتخاب تنوعي ديمقراطي من أجل فرز مجلس نيابي حقيقي ممثل للشعب، قادر على تطوير آليات فاعلة للمساءلة والمحاسبة خدمة للمصلحة العامة، وكذلك استحداث المناهج والأنشطة المتعلقة بالمواطنة الفاعلة ومبادئها.

- **دور السلطة التنفيذية:** بإمكان السلطة التنفيذية ممارسة دورها في توفير قاعدة راسخة للديمقراطية من خلال المواءمة بين القوانين والتشريعات الناظمة لمؤسسات الدولة لتكون منسجمة مع المرجعيات الدستورية، فهي السلطة الحاضنة للتغيير بتوفيرها إدارة توافقية لإعادة التوازن بين السلطات وحمايتها، وكذلك تفعيل خضوعها للمراقبة البرلمانية.

وعلى السلطة التنفيذية تقع مسؤلية تأهيل المواطن الفاعل من خلال مؤسساتها التربوية والتثقيفية وفي مقدمتها وزارة التربية والتعليم، وكذلك التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب، لترسيخ المنهجية الديمقراطية.

إنَّ هذا المتطلبات والأدوار من كل الفاعلين في المجتمع والدولة، تقتضي ترسيخ نهج يقوم على الأسس التالية:

- تعزيز الحوار وفق احترام التنوّع والاختلاف، لاحتواء التناقضات على أساس من ضمانة السِّلم المجتمعي.
- وضع البرامج التي من شأنها إعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة من خلال التأكيد على التشاركية في (التضحيات/المكاسب) وتوزيع (المكاسب/ الالتزامات).
- إحداث التناغم بين النصوص القانونية والدستورية التي تنص على الحقوق السياسية والمدنية، وعدم التمييز وتحقيق المساواة، وبين التطبيق الفعلي، لتنمية الإحساس بالمواطنة الكاملة.

لقد أسهمت التعديلات الدستورية التي تمت في الأردن في الفترة الأخيرة في ترسيخ منظومة الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وتعزيز الحريات، وبخاصة بعد إنشاء المحكمة الدستورية عام ٢٠١١ التي تختص بتفسير نصوص الدستور والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، فضلاً عن مهامها الأخرى.

إنَّ المأمول أن تتوطّد معادلة التمكين الديمقراطي إذا أولت المؤسسات التعليمية والدينية والقضائية معنى المواطنة الفاعلة جلّ اهتمامها، سعياً لاستحداث قانون انتخاب عصري ينأى عن سلبيات قانون الصوت الواحد الذي ألغى القائمة النسبية التي أنتجت برلماناً متطوراً في العام ١٩٨٩ . وهو ما سيهيّء وجود أحزاب سياسية برامجية متقدِّمة، ويسهم في رسم خارطة طريق ديمقراطي وميثاق وطني شمولي. ويُنتظَر إيجاد مراكز دراسات وأبحاث تعمل على التمكين الديمقراطي، وتفعيل دور المجتمع المدني في توفير أركان المساواة والهوية الوطنية والعدالة، وتمكين الشباب والمرأة من المشاركة بوصفهم العمود الفقري للديمقراطية، وهو ما يتوقّع ازدياد فاعليته بعد العمل بنظام اللامركزية.

دور الفكر في تعزيز الحوار الوطني

(نموذج دور منتدى الفكر العربي)

ما ذُكِر من إشارات حول المنهجية المقترحة للتحول الديمقراطي سبق لجلالة الملك أن أوضحها في الأوراق النقاشية بتأكيد دور المسؤولية الجماعية «في احتضان القيم والممارسات الديمقراطية والاستمرار في تطويرها مستقبلاً، بحيث تتجذر في المنظومة القيمية والتربوية والتشريعية»، وبحيث يسير الحوار والعمل معاً بالتوازي. وهو ما أكده جلالته منذ بداية طرح الأوراق النقاشية الهادفة إلى تحفيز المواطنين للدخول في حوار بنّاء حول القضايا الكبرى التي تواجهنا، وثقة جلالته بأن رؤية المواطنين للعملية السياسية والإصلاحية هي فرصة للوصول إلى أفضل الأفكار والحلول.

ذلك يجعلنا بالفعل أمام سابقة نموذجية في تاريخ الديمقراطيات في العالم عندما نجد أن التحول الديمقراطي وإقامة أركان الإصلاح فكراً وتطبيقاً، هي نتيجة طبيعية وغير مصطنعة في الحوار بين رأس الدولة والمواطنين، وفي إطار حوار وطني عام، قائم على عمق الثقة المتبادلة بين الملك والشعب، والإيمان بقدرة الأردن على التعامل بحكمة واقتدار مع الصعوبات والتحديات، وبالتالي السير في الطريق السليم للبناء الديمقراطي والمستقبل الآمن.

أستذكر هنا ما تحدث به صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم رئيس منتدى الفكر العربي، في أكثر من مناسبة ، عن دور الفكر والفكر العملي والدراسة المعمقة في إثراء أبعاد الحوار حول قضايا التنمية والإصلاح، والمساهمة في تنوير سبل العمل نحو ثقافة إصلاح متجذرة في البنيان الوطني الأردني، تحافظ على الثوابت والقيم والمبادىء الراسخة، ولا تنفصل عن أسس الهوية الوطنية الأردنية والانتماء العروبي الإسلامي. وأيضاً إشارة سموه إلى أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن ترافقت مع إصدار الأوراق النقاشية الملكية، التي تعد خريطة طريق يتلمس من خلالها القائمون على إدارة الدولة طريقهم السوي في الإصلاح والتغيير نحو مأسسة منظومة الإصلاح الديمقراطي، وتفعيل أضلعه التكاملية الأربعة: السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، فضلاً عن المجتمع المدني، بحيث تعمل هذه المكونات معاً على تفعيل الإرادة الشعبية الحرة وتنوير العقل المجتمعي.

في ضوء ذلك كله، بادر منتدى الفكر العربي إلى المساهمة في توسيع دائرة النقاش والتحاور والتفاكر حول مضامين هذه الأوراق، وتعزيز مشاركة مختلف الأطياف الاجتماعية والسياسية والفكرية في سلسلة من اللقاءات الحوارية على مدار (١٨) جلسة، بدأت على إثر صدور الورقة النقاشية الأولى في نهاية العام ٢٠١٢ وامتدت في غضون السنوات اللاحقة حتى العام الماضي (٢٠١٧).

وعلى أجندة برامج المنتدى المزيد من الجلسات الحوارية لمتابعة هذه المساهمة والمشاركة الفكرية في بلورة الرؤى الوطنية لعملية الإصلاح والنهوض وآليات تطبيقها.

ويحسن بي أن أشير هنا إلى أن هذا الحوار ترافق عبر امتداده الزمني بما شهدناه وشهدته المنطقة والوطن العربي من تداعيات وتحولات سياسية واجتماعية واقتصادية منذ بدايات ما سمّي بالربيع العربي حتى اليوم، مما أكسب هذه النقاشات والحوارات سمة استقرائية تحليلية متفاعلة ومتنوعة الاتجاهات، شارك فيها ما يزيد على (٥٠٠) من ممثلي الأطياف الفكرية والنخب السياسية والبرلمانية وقادة الرأي والإعلاميين والأكاديميين والاقتصاديين والقانونيين والقطاع الشبابي وقطاع المرأة، وكذلك ممثلو سائر الشرائح الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني.

ولعل الكتاب التوثيقي للحوارات المُنجَزة حول الأوراق النقاشية الملكية الخمس الأولى، الذي أصدره المنتدى عام ٢٠١٥ وجرى توزيعه على نطاق واسع بعد إطلاقه في أيلول ٢٠١٥، يعطي مؤشرات على درجة كبيرة من الأهمية لإرساء منظور متقدم لخريطة الإصلاح، ومبادىء الممارسة الديمقراطية المتطورة، وترسخها في إطار النظام الملكي الدستوري، وضمن العناوين التي حملتها الأوراق النقاشية نفسها. فالمواطنة تشكل المكوِّن الأساسي في بنيان الديمقراطية، وتجسد سيادة القانون بما يفرض تحقيق الانسجام التام بين الحقوق والواجبات، والتوازي في معادلة شراكة التضحيات/ المكاسب، وتوزيع المكاسب/ الالتزامات، مع ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة وعدالة التوزيع بالنسبة للسلطة والثروة، والفصل المتوازن بين السلطات في نطاق سيادة القانون، بما في ذلك كله من الإصلاح القضائي، واعتماد معايير واضحة للتعيين، ومنع الاحتكار في الوظائف العليا، والفرص المتساوية في العمل والتعليم والصحة، ومحاربة الواسطة والمحسوبية

والفساد، واعتماد الشفافية والمساءلة، واعتبار «التنوع مصدر الازدهار الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والتعدد السياسي، مع صون حقوق الأقلية كمتطلب لضمان حقوق الأغلبية».

ونظراً لطبيعة المحاور المتخصصة التي اشتملت عليها الورقة النقاشية السادسة «سيادة القانون أساس الدولة المدنية»، وتعلقها بالمجالين الإداري والقضائي، فقد ارتأينا في منتدى الفكر العربي أن نجعل الحوار على لقاءين -عُقد الأول في ٢٠١٦/١٠/٢٥، والثاني في ٢٠١٧/٢/٢١ - شارك فيهما مختصون وخبراء في المجالين المشار إليهما، فضلاً عن عدد من السياسيين والأكاديميين ورؤساء لجان نيابية، ناقشوا بشكل تفصيلي مضمون الورقة السادسة وقدموا أفكاراً جديرة بالنظر ولا سيما في وسائل وآليات التطبيق عملياً.

وعمل المنتدى على متابعة عقد جلسة حوارية حول الورقة النقاشية السابعة لجلالة الملك وعنوانها «بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة» الصادرة في نيسان ٢٠١٧. كما يُعدّ المنتدى لإصدار طبعة جديدة من كتاب «اللقاءات الحوارية حول الأوراق النقاشية الملكية»، مضافًا إليها خلاصة الحوارات حول الورقة النقاشية السادسة «سيادة القانون أساس الدولة المدنية»، وكذلك خلاصة الجلسة ١٩ التي عقدت حول الورقة النقاشية السابعة.

النهضة العربية ودور مؤسسات الفكر*

منتدى الفكر العربي شريك فاعل مع منظمة النهضة العربية ومكتبات الجامعة الأمريكية في بيروت، في التعاون والمتابعة لخدمة الرسالة الحضارية للنهضة العربية ورؤاها الفكرية؛ ذلك أنه بمعيَّة الجامعة الأم في هذا البلد الطيب (الجامعة الأردنية)، ومع النخبة الخيِّرة من أعلام الفكر والثقافة وكبار الباحثين، والمؤسسات الفكرية والثقافية النظيرة في الوطن العربي، يمكن لنا أن نشكِّل فضاءً جديداً للحوار الهادف والبنّاء، من أجل صياغة رؤية مشتركة، تكفل لنا استعادة المبادرة المستندة إلى القيم النهضوية في خدمة قضايا الأمّة، ومستقبل أجيالها، وفتح آفاق التفاعل الحضاري بيننا وبين الآخرين، ضمن الفضاء الإنساني الواسع، وتطوير هويتنا وعناصر التجديد والقوة والنماء في ثقافتنا العربية والإسلامية والإنسانية.

وقد أثمرت هذه الجهود فكراً متجدداً قادراً على تأكيد دور المثقف العربي في هذه المرحلة الحساسة والحافلة بالتحديات، التي يمرّ بها الوطن العربي، ودور مراكز الدراسات والمؤسسات الثقافية وسائر هيئات المجتمع المدني في وعي قيم النهضة وأبعادها، وانتشال الإنسان العربي من واقع الإحباط واليأس، وإعادة الأمل إليه لمواصلة المسيرة الحضارية، ودحر الأميّة الثقافية التي تتغلغل مع تفاقم الأزمات، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والفكرية أيضاً.

---

* كلمة أُلقيت في افتتاح المؤتمر الدولي «النهضة العربيّة: تجديد الرسالة الحضارية» الذي عقدته منظمة النهضة العربية للديمقراطية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي ومكتبات الجامعة الأميركية-بيروت، في عمّان ٢٥-٢٦/٤/٢٠١٨.

لقد أكد صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال في كتابه «الفكر العربي وسيرورة النهضة»، أننا كنّا وما زلنا في الأوساط الفكرية العربية نتداول البحث في كيفية تفعيل دور المثقف والمفكر العربي، وبلورة الأفكار والتصورات المتعلقة بالأولويات في بناء المواقف العملية لصانعي القرار، وتمكين المواطن بالوعي من التحوّل من متلقٍ للأفكار إلى متفاعلٍ معها، مما يضعنا جميعاً أمام جسامة الدور الذي نتحمل مسؤوليته في مواجهة التحديات.

ولم يكن شعار منتدى الفكر العربي منذ تأسيسه «**الانتماء والإنماء**» **إلا** تعبيراً عن ضرورة بلورة فكر عربي تنموي حُرّ ومستقلّ، ينأى عن الخلافات السياسية وحساسياتها، وينتهج الحوار سبيلاً إلى معالجة القضايا برؤية تكاملية، تقوم على وعي الحاضر والمستقبل، وثقافة المشاركة المؤسسية بين القطاع الرسمي والفكر الأكاديمي والاقتصادي والمجتمع المدني، وكذلك تأكيد دور المشاركة الشعبية في صنع القرار.

وعبر ستة وثلاثين عاماً مضت أنجز المنتدى العديد من المشروعات ذات الروح والمضامين النهضوية، بنظرة استشرافية واقعية، تُوِّجت خلال السنوات الماضية بإطلاق «الميثاق الاجتماعي العربي» (٢٠١٢)، و«الميثاق الاقتصادي العربي» (٢٠١٥)، ونحن مقبلون قريباً - بإذن الله - على إطلاق «الميثاق الثقافي العربي»، ومن بعده «الميثاق السياسي» و«الميثاق البيئي»، في إطار المشروع الأكبر «النهضة الفكرية العربية».

إن عملنا في هذه المواثيق وغيرها من المشروعات الفكرية يأتي في سياق رسالة المنتدى القائمة على تجسير الفجوة بين الفكر وصانع القرار، والربط بين الفكر والمواطنة، والحرص على إدامة التواصل والتشبيك بين مؤسسات الفكر والمجتمع المدني بكافة قطاعاته، من خلال النظر إلى النهضة على أنها عملية مستمرة (سيرورة)، ومحصلة (تشاركية) للجميع، وذات مسار وأهداف

(شمولية)، مبتداها تنمية الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني، واعتماد المواطنة المتكافئة والحاضنة لبناء الدولة وتحقيق السلم الاجتماعي.

ولا يخفى أن الأزمة الفكرية والثقافية التي نعيشها لا تقل خطورة عن باقي الأزمات في مجالات أخرى، إنْ لم تكن هذه الأزمة هي الأخطر كونها نابعة من ظواهر تفتيت وتشرذم وتقسيمات على مستوى الانتماءات والهويات الفرعية، المذهبية والطائفية والعرقية والجهوية، وكذلك ما نعانيه في الوطن العربي من أزمة في البنى الاجتماعية الثقافية بسبب ظواهر التطرف والتعصب والتكفير، وثقافة الكراهية والاختلال في القيم، وفي إدارة التعددية والتنوع الثقافي، التي أنتجت في كثير من الحالات عنفاً غير مبرر وبلا أي منطق.

وقد أكدت المناقشات التي أجريناها في التحضير لمشروع النهضة الفكرية العربية أننا لا نستطيع كذلك أن نفصل هذه الأزمة عن امتداداتها في حقول التعليم والاقتصاد والتكنولوجيا والعلوم، فالمتغيرات الثقافية من شأنها أن تؤثر في أداء الإنسان في هذه الحقول تقدماً وازدهاراً، أو تراجعاً وخمولاً. ولا يمكننا كذلك أن نفصل النهضة عن واقعها العملي ونبقيها في إطارها النظري لأن أوضاع المرحلة التي نحياها لا تحتمل رفاهية الفكر. فالمنطقة العربية ما تزال بحاجة إلى جهود حثيثة لمكافحة أميّة القراءة والكتابة، التي ما تزال نسبتها مرتفعة وتصل إلى حوالي ٢٠٪، ناهيك عن الأميّة المعرفية التكنولوجية وهي الأخطر أثراً في المستقبل القريب والبعيد على السواء.

وعندما نتحدث عن تراجع في النمو ينبغي ألا ننسى مشكلة التراجع في التعليم والثقافة، كون النمو يرتبط بثقافة العمل والإنتاج، وبعبارة أخرى فإن الاقتصاد لا يتسنى له أن يتقدم أو يتغير إلى الأفضل دون هذه الثقافة ومتطلباتها من العلم والتكنولوجيا والإبداع والابتكار والتجديد.

في «الميثاق الاقتصادي العربي» تحدثنا عن الفرصة السكانية عام ٢٠٣٠؛ بمعنى أن نسبة الشباب في الوطن العربي ستكون في ذلك الحين ٧٠٪ من عدد السكان. وهناك ٥٠٪ من الوظائف لن تكون موجودة في المستقبل؛ أي إن نسبة البطالة حالياً التي تبلغ حوالي ١٨٪ مرشحة للارتفاع بشكل خطير ما لم نتدارك هذا التحدي بالتخطيط الاستراتيجي وفق أسس وتصورات فكرية استشرافية لدرء الخطر عن الشعوب العربية في تفجّر العنف والتدمير والاستقطاب الإرهابي لطاقات الشباب العاطلين عن العمل وضحايا الفقر والتهميش.

إن الأمّة جديرة ببنى مؤسسية وهياكل ثقافية للتجديد والتطور، قادرة على أن تخرجنا من أسر صراعات الماضي وأوزارها، وتنقذنا من ثقافة الاتباع والنقل، وتنقلنا إلى ثقافة الإبداع والعقل، وترتبط بواقعنا، وتعالج التحديات المتلاحقة التي يشهدها هذا العصر.

وأختم بما جاء في مقدمة «الميثاق الاجتماعي العربي» من أن «استخلاص العِبر من الماضي والحاضر لتحريك الإرادة العربية من جديد، والدعوة للتغيير الطوعي على أنه الأسلوب الحضاري، الكفيل بالعطاء النوعي، ورسم الصورة المشرقة لمستقبل الأمّة، تصبح كلّها ضرورة بالغة لكل مثقف ومفكر وسياسي وصانع قرار».

قراءة في خطاب العرش السامي *

جاء خطاب العرش السامي الذي ألقاه جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثامن عشر (٢٠١٧/١١/١٢)، معبراً عن المرحلة التي تمرّ بها المملكة، ومُبيّناً جلالته بكلمات مقتضبة ومركّزة نهج العمل المستقبلي، وأشار إلى نقاط جوهرية ومفاصل وعناوين ترسم رؤية واضحة وشمولية حول متطلبات وآليات العمل بما يؤسِّس لمرحلة أدقّ أوصافها هو الاعتماد على الذات ومباشرة العمل بجدية لتنفيذ الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي اكتمل إعدادها. ومن الواضح أن مضامين هذا الخطاب تدعو إلى تجاوز الأقوال نحو الأفعال، وليس أي أفعال وإنما تلك المستندة إلى رؤى وأطر واضحة ومحددة تصبّ في النهاية في تحسين مستوى معيشة المواطنين، وحفظ أمنهم وكرامتهم، وتوفير غد أفضل لهم يستحقونه بجدارة.

إنّ نهج الاعتماد على الذات، الذي شكّل نقطة جوهرية في خطاب جلالة الملك، يفرض مسؤليات جسيمة على فئات المجتمع كافة، وخاصة على الحكومة التي إنْ أرادت تكريس نهج الشراكة فعليها أن تكون جديرة بثقة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني، وأن تتواصل معهم من خلال تعزيز الشفافية والانفتاح، فالمواطن الذي يثق بحكومته يدرك أنها قد تتخذ قرارات صعبة ومؤلمة، لكنه على ثقة بأن ذلك يخدم مصلحته ومصلحة الوطن بالدرجة الأولى وصولاً

* مقال نُشر في جريدة «الرأي» الأردنيّة بتاريخ ٢٠١٧/١/٢١.

إلى حلول لمشكلات مزمنة وأزمات مستعصية يعاني منها الاقتصاد الأردني. وقد أصبح واضحاً أن الاعتماد على الذات لم يعد خياراً بل هو ضرورة للسير قدماً نحو التغيير الإيجابي، خاصة في ظل الظروف الإقليمية المحيطة والتي يجب أن لا تشكّل عقبةً أمام مسيرة الأردن نحو ما نتوخاه من تقدم وتطور وازدهار على مختلف الصعد.

كما أن نجاح نهج الاعتماد على الذات يحتاج إلى توافق مجتمعي يبدأ -كما أسلفت- بتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين ليكونوا مشاركين فاعلين في هذا التوجه، ويحتاج أيضاً إلى مواصلة تعزيز الإصلاحات في جميع المجالات وعلى المستويات كافة. ومن المؤكد أن مساهمة المواطن في هذا النهج سوف تشكّل رافعة أساسية له لتحسين مستوى العيش من خلال وقف الهدر في استهلاك المياه والطاقة، والتخلّي عن كثير من العادات الاستهلاكية غير الضرورية، والاعتماد المُبالغ فيه على العمالة الوافدة (ولا نتحدث هنا عن بعض فئات المواطنين التي بالكاد تحصل على الضروريات)، فإنّ كل ذلك يساهم في تخفيض العجوزات المالية والتجارية، وتشجيع الادخار، والحد من الاستهلاك، وهذا هو سر تطور وتقدم كثير من دول العالم، فالهدر مهما كان قليلاً إلا أنه وبمجموعه يشكّل عبئاً ثقيلاً على الدول والشعوب، ويمكن القول بكل ثقة إن الاعتماد على الذات ليس مطلوباً من الحكومة فقط وإنما يجب أن يكون عنواناً رئيساً لحياتنا اليومية ومنهجاً متكاملاً وشاملاً يمكّننا من مواجهة التحديات التي نعاني منها، وبحيث يتسنى لنا أن تحويلها إلى فرص للإبداع والتميز.

يعاني الأردن من مصاعب اقتصادية جمة بما فيها العجز المزمن في الموازنة العامة، والارتفاع المضطرد في نسبة المديونية، وتراجع تنافسية الاقتصاد الأردني، والمشاريع الكبرى التي ما زالت تنتظر التنفيذ، والعوائق التي تواجهها الصادرات، والاستثمارات التي نحاول أن نرفع من مستواها كمّاً ونوعاً، وأن نوجِد البيئة الملائمة لها، وكذلك ارتفاع معدل البطالة الذي بلغ مستويات غير

مسبوقة، والتحديات التي تفرضها الظروف الإقليمية بما فيها الكلف المترتبة على استضافة اللاجئين. ومن المعلوم أن الاقتصاد الأردني اعتمد منذ سنوات طويلة على المساعدات والمِنَح والقروض التي يتم الحصول عليها من الدول الشقيقة والصديقة، لذلك يتطلب الخروج من هذا الواقع أن يكون لدينا التصوّر الواضح للمدى الزمني الذي تستغرقه معالجة هذه الأزمات، كما يتطلب ذلك أيضاً الخروج بأفكار إبداعية وجديدة على المستويات كافة، ومعالجة التشوهات الاقتصادية التي نعاني منها.

وقد استطاع الأردن عبر تاريخه الطويل تجاوز العديد من الأزمات بفضل تلاحم المواطنين مع قيادتهم التي عملت على تطوير آليات تُمكّن ليس فقط من تجاوز الأزمات وإنما لتحويلها إلى فرص يمكن تحقيق الارتقاء من خلالها. لكن يجب الالتفات إلى ما نشهده مؤخراً من تراجع في إدارة العديد من المؤسسات وترحيل المشكلات دون اتخاذ القرارات المناسبة لحلها، مما يعني تفاقم المصاعب التي يترتب عليها أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية.

أوضحت التوجيهات الملكية السامية ضرورة البدء بتنفيذ خطة التحفيز الاقتصادي، وهذا يتطلب أن تعمل الجهات ذات العلاقة على ضمان نجاحها، وتفعيل ما ورد فيها، وفق معايير تبيّن مدى النجاح وتعالج الثغرات حال ظهورها أولاً بأول. وما يجدر التذكير به هو أن جزءاً أساسياً من الخطة يقع تنفيذه على عاتق القطاع الخاص، وهذا يعيدنا إلى ضرورة تحسين البيئة الاستثمارية واتخاذ قرارات تُظهر حُسن النية والرغبة الأكيدة في بثّ روح التعاون والمشاركة والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

وكما هو معلوم فإنّ خطة التحفيز الاقتصادي تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي مما يتطلب بذل عناية خاصة بالاستثمارات المحلية والأجنبية، وهذا الأمر -أي رفع معدلات النمو الاقتصادي- يساهم بشكل فاعل في مواجهة العديد

من المصاعب الاقتصادية، ويؤدي إلى توليد فرص عمل، وتوسيع إمكانيات المالية العامة في تغطية الإنفاق الحكومي، ليس من خلال فرض مزيد من الضرائب ولكن عبر توسيع القاعدة الاقتصادية الوطنية. ومما يتوجب التأكيد عليه أن رفع مستوى النمو ورفع مستوى المنتجات المحلية يتطلب تعاوناً بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك رفع القدرة التنافسية للسلع الأردنية وتحسين جودتها، إضافة إلى العمل بكل السبل على تحسين البيئة الاستثمارية، وتبسيط وتسهيل الإجراءات، وصولاً إلى بيئة استثمارية محفّزة للاستثمار المحلي وجاذبة للاستثمار الأجنبي، وهذا من أهم الجوانب التي أولتها خطة التحفيز عناية خاصة، وسيؤدي تنفيذ هذه الخطة إلى استعادة زخم النمو والاستفادة من الفرص المتاحة إقليمياً ودولياً، بحيث ينعكس ذلك على مستوى معيشة المواطنين، وتمكين الطبقة الوسطى في المجتمع، وحماية الأسر ذات الدخل المتدني والمحدود.

لقد أكد جلالة الملك على ضرورة قيامنا بحل مشكلاتنا بأنفسنا، وهي دعوة للجميع لتحمُّل مسؤولياتهم والقيام بالأدوار المطلوبة منهم بعيداً عن التأجيل والتسويف، فقد آن الآوان ليبدأ العمل على تنفيذ الخطط والبرامج وتكريسها حقيقة على أرض الواقع، باستخدام مواردنا الذاتية وقدراتنا البشرية التي أثبتت قدرتها على الإنجاز وتحدي الصعاب.

لا ريب في أن أهم ما يميّز المرحلة القادمة، كما أكد جلالة الملك، هو الانتقال من الخطط والاستراتيجيات إلى التنفيذ الفعّال والكفؤ. صحيح أن الطريق طويل والبدايات صعبة دوماً، إلّا أن الأردنيين وعبر تعاونهم وتعاضدهم مع قيادتهم يستطيعون تقصير المسافات وتحقيق إنجازات يعزّ نظيرها، فالأردنيون الذين عايشوا وضع العديد من الخطط والمبادرات ولم يجدوا لها صدى على أرض الواقع تولَّد لديهم انطباع بعدم جدية بعض الجهات المسؤولة، أو عدم قدرتها على تنفيذ ما يتم وضعه من خطط واستراتيجيات، والبدء بالعمل فعلياً سوف يغيّر -بلا شك- هذا الانطباع.

تمثل إشارة جلالة الملك إلى ما تم إنجازه من تعزيز لسيادة القانون، والسير نحو ترسيخ ركائز الدولة المدنية، استمراراً للرؤية الأردنية المبكرة في الإصلاح الديمقراطي والإصلاح الإداري، والتي عبّرت عنها الأوراق النقاشية الملكية. وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة فقد استطاعت حكمة القيادة الأردنية بلورة رؤية واضحة لسيادة القانون بوصفها مسؤولية الدولة والمواطن معاً، وربط ذلك بالتعددية السياسية والتنوع الثقافي والاجتماعي كرافد من روافد الاقتصاد الوطني، وتعزيز العدالة الاجتماعية كتعبير عن ضمان سيادة القانون لحقوق الأقلية والأغلبية على السواء. وهي رؤية متقدمة ويمكن القول إنها رؤية سابقة لتحديد مكامن النهوض الحقيقي للمجتمع والدولة ككل، من خلال الربط بين الإصلاح الإداري وسيادة القانون، وتوضيح مسارات هذا الربط عبر تطوير الإدارة وتطوير القضاء. كما تشكّل هذه الرؤية نموذجاً جديراً بالاستفادة منه وتقديم الصالح العام ومصلحة الوطن والهوية الجامعة على كل ما عداها من مصالح فردية ضيقة وآنية، وما يعطل المسيرة نحو مستقبل آمن للأجيال.

واستذكر جلالة الملك «بالفخر والاعتزاز آخر المنجزات التي حققها الأردنيون بانتخابهم المجالس البلدية ومجالس المحافظات، والتي تدشن التجربة الأردنية في تطبيق اللامركزية سعياً نحو تعميق الديمقراطية، وتولّي الهيئات المحلية سلطات أوسع في صنع القرار التنموي. كما جاءت هذه التجربة ترجمةً لنموذج الإصلاح التراكمي والثابت الذي تميز به الأردن وتمسك به الأردنيون وسط تحديات إقليمية غير مسبوقة.»

وبخصوص اللامركزية التي تعتبر إحدى الأدوات السياسية والتنموية في آن معاً، فهي تساهم في ترسيخ أسس الديمقراطية ورفع مستوى المشاركة المجتمعية في إدارة شؤون الدولة بما في ذلك الجوانب السياسية والإدارية والتنموية. وتوفر اللامركزية الفرصة لتعزيز مستوى المساءلة الإدارية على المستوى المحلي أمام المواطنين، لتكون أكثر استجابة لمتطلباتهم الخدمية، ويتحقق ذلك من خلال

تفويض الصلاحيات وإتاحة المجال لاستقلالية القرارات بشكل أكبر، وهذا من شأنه أن ينعكس ضمن الإطار الكلي للعملية الإصلاحية، عبر تعزيز الممارسات الديمقراطية في المجتمعات المحلية ورفع درجة التمكين والمشاركة المجتمعية.

تُعبِّر اللامركزية عن الأدوار الموكلة لمؤسسات الدولة بمستوياتها المختلفة، وتتضمن توزيعاً لهذه الأدوار بين المستويات المتعددة وتوضيحاً لدور كل مستوى من حيث المسؤوليات والصلاحيات المناطة به، ويمكن أن تقوم اللامركزية بتحقيق هدفين في آن معًا؛ أولهما على المستوى المركزي، بحيث تتفرغ السلطات المركزية لمواجهة التحديات الأساسية على المستوى الوطني، ورسم السياسات التي تهم المؤسسات والمواطنين كافة، بصرف النظر عن أماكن إقامتهم أو مستوى معيشتهم أو طبيعة الوظائف التي يؤدونها، خاصة أن السلطة المركزية تكون قد خفضت من أعبائها الإدارية والمالية. أما على المستوى المحلي فإنّ اللامركزية تفسح المجال لتقديم خدمات بجودة أعلى وكلفة أقل، فعندما تتولّى الإدارات المحلية مسؤولية تحديد الاحتياجات، ضمن السقوف المالية المتاحة، تستطيع تحديد أولوياتها على نحوٍ أفضل، من خلال تواصلها المباشر مع المواطنين ودرايتها باحتياجاتهم.

إذاً، لا بد من رفع مستوى الحوار ونقله إلى درجة أعلى تتناول كيفية تطبيق اللامركزية على نحوٍ أفضل لنستطيع تحقيق الأهداف المتوخاة، ولا بد أيضاً من توسيع الحوار ليشمل الفئات الاجتماعية كافة، وضمان مشاركتها الفاعلة في رسم السيناريوهات المستقبلية لهذا التوجه؛ إذ يجب أن لا نكتفي بمنح دور أكبر للمجالس المحلية في المحافظات بتحديد الاحتياجات التنموية، بل لا بد أن تكون لدينا توجهات ورؤى واضحة لتطوير اللامركزية وتعزيزها، وصولاً إلى تسخيرها كأداة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، بما في ذلك التنمية البشرية والاقتصادية. ومن المفهوم أن الأهداف التي يتم السعي إلى تحقيقها من خلال اللامركزية لا بد لها من الارتباط الوثيق بالأهداف الوطنية الكلية،

من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تحسّن مستوى معيشة المواطنين في مختلف المناطق والمحافظات.

في هذا السياق، أود الإشارة إلى أن الرؤية الملكية السامية – كما عبرت عنها الأوراق النقاشية الملكية – تنطلق من أن تعميق المسيرة الديمقراطية وضمان أسباب النجاح لها هي مسؤولية جماعية، وفق نهج استشرافي للمستقبل يقوم على تخطيط استراتيجي واعٍ لمختلف الجوانب والعوامل المؤثرة في هذه المسيرة، وأن الأدوار ينبغي أن تتناغمَ وتتكامل، لضمان حصانة الأردن ووحدته الوطنية أمام التحديات التي واجهت هذا البلد منذ تأسيس الدولة الأردنية الحديثة حتى يومنا هذا، الذي نشهدُ فيه، ومن جديد، أخطار التقسيم والشرذمة والتفتت في بلدان متعددة من الوطن العربي، كما يتحدث فيه البعض عن خريطة تقسيم جديدة للمنطقة، تحددها وتحكمها مصالح خارجية وأجندات إقليمية.

توضح الورقة النقاشية السادسة لجلالة الملك عبد الله الثاني: (سيادة القانون أساس الدولة المدنية) المبادىء الثلاثة التي تنتظم محتوى الورقة، وهي أن سيادة القانون مسؤولية الدولة ومسؤولية المواطن معاً، وأن التنوّع هو مصدر الازدهار الثقافي والاجتماعي والتعدد السياسي، كما أنه رافد للاقتصاد، وأن ضمان حقوق الأقلية متطلب لضمان حقوق الأغلبية، وسيادة القانون هي ضمان للحقوق وتعزيز العدالة الاجتماعية.

وفي ضوء ذلك تتناول الورقة محورين رئيسيين:

الأول- سيادة القانون أساس الإدارة الحصيفة، ومن أبرز الأفكار التي يشملها هذا المحور:

- تطوير الإدارة، تحديث الإجراءات، إفساح المجال للقيادات الإدارية القادرة على الإنجاز وإحداث التغيير الضروري والمُلحّ، ليتقدّم صفّ جديد من الكفاءات إلى مواقع الإدارة يتمتع بالرؤية المطلوبة والقدرة على خدمة

المواطن بإخلاص (الإشارة هنا إلى جهود اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، واللجنة الملكية لمتابعة العمل والإنجاز، التي انبثق عنها إنشاء هيئة مكافحة الفساد، وديوان المظالم).

- تطبيق القانون على المسؤول قبل المواطن والاستناد إلى تشريعات واضحة وشفافة، وإدارة حصيفة وكفؤة، ومحاربة الواسطة والمحسوبية، والحد من تأثير الولاءات الفرعية.

- ضرورة وجود نظرة شمولية للشباب، وانتقاد التعيينات في المواقع الحكومية بموظفين غير أكفياء وحرمان هذه المواقع من الكفاءات والقيادات التي تساهم بالارتقاء بها والنهوض بعملها، واعتماد الكفاءة والجدارة معيارًا أساسيًّا ووحيدًا للتعيينات.

- تطوير القضاء والأجهزة المساندة له، وتوفير كوادر خبيرة ومتخصصة، وتطوير سياسات وتشريعات لتسريع عملية التقاضي، وتفعيل مدوّنة السلوك القضائي، وتحديث معايير تعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم، وتمكين أجهزة الرقابة والتفتيش القضائي.

أما **المحور الثاني** فيتناول فكرة «سيادة القانون بوصفها عماداً للدولة المدنية»، ومن أهم أفكاره:

- الدولة المدنية تحتكم إلى الدستور والقوانين، وهي دولة المؤسسات، التي ترتكز إلى السلام والتسامح والعيش المشترك، واحترام وضمان التعددية واحترام الرأي الآخر، وتحمي الحقوق وتضمن الحريات.

- الدولة المدنية ليست مرادفاً للدولة العلمانية، فالدين في الدولة المدنية عامل أساسي في بناء منظومة الأخلاق والقيم المجتمعية.

إنّ صياغة رؤية الأردن الاستراتيجية الوطنية المستقبلية؛ تستند إلى أن المسؤولية جماعية «في احتضان القيم والممارسات الديمقراطية والاستمرار في تطويرها مستقبلاً، بحيث تتجذر في المنظومة القيمية والتربوية والتشريعية». وأن هذه الأوراق التي يطرحها جلالته على شعبه تسعى إلى تحفيز المواطنين للدخول في حوار بنّاء حول القضايا الكبرى التي تواجهنا؛ مؤكداً جلالته ثقته بأن رؤية المواطنين للعملية السياسية والإصلاحية هي فرصة للوصول إلى أفضل الأفكار والحلول.

ومرة أخرى، لا بد من التأكيد بأن القيادة الأردنية قدمت العديد من المبادرات التي يكفل تنفيذها انعكاساً إيجابياً على الاقتصاد والمواطن الأردني، فكلنا يذكر الطروحات الملكية حول الإصلاح الاداري وضرورة مكافحة الترهل والتسيب في الجهاز الإداري للحكومة، ومبادرة المدينة الإعلامية، والأفكار التي طرحت حول تحويل الأردن إلى مركز مالي عالمي، وموضوع البطاقة الذكية للتعامل مع الدعم، والحكومة الإلكترونية، وغيرها من المبادرات والأفكار. لكن كما هو ملاحظ، فقد استطاعت بلدان أخرى في المنطقة القيام بتنفيذ مثل هذه المبادرات، في حين ما زلنا نقف عند مرحلة الأفكار دون أن تتم المباشرة بتنفيذ المبادرات.

ومن جهة أخرى، فقد تبنّت الحكومات المتعاقبة العديد من الخطط والبرامج، وكلنا يذكر الأجندة الوطنية، والخطة العشرية، ورؤية الأردن ٢٠٢٥، وخطة التحفيز، وصندوق المحافظات، والصندوق السيادي الاستثماري، وبرامج التصحيح الاقتصادي التي نُفذت أو تنفذ بالتعاون مع الجهات الدولية، لكن تواضع الإنجازات أو افتقادها يؤدي إلى اهتزاز الثقة لدى المواطن والمستثمر على حد سواء.

إن الخطط المتعددة التي اعتمدتها الحكومات الأردنية تتشابه في نبل أهدافها وسمو غاياتها، وعادة ما يظهر الفرق في الإدارة الجيدة، وجدية التنفيذ، والقدرة على ترجمة الخطط إلى برامج عمل وإجراءات محدّدة ومحكومة بفترات زمنية ومؤشرات أداء، فضلاً عن المتابعة الحثيثة لما يتم إنجازه من أعمال مع التطبيق العلمي والعملي لمبادىء المحاسبة والمساءلة والحكم الرشيد والإدارة النزيهة. وكثيراً ما يتشكّل الفرق بين الفشل والنجاح من خلال القدرة على استغلال المزايا المتاحة في التغلب على القيود والمحدِّدات وتحويل التحديات إلى فرص نجاح.

وفي حال تم البحث عن العامل المشترك لتنفيذ هذه المبادرات، فسوف نجد أنها الإدارة المناسبة التي تستطيع أن تحول الأفكار والمبادرات إلى برامج عمل على أرض الواقع، وهنا تتدخل أيضاً الإرادة المؤسسية الصادقة التي لا بد من توافرها على المستويات التنفيذية من أجل المبادرة إلى العمل الفعلي والمتابعة حتى تحقيق الإنجازات التي يأمل الجميع بتحققها.

التضـــامن العـربي وإدارة الأزمـات *

هذا الظرف الدقيق الذي تعيشهُ الأمّةُ العربية، وتعاني أجزاءٌ منها الحروب والفتن والنزاعات، وأشكالاً من التقسيم والتشرذم والتفتيت، يفرضُ على المفكّرينَ والمثقفينَ العرب مسؤولياتٍ مُضاعفة في المحاولة والمساهمة بإبداع الحلول للأزمات التي تَضرِبُ وحدةَ الصفّ العربيّ.

لم يتوانَ منتدى الفكر العربيّ عبر مسيرته التي تقاربُ سبعةٍ وثلاثينَ عاماً عمّا عاهدَ به أُمّته من أهدافٍ تتعلَّق بخدمة القضايا العربية والمَهمّات القومية المشتركة، والإسهام في تكوين نظرة علميةٍ نحو مشكلات التنمية، وبما يخدمُ نماء شعوب الأمة واستقرارها على مختلف الصعد، ويضع مصالحها المشتركة في مقدمة أولويات العمل الفكريّ.

وضمنَ هذا الإطارِ العريضِ فإننا لا نطرحُ الأسئلةَ الكبرى، ولا نهدفُ إلى صياغةِ شعاراتٍ نظريّةٍ جديدةٍ، وإنما نهدِفُ إلى تشخيص طبيعة الحالة التي يُعانيها المشرقُ العربيّ، ومناقشة البدائل الممكنة، ووسائل الخروج من المأزق العربيّ الذي ينذرُ بعواقبَ وخيمةٍ، وتأكيد مبادىء العمل العربيّ المشترك بنظرةٍ تجديديةٍ وعقلانيةٍ واقعيةٍ، لا إحيائيةٍ فحسب.

---

* كلمة في افتتاح ندوة «**التضامن العربي وإدارة الأزمات: رؤية مستقبلية**» التي نظّمها منتدى الفكر العربي، عمّان، الأربعاء ٢٠١٧/٧/٢٦.

وعبر أربعة عقودٍ ساهمَ المنتدى في خدمة عوامل التقدّم واستشراف الآفاق المستقبلية للتنمية العربية الشاملةِ بالتأشير على الاختلالات التي ينبغي معالجتها، وكانَ لهُ مساهمات في إطفاءِ بعض الأزماتِ، وبخاصة خلال حربِ الخليج الأولى، من خلال الحوار والخطاب الهادئ العقلاني وتقديم مقترحات الحلولِ، ومن قناعةٍ بأنَّ الجسمَ العربي الواحد وسلامته هو الشرطُ الأساس للتقدم في مختلف المجالات، ولا يمكن لطرفٍ في هذا الجسمِ أن يحقِّقَ التقدّم بمعزل عن الآخرين.

ولا شك في أنها مَهمَةٌ صعبةٌ، لكنّ الإيمان بأن هذه الأمّة تستحق أن تستعيدَ مكانتها وصوتها في الفضاء الدوليّ، وتُبقي على هُويتها الحضاريةِ، هو ما يجعلنا في هذهِ المؤسسة الفكرية العربيةِ نواصلُ الجهود لنحافظ على شعلة الأمل، ولنُعطي جيل الشباب أمثولةً في النهوض من جديدٍ، وتجاوزِ المحنِ، وتبديدِ حالةَ العجزِ والجمودِ، وإطلاقِ الطاقات العقلية والفكرية لتبدعَ وتنتج، ويعزِّز مقدرات الأمّةِ ومكامن قوّتِها.

إن منطقتنا العربية، وبالذات المشرق العربي، قد دخل في هذا العصر مرحلةً من الأزماتِ التي انعكست على كلّ مناحي الحياة فيه. ولعل أهمية موقع هذا المشرق من العالم برمّتهِ ومن الوطن العربي الأكبر وثرواتهِ الطبيعيةِ، قد وسَمَتْ المنطقة بسماتٍ جعلتها على الدوام منطقة نزاعاتٍ وحروبٍ وصراعٍ دوليّ، بدأت بالانتدابات الاجنبيةِ وتقسيماتِ (سايكس- بيكو)، واستمرت بالنكبة والنكسة والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية ... وما تبعَ ذلكَ من صراعاتٍ وخلافاتٍ داخليةٍ، لم تغب عنها المصالح والأجندات الدولية والإقليمية، إلى أن جاءَ الربيعُ العربيّ بتداعياتهِ، والتي نشهدها في انتشار التطرف والعنف والإرهاب، وتزايد أسبابِ التمزق العربيّ، ومأساة العراق وسوريا واليمن وليبيا، وما بدأ يظهر من خلافات بين بعض الإخوة.

إن ما يحدث يدعونا إلى أن نركّز على موضوع بناءِ الإنسان والمواطنِ العربي، وإعادةِ تكوينِ الصورةِ الحقيقيةِ للأمّة، فالتعافي من أسباب كلّ هذا التراجع لا بد أن يكونَ قائماً على نظرةٍ إصلاحيةٍ نهضويةٍ، تبدأُ بهذا المواطنِ لتشملَ مجتمعاتِنا. فلا يمكن أن تُعالج الأزمات دونَ أن ننظر إلى مكوّناتِ الإنسانِ والمجتمع التي تتأثرُ بما تنتجهُ الأزمات من أوضاعٍ غير سويةٍ.

من هنا يأتي التركيز على القيم التي تجمعُنا وعلى المشتركاتِ التي تصونُ التضامنَ العربي حاضراً ومستقبلاً، وهو ما نستلهمهُ من مبادئَ نهوضٍ عربي جديد يشملُ كلَّ مقوّمات الكيان والهُوية العربية، وجعل التنوع داخلها مصدرَ إغناءٍ لا مصدر تدمير وإتلاف، من خلال مفهوم جامعٍ للعروبةِ واحترام الخصوصيات والهوياتِ الفرعيةِ، ونهوضٍ شاملٍ يقومُ على أساس المواطنة المتكافئة والمشاركة الجماعية في جهود الإصلاح والبناء.

هذهِ معالمٌ بارزةٌ في مشروع المنتدى القائم لنهضةٍ فكريةٍ عربيةٍ تواجهُ أمراضَ التخلفِ والتطرفِ، وتزيدُ من أهمية التعاون والتكامل العربي ومعالجة الأزماتِ وتجاوزِ الخلافاتِ. وهو هدفٌ سام ونبيل يظلّل مشروعاتِنا التي أنجزناها مثل «الميثاق الاجتماعيّ العربي»، و«الميثاق الاقتصاديّ العربي»، وقريباً «الميثاق الثقافي العربي» بإذنِ الله. وبالطبع فنحن لا نقدّمُ وصفاتٍ جاهزةٍ، لكنها رؤى نُساهمُ بها في إغناء الأفكارِ وتعزيزِ قوةِ الاقتراحِ ومشاركةِ الفكرِ في رسمِ معالمِ المستقبل العربيّ.

إعادة الإعمار ومستقبل البناء في دول الصراع بالمنطقة*

شهدنا خلال السنوات الماضية دمارًا هائلاً لم تقتصر آثاره على البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة فقط، بل امتد ليخطف حياة مئات الآلاف من البشر، وحرم الملايين من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم ومياه الشرب، ولعل الأخطر هو أن الدمار والخراب وصل إلى البنى الاجتماعية والأخلاقية، وحتى الدول المجاورة لدول الصراع طالها جزء من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية.

تأثر الأردن بشكل كبير جراء الحروب والصراعات التي شهدتها المنطقة، واستضاف عددًا كبيرًا من اللاجئين من مختلف البلدان، وقد أشار بعض مسؤولي الجهات المانحة إلى ضرورة قيام القطاع الخاص الأردني بناء تحالفات مع نظرائه من الدول العربية، تمهيدًا للمساهمة في إعادة الإعمار. ويحظى الأردن بمزايا تؤهله لمشاركة فاعلة بما في ذلك موقعه الجغرافي وكوادره البشرية عالية الكفاءة، وخبرته الطويلة في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاستشارية في مختلف المجالات.

بعد انتهاء الحروب والصراعات يقوم الساسة بحصر مكاسبهم السياسية، ويسعى رجال الأعمال والشركات وحتى الدول إلى استغلال إعادة الإعمار باعتباره فرصة للاستثمار الاقتصادي والمكاسب المالية.

* قُدمت ورقة العمل هذه في «الملتقى العالمي لإعادة الإعمار»، الذي عُقد في عمّان يوم ٢٠١٧/٩/١٧.

ونلحظ تسارع الجهود الدولية والإقليمية لوضع حد للحروب والنزاعات في الدول الشقيقة، وبموازاة ذلك لا بد لنا من التفكير بجهد موازٍ يتيح لمواطني منطقتنا التشبث بالأمل في مرحلة ما بعد الصراع، وأن لا يُتركوا دون مدد أو عون. لذلك لا بد التفكير في المرحلة القادمة بالسُّبل الكفيلة لإعادة بناء الأوطان والمؤسسات.

ومن المفهوم أن البدء بإعادة الإعمار لا بد له من توفر مقومات أساسية أهمها توقف الحرب واستتباب الأمن، والتوصل إلى تفاهمات سياسية ومصالحات مجتمعية، تمهيدًا للاتفاق على الأولويات ومصادر التمويل وسبل مواجهة التحديات المستقبلية. وفي الإطار نفسه يمكن القول أيضًا أن ترتيب الأولويات يعتبر من أهم خطوات إعادة الإعمار، وبهذا الخصوص لا بد من توفر القناعة الراسخة بأن الإنسان هو العنصر الأهم، لذلك فإن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وبناء المساكن والبنى التحتية المدمرة، وإصلاح المتضررة هي أولويات لا بد منها.

ولعل الأهم هو تأمين الخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك لا بد من إتاحة المجال لعودة النشاطات الاقتصادية المختلفة الصناعية والزراعية والخدمية، فهذه روافع أساسية لتحسين حياة المواطنين ودمجهم في إعادة الإعمار.

وبالرغم من أن جميع الأطراف تتفق على أن الخطوة الأولى للبدء في إعادة الإعمار هي توقف الحرب والتوصل الى حلول سياسية تحافظ على الوحدة الوطنية للدول، إلا أنه لكي نكون قادرين على البدء بأسرع وقت ممكن لا بد من العمل على وضع الخطط والتصورات الدقيقة لإعادة الإعمار، وذلك من خلال الحوارات الجادة والبناءة بين كل المكونات الوطنية والصديقة الداعمة.

وبالتحديد لا بد من التفكير في متطلبات التمويل اللازمة، سواء من حيث حجم المبالغ المطلوبة ومصادر التمويل، وكذلك تحديد المشاريع ذات الأولوية وكيفية إدارتها، مع التركيز على ضرورة قيام السلطات الوطنية بتحديد أولوياتها

بوضوح، وهذه السلطات مطالبة بأن تقوم بإشراك المواطنين في تحديد الأولويات ذات الانعكاس المباشر على حياتهم، مع الاهتمام بتكامل الخطط الوطنية والدولية لإعادة الإعمار.

قامت العديد من الجهات بتقدير كلفة إعادة الإعمار وتباينت التقديرات من جهة إلى أخرى، فمثلاً قدرت الايسكوا كلفة إعمار البنى التحتية في الدول التي شهدت الصراعات والحروب بحوالي تريليون دولار، ونُقِل عن أحد مسؤولي الاتحاد الأوروبي أن إعمار سورية وحدها يتطلب ٩٠٠ مليار دولار، وبغض النظر عن هذه التقديرات فالحديث يتعلق بمئات المليارات لكل دولة. ويعتبر التمويل عنصرًا حاسمًا في عملية إعادة الإعمار، ومصادره متعددة منها ما هو داخلي وآخر خارجي، ولكل مصدر إيجابياته وسلبياته، والإدارة الناجحة والكفؤة هي التي تستطيع أن تكون مزيجًا يحقق أفضل النتائج.

من المؤكد أن إعادة الإعمار ترتب مسؤوليات على الدول ذات العلاقة وعلى الجهات المانحة في آنٍ معًا، فهناك عدة جوانب تنبغي مراعاتها للتأكد من سير عملية إعادة الإعمار بسلاسة، ومن أهمها تحديد الجهات ذات العلاقة، ودور مسؤولية كل منها ضمن خطة أو برنامج إعادة الإعمار المعتمد، والتأكد من توفر إدارة قادرة على السير قدمًا، وعلى التوفيق بين الأهداف المتوخاة ومصادر التمويل المتوفرة. ويمكن تلخيص ذلك بافتراض ضرورة توفر الإرادة السياسية والمجتمعية لإعادة الإعمار، وتعزيز الإرادة بإدارة كفوءة وفاعلة، وتوافر موارد مالية وبشرية كافية ومؤهلة. فإعادة الإعمار مسؤولية مشتركة لا بد أن تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع. وبالرغم من الدور الريادي للحكومات في هذا المجال إلا أن القطاع الخاص يمكنه أيضًا القيام بدور هام في إعادة البناء وتعزيز التنمية، كما أن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الربحية مدعوّة للمشاركة في هذه العملية حتى وإن كان ذلك من خلال الرقابة والتأكد من حسن استخدام الأموال في الغايات المخصصة لها، ولعل أهم ما في المشاركة المجتمعية

هو إعادة اللحمة إلى النسيج الاجتماعي وجَسْر الفجوات بين أبناء المجتمع الواحد، وفتح سبل التواصل بين مختلف الفئات، مما يمهد للإصلاح المجتمعي الذي لا بد منه للتغلب على الآثار طويلة المدى للصراعات.

تتطلب عمليات إعادة الإعمار استثمارات ضخمة، ومن المستبعد أن تستطيع الدول وحدها تحمُّل هذا العبء، لذلك لا بد من إتاحة المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدوره في هذا المجال، بما في ذلك المساهمة في إعادة بناء مشاريع البنية التحتية، وهذا يستدعي بالضرورة توفر البيئة التشريعية والاستثمارية المساندة لهذا التوجه، ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر خياراً ملائماً في حالتنا هذه.

وتعتبر مصادر التمويل من أهم ما يجري بحثه لدى الحديث عن إعادة الإعمار. ولكي لا نبتعد كثيرًا يمكن النظر للبنوك العربية بوصفها إحدى الجهات الفاعلة والقادرة على تمويل إعادة الإعمار، فموجودات القطاع المصرفي العربي تناهز ٣,٤ تريليون دولار (نهاية عام ٢٠١٦)، وتبلغ الودائع المجمعة حوالي ٢,٢ تريليون دولار ، أما حجم الائتمان الذي تم ضخه فبلغ نهاية عام ٢٠١٦ حوالي ١,٩ تريليون دولار. وبالرغم من توفر الإمكانية لدى المصارف لتمويل القطاعات الإنتاجية والبنى التحتية إلا أنها تحتاج إلى توفر بيئة تشريعية واستثمارية ملائمة، تضمن الحفاظ على أموالها وتمكّنها من العمل وفق ما تتطلبه المقتضيات المالية، ومما يجدر ذكره هنا أن تشتت الأسواق المالية العربية والخلافات السياسية لها أثر واضح على القرارات الاستثمارية للبنوك.

وهناك أيضًا بعض الصناديق العربية المخصصة لإعادة الإعمار مثل: صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية الذي أنشئ في العراق عام ٢٠١٥، وصندوق الائتمان لإعادة إعمار سورية الذي قامت بإنشائه مجموعة أصدقاء الشعب السوري عام ٢٠١٣، كما أن السلطات الرسمية السورية تقوم بعمليات إعادة إعمار في عدد من المناطق المنكوبة بالرغم من عدم انتهاء الصراعات.

تتطلب عملية إعادة الإعمار توفر تشريعات ملائمة تحفز الاستثمار المحلي وتجذب الاستثمار الخارجي، وتشجع أكبر عدد ممكن من رجال الأعمال على المشاركة، ولاستكمال الحلقة لا بد من إيجاد بيئة تنظيمية مستجيبة لتطلعات المواطنين والمستثمرين وذات ديناميكية وكفاءة عالية تتيح لها التأقلم مع المستجدات.

وتتطلّب عمليات إعادة الإعمار الناجحة إلى برنامج وطني وفق مراحل واضحة ومحددة ومؤطرة زمنيًا، وفي هذا السياق يتم تحديد مصادر التمويل المتاحة محليًا وتلك التي سيتم تأمينها من الخارج، والشروط المرتبطة بها، وهنا لا بد من التوضيح كيف وأين سيتم إنفاق الأموال، وكذلك تحديد الجهات والمؤسسات المشاركة في إعادة الإعمار ودور كل منها.

العنصر البشري عامل مهم وأساسي في إعادة الإعمار، والدول التي عانت من الحروب والصراعات فقدت أيضًا كثيرًا من الكفاءات المهنية والعلمية سواء كان ذلك بسبب القتل أو التهجير، وهذا يترتب عليه بذل عناية خاصة لاستعادة القوى البشرية المهجرة، وتأهيل كوادر جديدة للمشاركة في إعادة الإعمار والتنمية.

حول الشرق الأوسط الجديد *

يمكن القول إن «الميثاق الاقتصادي العربي»، الذي أطلقه المنتدى عام ٢٠١٥ وضع النقاط على الحروف بشأن مصادر الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وطرق الحل، وقدَّم مجموعة من الأفكار والرؤى الهادفة إلى بلورة رؤية عربية مشتركة نحو النهوض الشامل والاعتماد على الذات وطنياً وعربياً، وبالتالي القدرة على تكوين كتلة اقتصادية تستجمع مصادر القوة والمنعة، وتتكامل فيها الطاقات الإنتاجية، لتحمي الأمّة ومقدراتها من الذوبان والتلاشي أمام كتل اقتصادية دولية تغطي القارات جميعها.

يعلم الجميع أننا نعيش في منطقة من العالم تتسم -كما تؤكد الوقائع عبر التاريخ- بأنها منطقة صراع ومنطقة غير مستقرة، ومُعرّضة باستمرار للحروب؛ فضلاً عن أهميتها الجيوستراتيجية على الخريطة العالمية، ولاحتوائها على أكبر احتياطيات البترول والغاز في العالم. وهي منطقة في الوقت نفسه تعاني من انقسامات مختلفة المظاهر والأشكال، ومن تنمية تعرضت لانقطاعات متعددة في مسارها، بسبب تأثير النزاعات والصراع العربي الإسرائيلي والتنافس العالمي على ثرواتها، إضافة إلى الاضطرابات والحروب الأهلية داخل بعض الدول، وتأثير الخلافات بين الدول العربية نفسها، وتراجع العمل العربي المشترك إلى حدّ الفشل، في الوقت الذي ما زالت الأجندات ومشاريع التغيير للقوى العالمية والقوى الإقليمية تتدافع بقوة نحو المنطقة، وتحاول وضع أوتاد فيها لتحقيق

* كلمة في تقديم محاضرة للدكتور أنور الخفش بعنوان «خرائط الشرق الأوسط الجديد والمسارات المتوقعة»، في مقر منتدى الفكر العربي، الأحد ٢٠١٧/٨/٦.

أهدافها، فيما العرب والمسلمون يفتقدون مشروعهم المشترك للتغيير والنهوض، الذي يحفظ للأمّة هويتها وكيانها ومستقبل أجيالها.

دائماً أقول: إذا لم تكن لديك خطة فستصبح جزءاً من خطة الآخرين، والخطة هي تفكير وتدبُّر واستشراف بمنهج علمي؛ أي إنه إذا لم يكن للفكر ومؤسسات الفكر والمفكرين دور في كل ذلك، فلا معنى للقول الذي يُتَّخذ شعاراً بلا مضمون.

إننا بحاجة إلى إعادة النظر في كثير من التوجهات والممارسات التي ما زالت تدفع باتجاه الفردانية وتُقصي العمل الجماعي المشترك، وبحاجة أيضاً إلى الحوار القائم على هدف الوصول إلى صيغ تنقذ أبناء الأمّة ودولها من الانعزال والتقوقع واليأس، وبالتالي التأسيس لعمل عربي مشترك جديد يحقق معادلة المصالح الوطنية واحترام السيادات والخصوصيات، وتشكيل تفاعل منتج بين مكونات الأمّة ومصالحها العليا المشتركة.

لا يمكننا نحن العرب أن ننعزل عن بعضنا بعضاً، ولا يمكننا كذلك أن ننعزل عن العالم في عصر يتجه في مسارات التعاون الدولي والتشبيك والتنسيق على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية، لكن أيضاً لا نستطيع أن نثبت أقدامنا في ظل التنافس الدولي دون أن تكون لنا قوة فكر، وقوة مبادرة واتخاذ قرار، وقوة عمل نحو أهداف واضحة ومحددة.

ملامح الشخصية الوطنية الأردنية*

عندما نتحدث عن الشخصية الوطنية، فإننا نتحدّث عن نموذج عربي التكوين، مرتبط بهويته العروبية والإسلامية الحضارية والثقافية. وقد أعطته الجغرافيا التاريخية بحكم موقع الأردن عمقاً في التفاعل مع ثقافات وحضارات عالمية عرفتها المنطقة أو مرَّت بها.

ثم إن أحداث التاريخ، وخصوصًا خلال فترة المئتي عام الأخيرة أوجدت ظروفاً دقيقة وحاسمة، عبَّرت عن معدن هذه الشخصية وأصالة تكوينها. وحين نصف الشخصية الأردنية بأنها شخصية نهضوية بنّاءة وإيجابية، طامحة إلى التحرر والاستقلال والتقدم، فإننا لا نغالي وإنما نتحدث عن وقائع مشهودة تاريخياً، منها ثورة الكرك ضد السلطات العثمانية عام ١٩١٠، وقبلها ثورة الشوبك عام ١٩٠٥، وقبل ذلك بعقود، عام ١٨٣٤، المواجهة التي حدثت بين أهالي الكرك وجيش إبراهيم باشا القادم من مصر لمطاردة الثائر النابلسي قاسم الأحمد الذي التجأ إلى زعيم الكرك حينذاك إبراهيم الضمور الغساني وقدم له الحماية رافضاً تسليمه.

وبعد ذلك مساهمة الأردنيين المعروفة في الثورة العربية الكبرى حتى وصول جيش الثورة بزعامة الأمير فيصل بن الحسين إلى دمشق، وإعلان أوّل دولة عربية مستقلة في العصر الحديث (١٩١٨-١٩٢٠)، وكفاحهم إلى جانب إخوانهم من أهالي بلاد الشام لاستعادة هذه الدولة العربية، التي قضت عليها

* كلمة في تقديم محاضرة لدولة الدكتور معروف البخيت، رئيس وزراء الأردن الأسبق، بعنوان «محطات من تطور الشخصية الوطنية الأردنية»، في مقر منتدى الفكر العربي، الأحد ٢٠١٧/٨/١٤.

اتفاقية سايكس- بيكو واتفاقيات القوتين العظميين في ذلك الحين؛ بريطانيا وفرنسا، لتقاسم النفوذ الانتدابي في المنطقة، وما قدمه الأردنيون من تضحيات ومواقف وطنية وقومية منذ انكشاف المؤامرات الاستعمارية مع نهاية الحرب العالمية الأولى، والنكث بالعهود المقطوعة من بريطانيا لقائد النهضة العربية الشريف الحسين بن علي في دولة عربية واحدة مستقلة تضم بلاد الشام والحجاز والعراق، وبدء تنفيذ وعد بلفور لمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين، وما تبع ذلك من حروب وصراعات بين العرب وإسرائيل.

وفي الوقت الذي كانت تبدو فيه صورة القضية الفلسطينية غائبة في المشهد العربي، بقي الأردن وقيادته الهاشمية متمسكين بمركزية هذه القضية ومحوريتها والدفاع عن الحقوق العربية الفلسطينية، وفي مقدمتها القدس ومقدساتها.

لقد قدر للأردنيين أن يكونوا في قلب الحدث القومي دوماً، ومنذ مطالع القرن العشرين، ومع أن الأردن – بحدوده السياسية الحالية - لم تكن قد تشكلت فيه الدولة الحديثة بعد، إلا أن كيانه الوطني عبَّر عن نفسه بوضوح. وما عرفناه في الأردن الحديث من تقديم للشأن القومي في كثير من الحالات هو جزء من الشخصية الأردنية، وليس مسألة عارضة.

لقد تمازجت مبادىء الهاشميين ورسالة الثورة العربية الكبرى ومكونات الشخصية الوطنية في هذا البلد، لتشكل نموذجاً ومرتكزاً للقضايا العربية على مختلف الأصعدة. وإذا كان الأردن يُعد بلداً صغيراً بالمساحة نسبياً، قليل الموارد والإمكانات، فإن دوره العربي والإقليمي والعالمي يتجاوز بكثير هذه الإمكانات المادية، ويتصف بالريادة سواء في علاقة الحكم بالشعب وتأكيد التنوع في إطار الوحدة عملياً في النسيج الاجتماعي، أو في إدارة الموارد (بحيث أصبح الأردنيون خبراء في إدارة النُدرة)، وكذلك في علاقاته المتميزة بالعالم، القائمة على الاحترام والتفهم والتفاهم، ومشاركته في كل ما يخدم قضايا السلم العالمي والتفاهم الإنساني.

مستقبل الخريطة السياسية والاجتماعية العربية *

هناك الكثير من التحليلات ووجهات النظر المتشعبة الاتجاهات حول مستقبل خريطة المنطقة، وهناك أيضاً أحاديث عن سايكس- بيكو آخر أكثر سوءاً من سابقه منذ مئة عام، وأحاديث عن دول تلاشت ودول أخرى تتحول أو تحولت عملياً إلى دويلات وكانتونات، عدا الكثير من المواقف والتصريحات والتكهنات لدى أوساط إقليمية ودولية باتجاه ما ستؤول إليه أوضاع الأزمات والنزاعات القائمة حالياً من تغيّرات على الأرض وفي طبيعة التقسيمات والتحالفات المقبلة والخريطة القادمة.

المشهد بحد ذاته ضبابيّ ومتشابك إلى حد كبير، وهناك أجندات ومشاريع إقليمية ودولية تتنافس وتتعاون في الوقت نفسه على رسم تلك الخريطة، وبرز لاعبون على الساحة من غير الدول لديهم الأموال والأسلحة والخطط، واستطاعوا أن يوجدوا حالة من الاحترابات الدموية والعنف والصراعات العرقية والمذهبية والطائفية، التي بدأت معها ما سماه البعض «تحرُّك الحدود الجغرافية» وفق مؤشرات هذه الصراعات.

كل ذلك يدعونا إلى طرح السؤال: أين نحن العرب من كل هذا؟ هل الآخرون إقليمياً ودولياً يعملون في منطقتنا ونحن ننتظر؟ ما هي إمكانات ألا نكون جزءاً من خطط الآخرين ونخطط لمستقبلنا بأنفسنا؟

---

* كلمة في تقديم ندوة حوارية بعنوان «تحولات الخريطة السياسية والاجتماعية العربية» للأستاذ م. جواد الحمد، ود. نادية سعد الدين، والتي عقدت في مقر منتدى الفكر العربي، عمّان؛ الثلاثاء ٢٠١٦/٨/٩.

السؤال في وسط الأزمات دائماً ما يكون صعباً، لكنه ضروري، والبحث عن طريق وسط هذا الضباب ربما أصعب، لكن لا بد منه حتى لا يختار لنا الآخرون طريقاً هو في النهاية يخدم مصالحهم ويؤدي بنا إلى الضياع والتلاشي.

إنَّ دور مؤسسات الفكر والمثقفين أن يستمروا في طرح السؤال وإجراء التحليل، وفي المحاولة من أجل الفهم وبلورة الرؤية والتوعية.

ينبغي أن ندرك أن القوى الكبرى في العالم بدأت منذ سنوات تعيد هيكلة العلاقات بينها على أساس مبدأ التعاون والمصالح المشتركة، وفي الوقت الذي شهد فيه العالم تحولات استراتيجية على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وصعود قوى عالمية جديدة، دخلت المنطقة العربية في منعطف من الأزمات والاضطرابات الداخلية، أنتجت حالة من الضعف الداخلي والتراجعات الخطيرة، تحولت مع حالة عدم التوافق في مجمل النظام العربي، إلى كتلة من الفوضى والتخبط، أصابت الاستقرار والأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأعاقت جهود التحديث والإصلاح، والأخطر زيادة التباعد بين أجزاء الوطن العربي، وتفشي عوامل التشرذم والفُرقة.

عندما نقول إنه مع هذا التراجع والانحدار، يمكن أن تلوح لنا بعض الفرص في الأفق لاستعادة المبادرة العربية في انتشال الأمّة من هذا الغرق، فإن الأمر ليس محض تفاؤل أو مثالية، وإنما محاولة للبحث عن الكيفية التي تمكننا من استثمار الفرص وبعث الأمل، وتوفير الشروط الموضوعية لتجميع الإمكانات، وتصحيح المسارات، وتعزيز المصالح العربية المشتركة، التي هي مصالح الشعوب العربية أولاً وآخراً، وأساس كيان الأمّة وبقائها.

مسؤولية الفكر ومستقبل العرب والقضية الفلسطينية*

تفرض تطورات الأحداث والمتغيرات في مساراتها على مستوى المشرق العربي، جهوداً مضاعفة على مراكز الفكر والدراسات في البحث والتحليل والاستشراف. كما أن تلاحق هذه التطورات وتداخلها على الصعيدين الإقليمي والدولي يجعل من إعادة ترتيب الأولويات في الرصد والعمل البحثي مسألة ملحّة وضرورية، تقتضي سرعة الاستجابة، لكن ليس على حساب الوضوح والشمولية، ودون أن ينفلت زمام الموضوعية والعقلانية في التحليل عن معطيات وحقائق لها أسانيدها وشواهدها من الواقع المنظور والملموس.

إن الانفصام بين الفكر والواقع هو بحد ذاته أحد مظاهر التفكك التي تتجاوز الأطر النظرية لتشكّل مظهراً من مظاهر الأزمات الكبرى في التاريخ الحي. ومن هنا فإن تجارب الشعوب والأمم في مواجهة عواصف التحديات وتجاوز منحنيات التشتت وتيارات الانقسام والتشرذم، تؤكد على دور الفكر في التأسيس لمنطلقات النهوض نحو المستقبل، وإضاءة سبل السير نحو بر الأمان والاستقرار، والاحتماء بمنجزات حكمة الفكر، وإحكام التخطيط ودقة العمل.

لقد لخصت كلمة سمو الأمير الحسن بن طلال في الحلقة النقاشية لمنتدى الفكر العربي (الثلاثاء ٢٠١٨/٢/٢٠) حول «مستقبل القضية الفلسطينية في إطار المشرق العربي»، هذه التوجهات، في حديثه عن دور الشباب العربي، عدّة المستقبل وعتاده، في التفاعل مع التحديات الحقيقية التي تواجه الشعب الفلسطيني، من خلال

* مقال نُشر في صحيفة «الرأي» الأردنيّة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٥.

الدعوة إلى تأسيس مرصد متخصص بالشؤون الفلسطينية، بمعنى التعامل معرفياً مع الأحداث والوقائع وصناعة «حالة متقدمة من التفاعل» غير محصورة بيوميات الأحداث الآنية، وإنما هي حالة تستمد قوة تأثيرها وفاعليتها من الاستناد إلى تراكم معرفي قائم على النظرة إلى الماضي كمقدمة للمستقبل، والتفكير في كيفية تأمين مستقبل الأجيال القادمة على أرضية من القيم السليمة التي يحكمها التفاؤل لا جلد الذات أو العدمية.

وضمن الإطار المشرقي العربي، فإن المعني بالتأطير هنا هو التكامل بين دول الإقليم على أساس المشتركات في العوامل، التي تفرض بدورها التكاملية، كما تمهد للتعاون من أجل التصدي لتحديات يعاني منها الجميع وهي بطبيعتها ممتدة التداعيات وتشمل الجميع، ولا تستثني طرفاً على حساب طرف آخر، وفي مقدمتها مكامن القصور التنموي، وندرة المياه، والنقص في الطاقة، وموجات اللجوء والنزوح البشري نتيجة الصراعات الدامية والحروب المستمرة في المنطقة.

ولعلنا ونحن نتناول موضوع «مستقبل القضية الفلسطينية» في إطارها المشرقي نؤشر على ملامح مرحلة تاريخية عمرها حوالي مئة عام من الصراع، والعنف بمختلف أشكاله، والمتغيرات الدراماتيكية، وألوان المعاناة التي شهدها المواطن العربي في هذه المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإننا نستشرف الآتي بوتيرةٍ سريعة عبر ما يتردد عن تغيير الخرائط والتحالفات واتجاهات الحلول، وما يدور حول صفقة القرن القادمة، إلى جانب مشاريع القوى الإقليمية والدولية وتأثيرها الذي نعرفه.

وإذا كانت القضية الفلسطينية وما مرَّت به من تحولات، ما تزال قضية العرب المركزية، وقضية الشرق الأوسط؛ بل والعالم كلّه، بأبعادها السياسية والأمنية والقانونية، ومن قبل الأبعاد الحضارية والإنسانية المتعلقة بالحقوق والأرض والموارد، فإن معادلات (الحل) في الأفق المنظور لا يبدو أنها تراعي أياً من تلك الأبعاد أو الحقوق الفلسطينية والعربية، لأنها مُصاغة لتخدم أجندات صانعيها والقوى التي تقف خلفها.

لقد انتهجنا في منتدى الفكر العربي أن نركز على الحوار الفكري والتحليل الهادىء الرصين للمجريات، وتبادل وجهات النظر، دون ملاحقة تتركز على يوميات السياسة وردود الفعل الآنية، لأننا نسعى إلى بلورة رؤية فكرية تُعين على التشخيص الدقيق ما أمكن، وتقدير الموقف وفق معطيات تفضى إلى قدر معقول من الدقة والموضوعية.

وعلى هذا الأساس تم اختيار المحاور الستة لهذه الحلقة النقاشية عن القضية الفلسطينية، ابتداء من الماضي بوصفه المقدمة للحاضر والمستقبل، سواء في الجانب التاريخي أو السياسي، ثم دراسة التباينات الاقتصادية والاجتماعية في إطار المشرق العربي، انتقالاً إلى مقومات العلاقة المستقبلية الأردنية الفلسطينية ومحدداتها، وهي العلاقة التي تشكل مفصلاً أساسياً في الحاضنة العربية والإسلامية لفلسطين؛ القضية والشعب والمصير، ثم المصير المؤسسي العربي والإسلامي في القدس، وقضية اللاجئين، وقضايا الطاقة والمياه والبيئة الإنسانية من خلال تقييم مدى الالتزام باتفاقية السلام من حيث البُعد المكاني والبُعد الإنساني والموارد.

إن نتائج هذه الحلقة تؤكد من جديد أن الترابط الأردني الفلسطيني يعدّ شرطاً من شروط إقرار السلم والاستقرار في المنطقة، فلا معنى للسلام من دون الفلسطينيين، ولا سلام أيضاً من دون الأردن، مما يحتم استمرار التنسيق والتعاون بين الجانبين، واستمرار دور الأردن التاريخي منذ بدايات النهضة العربية في الدفاع عن الحقوق العربية والفلسطينية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتثبيته على أرضه، واستعادة حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، وإنهاء الاحتلال.

وفي هذا السياق تفعيل الوسائل الدبلوماسية والقانونية في المحافل الدولية لإبقاء القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية قضية ضمير حيّة، وتعزيز الصمود العربي المقدسي بكافة الطرق، ودعم الوجود العربي في المدينة المقدسة، بما في ذلك إبقاء التواصل مع مواطنيها العرب على وتيرة عالية معنوياً ومادياً، والعمل على إنماء الموارد العربية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية فيها، والوقفية أيضاً.

وفي نطاق هذه الندوات عُقدت ضمن برنامج «القدس في الضمير»، الذي يتبناه المنتدى ويرعاه سمو الأمير الحسن بن طلال العديد من الأنشطة، كان من أهمها: ندوة «القدس وأوقافها: مستجدات الأوضاع القانونية والإنسانية والديموغرافية»، وإطلاق كتاب «الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس» (٢٠١٥/٤/٢٠)، وندوة «الأوقاف الدُّريّة في القدس الشريف» (٢٠١٦/١١/١٧).

كما أصدر المنتدى بياناً حول الاعتداءات الإسرائيلية على القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية (٢٠١٥/٩/١٥)، و«نداءً من أجل القدس» أدان منع المسلمين من الصلاة في المسجد الأقصى وإغلاقه من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي (٢٠١٧/٧/١٥)، وكان آخر ما أصدره نداء إلى الإدارة الأمريكية حذر فيه من تبعات الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل وقرارها نقل السفارة الأمريكية إليها (٢٠١٧/١٢/٥).

إن تكوين نظرة علمية عربية نحو مشكلات التنمية بهدف الإسهام في صياغة نظام عالمي جديد قائم على أسس عادلة ومتكافئة، هو أحد أهداف المنتدى الذي يتمثل في بناء الجسور بين الفكر وصناعة القرار والمجتمع المدني. وقد عبَّر الإنتاج الفكري للمنتدى، من مؤتمرات وندوات ولقاءات ودراسات، عن هذه الأهداف والتوجهات، وجسدها في مبادىء عملية ومواثيق أطلق منها: «الميثاق الاجتماعي العربي» (٢٠١٢)، و«الميثاق الاقتصادي العربي» (٢٠١٥)، وسيطلق خلال الفترة القادمة «الميثاق الثقافي»، ثم «السياسي» و«البيئي».

وإن تراثنا الفكري، والمخزون القيمي الأخلاقي لدينا، وفي ظل الظروف المضطربة التي عانت منها الأمة على مدى سنوات وعقود ماضية، يدعواننا إلى إعادة النظر في أسباب مشكلاتنا على مختلف الصعد بنظرة مستشرفة لا متقهقرة إلى الوراء حينما نتحدث عن مفهوم النهضة، وإلى إعطاء ميزة «التفكير خارج الصندوق» دورها في فتح الآفاق من جديد لحياة أفضل في هذا المشرق العربي تقوم على الفهم والتفهم والتفاهم، وعلى النزعة الإنسانية الحرّة، واستكشاف مكامن بناء الإنسان العربي الجديد وتخفيف معاناة المجتمعات العربية إلى أقصى حدّ ممكن.

الباب الثالث

في الأفق الإقليمي والدولي

تعاون كوريا والشرق الأوسط *

ظلَّ سموّ الأمير الحسن مبادراً منذ سنين طويلة سابقة إلى الدعوة للحوار والتعاون بين منطقتنا وشرق آسيا، انطلاقاً من رؤية شموليّة عبر قطرية وعبر إقليمية؛ بل عبر قاريّة، لتضييق الفجوة الآخذة بالاتساع بين الجنوب والشمال في عالم اليوم، بسبب النظام الاقتصادي والسياسي الدولي المعاصر، مما يؤكد ضرورة الحوار وتفعيل التعاون بين الجنوب والشمال، وأيضاً وبالأهمية نفسها بين الجنوب والجنوب، من أجل عالم إنساني أكثر عدلاً واستقراراً، يستطيع مواجهة التحديات الرئيسية للبلدان النامية والناهضة، من خلال تبنّي جدول أعمال مشترك يعالج جملة تداعيات تفرضها تحديات الواقع الدولي.

إن هذه الرؤية التي يتبناها منتدى الفكر العربي منذ تأسيسه في بدايات ثمانينات القرن الماضي، أنتجت سلسلة طويلة من الحوارات العربية مع النخب الفكرية في الشرق والغرب على السواء، بما في ذلك - وبشكل رئيسي - منطقة شرق آسيا التي تمثل العلاقة مع بلدانها، والاستفادة من تجاربها في التنمية المستدامة، نموذجاً لحوار الحضارات والثقافات وبناء الجسور بين الشعوب، فضلاً عن التواصل القارّي بين هذا الشرق الآسيوي وغربه، الذي شهد عبر التاريخ -وما يزال- أشكالاً مختلفة من العلاقات ضمن البُعد الاستراتيجي للاستقرار والأمن الإنساني وتداعياته في القارة ككل بشكلٍ خاص، وفي المحيط العالمي عموماً.

* كلمة أُلقيت باللغة الإنجليزية من قبل د. نبيل الشريف بالنيابة عن المؤلف في افتتاح المنتدى الثاني عشر لتعاون كوريا والشرق الأوسط، سيول/ كوريا الجنوبية؛ ٢٠١٥/١٠/٢٦، الذي عقده معهد جيجو للسلام بالتعاون مع وزارة الخارجية الكورية ومنتدى الفكر العربي.

في هذا السياق، فإن كوريا الجنوبية، البلد والشعب والتجربة، تمثل لنا في المنطقة العربية محوراً رئيسياً في تعظيم المشتركات وإغناء التعاون والتبادل، ليس على المستوى الاقتصادي والتجاري فحسب، وإنما على جميع المستويات التي تتشكّل عبرها ثقافة العمل والإنتاج وبناء الإنسان وتنمية المجتمع.

في لقائنا الماضي بعمّان (المنتدى الحادي عشر لتعاون كوريا والشرق الأوسط؛ ديسمبر ٢٠١٤) استأثر الجانب المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين كوريا والعالم العربي بنصيب واضح من النقاش والأوراق المقدمة، كون الاهتمام العربي في جزء كبير منه يعود إلى التطلع للاستفادة من التجربة الآسيوية التنموية، وتجربة كوريا بالذات التي تحتل المرتبة الثالثة عشرة عالمياً في حجم اقتصادها، وبالتالي تحتل مكانة هامة ضمن مجموعة الدول الاقتصادية الكبرى في العالم G20، فضلاً عما لكوريا من إنجازات في التخطيط الاستراتيجي للتقدم اقتصادياً وتكنولوجياً وصناعياً، وإصلاحات هيكلية أثبتت فاعليتها، وتأهيل للموارد البشرية، وغير ذلك.

لا شك في أن وصف التجربة الكورية بالمعجزة الاقتصادية التي تحققت بعد النهوض من دمار حرب طاحنة (في بداية الستينات)، يدعونا نحن العرب إلى مضاعفة الاهتمام بمصادر غنى هذه التجربة، وبالتالي توسيع آفاق الشراكة والتعاون مع كوريا الصديقة، وإجراء المزيد من البحث والحوار والتحليل حول تأثيرات التحديات الإقليمية، وفرص وتحديات التعاون الاقتصادي، ومن ثم بناء مستقبل أفضل للجميع.

من هنا، نأمل أن نخرج برؤية مشتركة للخطط والوسائل الأفضل التي يمكننا من خلالها تحقيق شعار «شراكة من أجل السلام والازدهار لشعوبنا».

وإذا كانت المنطقة العربية تمرّ باضطرابات في بعض بلدانها وأزمات تجاوزت حدودها، وبدأت تهدد مصالحها ومصالح الشركاء في العالم، مثل

اللجوء والتهجير القسري، وبروز تنظيمات الإرهاب والعنف، والصراعات الإثنية والطائفية، وكذلك قضية فلسطين، وتعطيل المفاوضات المتعلقة بالعملية السلمية والاعتداءات المستمرة على الأماكن المقدسة من جانب الاحتلال الإسرائيلي، والنهج العدواني العنصري الذي تنتهجه ضد المواطنين الفلسطينيين، والإفراط باستخدام القوة ضد المدنيين وحقوقهم المشروعة ... فإن كل هذا وغيره يدعونا إلى دراسة الأسباب مع النتائج، ضمن عملية معرفية متكاملة.

إنّ تحليل هذه القضايا يوضح لنا الترابط بين الاقتصاد والسياسة في كثير من الجوانب المنظورة وغير المنظورة. وينبغي ألا ننسى أن ما يسمى «الربيع العربي» بدأ بمطالب اقتصادية وحقوق مدنية إصلاحية قبل أن تختطفه تيارات التسييس وأجندات جماعات التطرف والإرهاب، والتحريض الإعلامي على التفتت والتشرذم، وبالتالي فإن هذه الجماعات وجدت مع انتشار البطالة بين الشباب بيئة مناسبة لطروحاتها.

وقد أشار «الميثاق الاجتماعي العربي»، الذي أعلنه منتدى الفكر العربي في العام (٢٠١٥)، إلى أن أقطار العالم العربي ستحتاج أكثر من ١٠,٠٠٠ فرصة عمل سنوياً لكل مليون من السكان، واستثمارات تتعدى ٢٥٠ مليار دولار سنوياً للإيفاء بمتطلبات الداخلين الجُدد إلى سوق العمل. كما أنه يوجد أكثر من ٢٠ مليون لاجىء ومقتلع من وطنه ومُهجّر في العالم العربي، إما داخل دولته أو في دول مجاورة.

إن نظرتنا إلى الحلول للكثير من مشكلات القصور التنموي (كالفقر، والمديونية، والبطالة، والفئات المهمشة، وتنمية الأرياف والبوادي، وضعف الحوكمة، والإصلاح الإداري، والمشاريع الإنتاجية، والمعرفة التكنولوجية، والمياه، والطاقة، والبيئة)، لا تنحصر في مجموعة أقطار يمكنها، على مستوى قطري

فقط، معالجة هذه المشكلات، لأن مثل هذه التحديات تفوق قدرات أي قطر على مواجهتها بصورة منفردة، مما يفرض ضرورة التكامل والتعاون بين الجميع عربياً وإقليمياً، ضماناً لسلامة مصالح الشعوب وفرص تقدمها.

ومع كل هذا، فإن العالم العربي بما يمتلك من ثروات النفط والغاز، وغيرها من الثروات الطبيعية، وإمكانات التبادل التجاري وفتح الأسواق، ما يزال مؤهلاً كشريك اقتصادي فاعل. وإذا اتخذنا من العلاقات المتينة واتفاقيات التعاون بين كوريا وكلٍّ من الأردن والإمارات مثلاً، فإنه يمكننا وَضْع تصوّرات قابلة للتطبيق على نحو موسع مستقبلياً في التخطيط والبناء المؤسسي، والتدريب والتأهيل واكتساب الخبرات التقنية والفنية للمشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن تشجيع الاستثمارات والسياحة، ودعم الصناعات التمويلية، ومجالات أخرى كثيرة.

إلى جانب ذلك، فإن للتبادل الثقافي أيضاً أهمية موازية وتأثيراً مُساناً في توثيق الروابط بين الشعب الكوري الصديق والشعوب العربية، والتعرف إلى السمات الإنسانية المشتركة، التي ستعطينا المزيد من الحوافز للإسهام في العمل معاً من أجل تحقيق ما نطمح إليه من سلام عالمي يشمل الجميع على قدم المساواة، ويعود بالخير عليهم.

حول الأزمات الراهنــة في العــالم*

الشمولية في الطرح، هي النهج الأفضل في تناول أزمات منطقتنا والوطن العربي والعالم الإسلامي، ومن ثم العالم ككل. هذا العالم الذي كما يتباين ويختلف بثقافاته وحضاراته وأفكاره والأحداث الحاصلة فيه، إلا أنه متصل من جهة التأثيرات بين مختلف أجزائه، نتيجة تلك الأحداث وطبيعة العلاقات الدولية والنظام العالمي في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، ونتيجة أيضاً لهذه الثورة المعلوماتية والمعرفية والاتصالية التي نعيشها.

إن أي نظرة إلى مستقبل أجيال أمّتنا الإسلامية، وثقافتنا العربية، لا بد أن تأتي ضمن رؤية شمولية للمستقبل العالمي، فنحن لا نحيا وحدنا على هذا الكوكب، ولنا من ركائز حضارتنا مصادر قوّة، تتطلب منّا جميعاً أن نتعاون لاستعادتها، وأن نُحسن استثمارها والاستفادة من تجاربنا التاريخية وتجارب الآخرين، في مواجهة مجمل التحديات التي تفرض نفسها علينا، وأن نفعِّل روح المبادرة في إيجاد الحلول لأزماتنا، حتى لا تبقى الحلول بأيدي الآخرين ووَفْق أجنداتهم أو مصالحهم.

لقد دعا هذا المنتدى دوماً من خلال رسالته - ومنذ تأسيسه قبل خمسة وثلاثين عاماً - إلى تجسير الفجوة بين المفكّرين وصانعي القرار، وإلى العمل الموصول لحوارات عربية- عالمية، وحوارات عربية- عربية، وكانت التنمية بمفهومها الواسع في مقدمة اهتماماته كمدار بحث ومعالجة؛ بما يُساهم في

* كلمــة في تقديم محاضرة للدكتور حارث سيلايجيتش رئيس البوسنة والهرسك السابق، والتي عقدت في مقر منتدى الفكر العربي، عمّان؛ الأربعاء ٢٠١٦/٣/٣٠.

صياغة النظام العالمي، ويضع العلاقات الدولية على أُسس عادلة ومتكافئة، ويخدم كل أشكال التعاون والتكامل بين الوطن العربي ومجموعات الدول الأخرى، وبخاصة الدول الإسلامية والدول النامية، التي تجمعنا بها مصالح مشتركة، عدا المشتركات الحضارية والثقافية ذوات المنبع الواحد، وبالتأكيد المصير المستقبلي المشترك في التقدم والنهوض.

إن العرب والمسلمين هم أول ضحايا الإرهاب الذي يضرب في مواقع متعددة مهما كان مصدره، لأنه يهدد هويتهم الحضارية، ويسعى إلى تفرقتهم وتمزيق أوصالهم والقضاء على وجودهم وحقوقهم في المساهمة ببناء الحضارة الإنسانية، وفي استثمار تنوعهم الثقافي والعرقي، وبقدر ما للحرب على الإرهاب من جوانب عسكرية وأمنية، فإنها حرب فكرية أيضاً تحتاج إلى تدعيم وسائل المواجهة تجاه محاولات تشويه صورة الإسلام، واستعادة المبادرة للحيلولة دون خطف الإسلام ليصبح غطاءً لإرهاب وممارسات باسمِه، لا يقرّها الدين والأخلاق والضمير، وهو براء منها.

ونحن في عالمنا الإسلامي أجدر بأن نجعل من الأزمات والتحديات فرصًا لتجاوز التعقيدات والبناء على الإيجابي من مكامن القوة وفي اكتشاف الحلول ومعالجة الانكسارات، بتعميق الحوار بين أتباع المذاهب والأديان، أو الحوار مع الغرب، وأن نعمل معاً على «استعادة المبادرة، كما أكد مراراً سموّ الأمير الحسن بن طلال المعظم، تحقيقاً لمبدأ تلاقي الحضارات وكرامة الإنسانية.

العلاقات الإسبانية العربية والصداقة الإسبانية الأردنية*

يرتبط العالم العربي وإسبانيا بعلاقات تاريخية وحضارية عميقة كما هو معروف. لقد ظلّ هذا التراث المشترك من الثقافة يغني الحضارة الإنسانية، ويؤكد قيم الحوار والتفاهم في إقامة نموذج جيد لعلاقات الجوار في الإطار الدولي.

إن الاعتزاز المشترك للعرب والإسبان بالمساهمة في الحضارة والفكر، أسَّسَ لاحترام متبادل بين الجانبين، والتقاء في كثير من المواقف المعتدلة التي تخدم مصالح شعوبهما، وكذلك السلم والاستقرار في الإقليم المتوسطي والعالم المعاصر.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الأردن وإسبانيا، فهي علاقات متميزة ولها تاريخ طويل. لقد بدأت دبلوماسياً بعد استقلال الأردن عام ١٩٤٦ بفترة قصيرة. وكانت إسبانيا من أوائل الدول التي زارها الملك المؤسِّس عبد الله الأول ابن الحسين في ذلك الوقت. وكما أن العلاقات الوثيقة تجمع بين العائلتين المالكتين والشعبين الصديقين في البلدين، فإن العلاقات في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية اتسمت بالحيوية والتفاعل في مختلف مراحلها، وما تزال علاقات قوية ومتطورة نحو الأفضل.

إن التعاون الأردني الإسباني له بُعد إقليمي مهم في قضايا السلم والتنمية، وفي المسائل المتعلقة بالحوار والشراكة المتوسطية، والحوار بين أتباع الأديان والثقافات، وعلى مستوى أوسع في الرؤى المشتركة لأهداف الألفية الثالثة، ومعالجة القضايا الإنسانية، وإصلاح الأمم المتحدة.

---

* كلمة في تقديم محاضرة لسعادة السيد سانتياغو كاباناس آنسورينا، سفير إسبانيا في الأردن (سابقاً)، عُقدت في مقر منتدى الفكر العربي، عمّان؛ الأربعاء ٢٠١٦/٥/٤.

لقد منحت النظرة الإيجابية للإصلاحات والاستقرار في الأردن من جانب إسبانيا والاتحاد الأوروبي، دفعة ممتازة لهذه الجهود بقيادة الملك عبد الله الثاني. أؤكد أيضاً أننا ننظر إلى جهود إسبانيا الإصلاحية، بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بكثير من التقدير والاهتمام، نظراً لعضوية إسبانيا الفاعلة في الاتحاد الأوروبي، وكون اقتصادها في المرتبة الرابعة بين دول اليورو، وفي المرتبة العاشرة استثمارياً على مستوى العالم، إضافة إلى أنها شريك اقتصادي مهم للأردن في التجارة والسياحة والاستثمار، ولدى الطرفين اتفاقيات وبرامج مشتركة في هذه الحقول.

أجد من المناسب أن أدعو في هذا المجال الباحثين العرب إلى دراسة التجربة الإسبانية في الإصلاح الاقتصادي والمالي والتشريعي، وخططها في الحدّ من البطالة وتوفير فرص العمل.

وعلى صعيد الثقافة والتعليم، فهناك الكثير مما يمكننا الحديث عنه. ولعل الأردن من أكثر الدول العربية المشرقية التي لديها عدد وفير من خريجي الجامعات الإسبانية في تخصصات متنوعة، إلى جانب من يتعلمون اللغة الإسبانية، كما أن برامج التبادل الثقافي والمنح والبعثات للدراسات العليا ما تزال نشطة. ويجب أن أنوّه هنا إلى أن مراكز الاستشراق والمستشرقين الإسبان اهتمت بالإنتاج الثقافي والأدبي الأردني منذ أواخر الخمسينات، وقاموا بترجمته إلى لغتهم مع ما ترجموه من أعمال أدبية عربية، وما تزال مثل هذه الترجمات مستمرة، ونأمل أن تزداد، وأن يعمل المترجمون العرب أيضاً على نقل الإبداع الإسباني المعاصر إلى اللغة العربية، في سبيل المزيد من التقارب الثقافي.

يهمني أن أذكر في هذا المجال أن منتدى الفكر العربي كان أول مؤسسة فكرية عربية بادرت بتوجيه من رئيسها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن

طلال إلى التأسيس للحوار العربي الإيبيري الأمريكي منذ أكثر من ربع قرن. ونحن نعدّ لندوة علمية تربط ما بين تجربة بناء التراث الحضاري المشترك في الأندلس واستشراف فوائدها في قضايا الحوار والتنوع الفكري المعاصرة، وسنحرص على أن تكون المشاركة الإسبانية فيها من كبار العلماء والمستشرقين، لتكون هذه الندوة امتداداً لندوتين سابقتين حول الفكر الأندلسي وحوار الثقافات، شارك المنتدى في تنظيمهما بالتعاون مع مؤسسة ابن الخطيب المغربية ومؤسسة براديكما الإسبانية في فاس ٢٠١٣ وقرطبة ٢٠١٤. فضلاً عن استضافة المنتدى للمستشرق الإسباني المعروفىخوسيه ميغيل بويرتا للحديث عن موسوعة مكتبة الأندلس والإنتاج الغرناطي الجديد في الدراسات الأندلسية.

ملتقى الحوار التركي العربي *

لا شك أن المبادىء التي تستند إليها هذه المنظمة تشكِّل طموحاتٍ سامية ومشروعة لمجتمعاتنا في واقع سياسي واقتصادي واجتماعي مأزوم ما تزال منطقتُنا تعانيه، وتنعكس آثاره على امتدادها. ولا شك أننا باختيار الحوار وسيلةً لمواجهة التداعيات المترتبة على ذلك، والتمسُّك بالأساس الثقافي الحضاري والجوامع التاريخية والتراثية التي تزيد من التلاحُم الإنساني بيننا، نُسهِمُ ونحاول ما وسعنا الإسهام في بناء نموذجٍ للنهوض الشامل؛ القائم على التعاون والتبادل والتكامل، والنابع من داخل المنطقة والحاجات الحقيقية لشعوبها.

وإذا كان مطلبنا ينأى بنفسه عن التسييس، ليظلَّ خالصاً للهدف الأسمى في مضمار التنمية والسِّلم والأمن الإنساني، فإننا مطالبون أيضاً بأن نتفاكر حول مختلف الجوانب التي تؤثر في مسار العلاقات التي ننشُدها، ونتحاور حواراً معرفياً متداخل الأبعاد والآفاق، ليتسنّى لنا أن نبلور رؤانا بصورة مستوعِبة لكل ما يلمّ بنا من شؤونٍ وشجون.

نجتمعُ اليوم، والعالمُ العربي يمرُّ بمرحلةٍ دقيقةٍ وحسّاسة، تتفاقمُ فيها التحدياتُ الجِسام على نحوٍ غير مسبوق؛ يُنذرُ بأخطارِ التفتت والتشرذم واختلال الميزان القيمي في كل نواحي الحياة، مما يضع المنطقة بأسرِها أمام مصيرٍ لا يعلمه إلا الله. لكنّنا في الوقت نفسه لا نستسلم لضبابية الصورة واسودادِها؛

* كلمة أُلقيت في افتتاح ملتقى الحوار التركي العربي، المنامة - مملكة البحرين، (٧-٨/١٠/٢٠١٥).

طالما أننا قادرون على فتح منافذ أمل ومهما كانت صغيرة للحوار بين مكوّنات هذه المنطقة أولاً، وبيننا وبين العالم المحيط بنا.

نستطيع أن نتحدث عن التاريخ والماضي طويلاً، لكن سرد التاريخ في مثل هذه الأحوال لا يجدي نفعاً؛ إلا إذا اتخذنا ذلك مُحفّزاً لمخيلتنا في رسم المستقبل الذي نريد، وبالتالي استشراف إمكاناتنا لتحقيق هذا المستقبل وإعادة المنطقة إلى موقعها المعنوي في البيئة الدولية، وتمكين شعوبها من العيش الآمن المطمئن، الذي ينقلها إلى ثقافة العمل والإنتاج، واستعادة دورها في إغناء الحضارة الإنسانية.

إن الظواهر الماثلة للتحديات التي تجابهنا من إرهاب، وتداعيات اللجوء والهجرة القسرية، والصراعات المذهبية والطائفية والعرقية والفئوية، وأشكال التدخل الأجنبي المسلح، تضعنا أمام أسئلة صعبة، تُضاف إلى تلك الأسئلة التي لا تقلّ صعوبةً في القصور التنمويّ الذي تعاني منه معظم البلدان العربية، فضلاً عن قضايا الطاقة والمياه والبيئة، والفقر والبطالة. مما يعني أن مسؤولية المؤسسات الفكرية باتت تتطلب نظرة تُعيد تعريف المنطقة والإقليم على أسس التعاون الذي لا يقتصر على علاقات الجوار وحسب، وإنما أيضاً على مبدأ علاقات الشراكة والتكافؤ والتكامل تنموياً بين الأطراف. وهذه هي النظرة التي تبنيناها دائماً في رؤيتنا بمنتدى الفكر العربي لعلاقات العرب مع جيرانهم التاريخيين، والتي ينبغي أن تتشكّل وتستقرّ بما يدعم أمن شعوب الإقليم، والتبادل على أساس المساواة، ومراعاة المصالح المشتركة بينهم.

وهذه النظرة أيضاً كانت من منطلقات الحوارات العربية الإقليمية التي تبنّاها المنتدى منذ ثمانينيات القرن الماضي، وكانت من محاور لقاءات متعددة وناجحة لحوارات وصيغ من التعاون في الأنشطة المشتركة مع الجانب التركي من أبرزها خلال السنوات الماضية – وفي عهد الأمين العام السابق سعادة الأخ الدكتور الصادق الفقيه – المشاركة في الاجتماعات التأسيسية لمنظمة الحوار التركي

العربي الدولية، وكذلك تنظيم المؤتمر العربي التركي الرابع للعلوم الاجتماعية «الاقتصاد والتعليم والتنمية» في عمّان (٢٦-٢٧/١٠/٢٠١٤)، بالتعاون مع معهد التفكير الاستراتيجي بأنقرة، والذي تفضَّل برعايته والمشاركة فيه صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال – حفظه الله ورعاه – وبمشاركة أكثر من أربعين باحثاً من تركيا ومختلف البلاد العربية.

في هذا المؤتمر بادر صاحب السموّ الأمير الحسن إلى توجيه رسالة إلى المشاركين في المؤتمر، باللغة التركية، أشار فيها إلى عضوية المنتدى في منظمة الحوار التركي العربي الدولية، مؤكداً اعتزازه بما أنجز من حوارات مع الإخوة الأتراك ضمن برامج المنتدى، وبناء جسور الفهم والتفاهم بما يسهم في تطوير الجوانب الثقافية والفكرية في العلاقات العربية التركية.

تـركيــا والعــالـم العــربي *

تمرُّ منطقتنا بظروف دقيقة وحساسة تعيشها، وتحتاج بلا شك إلى تعاون الجميع من أجل إيجاد الحلول المناسبة للأزمات المتلاحقة، والتعامل مع المتغيرات السريعة وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستمرار اللقاءات بين الجيران الإقليميين، الذين يجمعهم تاريخ وثقافة ومصير مشترك.

إنّ التحديات التي تفرض نفسها على العالم العربي تؤثر على دول الإقليم حتماً، والعكس صحيح. هناك أيضاً الكثير من نقاط الالتقاء والمصالح المتبادلة بيننا وبين تركيا، والتي تساعد على بناء علاقات مثمرة لصالح الشعوب في منطقتنا، واستثمار الموارد بشكل فعال للتنمية الإقليمية، والمساهمة في ترسيخ القيم الإنسانية المشتركة.

يشجع على ذلك، بالرغم من المعاناة من مظاهر التطرف والإرهاب، والأوضاع غير المستقرة في دول مثل سورية والعراق واليمن وليبيا، أن النهج الجديد للسياسة الخارجية التركية يعمل بفعالية، وبنهج يقوم على تصفير المشكلات مع دول الجوار، وتحقيق استقرار على صعيد المنطقة، التي تعتبر جيوسياسياً بؤورة الاستقرار على الصعيد الدولي.

---

* قُدمت هذه الكلمة في اللقاء الفكري لدولة د. أحمد داوود أوغلو رئيس الوزراء في تركيا (سابقاً)، التي عقدت في مقر منتدى الفكر العربي عمّان، الأحد ٢٠١٦/٣/٢٧.

لا شك في أن الالتزام الأخلاقي في الوقوف إلى جانب الحقوق المشروعة للشعوب وإرادتها، هو أمر أساسي في مفهوم السياسة الخارجية لتركيا، وفي إنجاز المكاسب لها وللعالم العربي، بعيداً عن أي ردود أفعال أو سلوك منفرد.

إن التطور في العلاقات الخارجية يُبنى على برامج وآليات تكفل الأداء الفاعل المطلوب والاستمرار؛ بعيداً عن ردود الأفعال الآنية. من هنا، فإن دولة الدكتور أوغلو عندما تحدث في رؤيته للسياسة الخارجية التركية عن إعادة الروابط والصلات بين المجتمعات والقوميات والطوائف في منطقتنا، كان يشير إلى وجود قوة رائدة للتاريخ ينبغي استثمارها في تنمية الشعور والمصير المشترك.

إن التجربة الاقتصادية والسياسية التركية ليست نتيجة عمل دبلوماسي وسياسي فقط، فهناك الدور النشط للمجتمع المدني ومنظمات الأعمال الذي يساند سياسات الدولة في إطار تعدد الأبعاد في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية. يضاف إلى ذلك تنامي حجم التجارة التركية، والاهتمام بالبعد الثقافي والعلاقات العلمية والأكاديمية، وخاصة مع الدول العربية.

أعتقد أن هناك العديد من الجوانب التي ترتبط بالسياسة الخارجية، والتي هي ليست محددة في إطار دبلوماسي تقليدي، ولها أهميتها ومكانتها في العلاقات العربية التركية.

من المهم أن أشير إلى أن منتدى الفكر العربي - وبتوجيهات كريمة من رئيسه سمو الأمير الحسن بن طلال - كان في مقدمة المؤسسات الفكرية العربية والإقليمية التي بادرت إلى عقد حوار عربي تركي في ضوء المستجدات على الساحة العالمية وانتهاء الحرب الباردة، وتحديداً حول قضايا الاقتصاد والمياه والأمن الإقليمي، وكانت أبرز الأنشطة في هذا المجال:

- ندوة حوارية بعنوان «العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي» (١٩/٣/ ١٩٩٦) ، بالتعاون مع مؤسسة دراسات الشرق الأوسط والبلقان، ومركز الدراسات الاستراتيجية في وزارة الخارجية التركية، ومؤسسة فردريك إيبرت الألمانية.

- ندوة «قضايا المياه عربياً وإقليمياً»، التي نظمها المنتدى في عمّان، برعاية سمو الأمير الحسن بن طلال المعظم، وبالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان وجامعة البترا، خلال الفترة ٢١/٣ - ١/٤/٢٠١٠. وشارك فيها بعض المتخصصين من تركيا في مجال المياه والسياسات المائية.

- كما شارك عدد من الباحثين الأتراك في المؤتمر العلمي الدولي «الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف»، الذي نظمه المنتدى في عمّان ٢٥-٢٠١٣/١١/٢٦.

- وضمن الندوات الخاصة في أنشطة المنتدى، نُظمت بالتعاون مع جامعة البترا في عمّان (٢٠١١/١٠/٥)، ندوة بعنوان «الأبعاد السياسية للحراك التركي على الساحة العربية ودول الشرق الأوسط»، تناولت تحليل أبعاد الدور التركي في ضوء التطورات بالمنطقة، وبخاصة أحداث الربيع العربي.

- كما نظَّم المنتدى ندوة حوارية مشتركة مع معهد التفكير الاستراتيجي بأنقرة وجامعة البترا في عمّان (٢٠١٢/١٢/٢٩)، عنوانها «العلاقات العربية التركية من الحاضر إلى المستقبل»، حول الجوانب الاقتصادية والإعلامية والثقافية والتعليمية الأكاديمية ودور المجتمع المدني في التعاون والتكامل بين العرب والأتراك، من منطلق الجغرافيا الواحدة، والانتماء لحضارة واحدة والمشتركات الثقافية ومصلحة الشعبين.

- المؤتمر العربي التركي الرابع للعلوم الاجتماعية: الاقتصاد، التعليم والتنمية (في أواخر عام ٢٠١٤)، ويشارك باستمرار في اجتماعات هيئتها التنفيذية، وآخرها في البحرين حيث عُقد إلى جانب الاجتماع ندوة عن العلاقات العربية التركية، وألقى الأمين العام كلمة رئيسية في الافتتاح.

- والمنتدى عضو مؤسس في منظمة الحوار التركي العربي الدولية، التي تأسست عام ٢٠١٣. ويرتبط باتفاقيات ومذكرات التفاهم مع مراكز دراسات وأبحاث تركية، من أبرزها: معهد دراسات الشرق الأوسط/ جامعة صقريا (٢٠١٢)، ومعهد التفكير الاستراتيجي/ أنقرة (٢٠١٢)، وجامعة مرمرة/ استانبول (٢٠١٢).

حول العلاقات الهندية-العربية*

يجمع لقاؤنا بين الدبلوماسية والثقافة (أو المساهمة في الدبلوماسية الثقافية التي تعمل لصالح الجميع) من خلال أنشطة المنتدى، وقد بدأنا في هذا المسار خلال الفترة الماضية، ونحن مهتمون بأن يستمر عبر استضافة سفراء الدول العربية والأجنبية والشخصيات الفاعلة في العمل الدولي والإنساني، وإقامة نوع من الحوار بينهم وبين النخب الثقافية والفكرية في مختلف الشؤون المتعلقة بالوطن العربي والشرق الأوسط والعالم، وخاصة الدول والشعوب الصديقة التي ترتبط مع الشعوب العربية بعلاقات تاريخية وثقافية ومصالح حيوية في مجالي السياسة والاقتصاد.

لقد سبق أن استضاف المنتدى -على سبيل المثال- سفراء الولايات المتحدة، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب، وسننظم خلال الفترة القادمة لقاءات مماثلة لسفراء آخرين من دول الشرق والغرب على السواء. عدا عن اللقاءات والندوات المشتركة التي نظمناها مع مراكز دراسات ومؤسسات علمية وفكرية على المستوى العربي والإقليمي والعالمي.

من جانب آخر، نعتبر هذا اللقاءات رافداً مهماً لتحقيق أهداف المنتدى، سواء على صعيد الحوارات العربية- الدولية، أو الحوارات العربية- العربية، نظراً لما لها من أهمية في توضيح وجهات النظر المختلفة، وتبادل الآراء، بهدف الإسهام في إيجاد حلول للأزمات والقضايا التي تهمنا نحن وشركاؤنا في هذا العالم.

* قُدمت هذه الكلمة في اللقاء الفكري الذي استضاف السفير الهندي في الأردن السيد أنيل كومار تريغونايات في مقر منتدى الفكر العربي، عمّان؛ الأربعاء ٢٠١٦/٣/٩.

من هنا، فإن موضوع العلاقات العربية- الهندية هو من أهم الموضوعات للحديث حولها، ولا سيما في هذه المرحلة التي تتشعب فيها مجالات الاهتمام المشترك، اعتماداً على تاريخ حضاري عميق من روابط العلاقة مع الهند، والجوار الجغرافي. وهي عَلاقة قائمة - وما تزال - على التبادل الثقافي، والتبادل التجاري، والهجرات وحركة السكان، والقواسم المشتركة في معالجة العديد من القضايا السياسية الدولية، وتشابه التجربة النضالية ضد الاستعمار الأجنبي، وأشكال المساندة المتبادلة التي عرفها العرب والهنود بين بعضهم، خاصة ضمن إطار حركة عدم الانحياز، التي عززت علاقات الصداقة والتعاون بين الجانبين.

إن تطورات السياسة الدولية، واختلاف موازين القوى تفرض تقوية تلك العلاقات وتمتينها في مختلف المجالات، وإقامة حوار دائم بين الهند والعالم العربي، يساعد على مزيد من التفاهم والتقارب بينهما، وتنعكس نتائجه بشكل إيجابي على شعوب المنطقتين، وعلى السلم العالمي، وعلى إيجاد عمل تعاوني بينهما لكل ما يخدم أهدافهما وحماية مصالحهما، ويعالج بشكل جذري ما يمكن أن يؤدي إلى منع التأثيرات السلبية على هذه العلاقات.

تعتبر الهند اليوم قوة كبرى في عالمنا، وتحظى تجربتها التنموية بالاحترام، فهي ضمن مجموعة العشرين الاقتصادية، وضمن المجموعة النووية، ولديها نخبة متعلمة مزودة بالخبرات والمهارات والانفتاح على العالم الخارجي، كما أنها تعتبر الدولة الأولى عالمياً في تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات. وفيها أكبر عدد من المسلمين في العالم بعد إندونيسيا، وتتسم بتنوع ثقافي، وديمقراطية عريقة، وسياسة متزنة.

وتظل الهند شريكاً تجارياً مهماً للعالم العربي، وتمثل العمالة الهندية في منطقة الخليج العربي عنصراً مؤثراً في هذه العلاقات، إضافة إلى وجود استثمارات عربية في الهند، واستثمارات هندية في بعض الدول العربية. ومن شأن هذه الروابط أن تسهم في تحقيق المزيد من تبادل حماية المصالح عبر المشروعات الاقتصادية المشتركة، والاستثمار، وتكثيف الاهتمام بالمجال الثقافي الذي يضمن وجود ركائز لمناهضة الإرهاب وتجاوز المخاطر التي يسببها على استقرار الشعوب وأمنها.

الفلبيـــن والعـالـم العـربـي *

علاقة العالم العربي بالشرق الآسيوي علاقة ذات أبعاد استراتيجية ولها تاريخ عميق إنسانياً وحضارياً. لهذا قمنا في المنتدى خلال السنوات الأخيرة بتفعيل الحوارات العربية العالمية مع مؤسسات فكرية ومراكز دراسات في كل من الصين، وكوريا الجنوبية، وباكستان، وتركيا، ونأمل أن تكون لنا المزيد من الحوارات في هذا الاتجاه، وأن نعقد صلات علمية وثقافية مع مؤسسات ومراكز وجامعات الفلبين في المستقبل القريب.

وللفلبين علاقات منذ العصور القديمة بالعالم العربي، بدأت بالتجارة انطلاقاً من شبه الجزيرة العربية إلى الفلبين، والتي ساهمت في وصول الإسلام عبر التجار العرب إلى هذا البلد، وهناك هجرات لعرب ذهبوا وعاشوا في بعض الجزر الفلبينية، وسلالاتهم الأسرية ما تزال موجودة هناك. وتتميز الفلبين بأنها من أغنى مناطق العالم في التنوع الثقافي، وكذلك التنوع الحيوي في جزرها البالغ عددها ٧١٠٠ جزيرة.

أما في العصر الحديث فقد أصبحت الهجرة عكسية تجاه العالم العربي والشرق الأوسط، ضمن وجود ١١ مليون مغترب فلبيني حالياً في جميع أنحاء العالم (عدد السكان الإجمالي ١١٠ ملايين)، منهم أعداد كبيرة في بعض الدول العربية، وبخاصة الدول النفطية، وفي الأردن يبلغ عدد القوى العاملة الفلبينية حوالي ٣٣,٦٤٠ عاملاً.

---

* قُدمت هذه الكلمة في تقديم محاضرة «الفلبين والعالم العربي: قصة التجارة والهجرة والإيمان في عالم معولم» لسعادة السيدة جونيفر ماهيلوم ويست سفيرة الفلبين في الأردن، والتي عُقدت في مقر منتدى الفكر العربي، عمّان؛ الثلاثاء ٢٠١٦/١٠/٤.

بدأت العلاقات بين الأردن والفلبين في شهر مارس عام ١٩٧٦ بعد زيارة جلالة الملك الراحل الحسين بن طلال وجلالة الملكة علياء – رحمهما الله – إلى العاصمة الفلبينية مانيلا. وتتميز العلاقات الأردنية–الفلبينية بقوتها وحيويتها. وهناك حوالي ٧٠٠٠ طالب أردني درسوا في الجامعات الفلبينية، والميزان التجاري بين الأردن والفلبين بلغ في العام ٢٠١٥ حوالي ١٢ مليون دينار، وما زال الأمل أن يزداد التبادل التجاري أكثر بجهود الجانبين، ويكون هناك علاقات أوسع اقتصادياً بين رجال الأعمال في البلدين، بعد أن زار وفد من رجال الأعمال الفلبينيين الأردن العام ٢٠١٥ والتقوا بنظرائهم الأردنيين.

أود أن أشير إلى وجود اتفاقية توأمة بين مدينة مادبا الأردنية ومدينة فلبينية شبيهة بها تمّت في العام بمناسبة مرور (٤٠) عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية. وهناك اتفاقية بين وزارتي العمل في البلدين لتنظيم سوق العمل.

نحمل تقديراً كبيراً للفلبين وشعبها النشيط الذي تجاوز ما مر به من صعاب خلال العهود الاستعمارية واستطاع أن ينهض، وبخاصة في النشاط التجاري مع العالم، الذي هو مصدر الثروة الاقتصادية الأول للفلبين، إضافة إلى تحويلات الفلبينيين بالخارج التي تبلغ سنوياً حوالي ٢٩,٧ مليار دولار، ولا ننسى أن الزراعة تعتبر من الموارد الاقتصادية المهمة لهذا البلد، وكذلك السياحة.

كما نحمل التقدير الكبير لسعادة السفيرة جونيفر ولبلدها على اهتمامهم بالعلاقات مع الأردن وإشادتهم بالدور الإنساني الأردني بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في إغاثة اللاجئين السوريين، والتأييد الفلبيني لدعم الأردن في هذا المجال، والتوافق بين البلدين في مختلف القضايا المتعلقة بالسلم والاستقرار الدولي.

المؤلف في سطور

الدكتور «محمد ناصر» سالم أبوحمّور

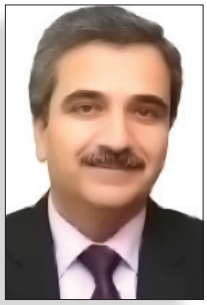

حاصل على درجة الدّكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة من جامعة Surrey في بريطانيا، وشهادة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأردنيّة، والبكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك.

تولى منصب وزير المالية، وحصل على جائزة أفضل وزير مالية في الشرق الأوسط الممنوحة لمساهمته في انتعاش اقتصاد بلده خلال الأزمات المالية المختلفة، وشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة البوتاس العربيّة، كما شغل قبلها منصب رئيس الهيئة التنفيذيّة للتخاصية.

تسلم منصب وزير للصناعة والتجارة، وأمين عام وزارة المالية، بعد أن شغل منصب مستشار لمعالي وزير المالية، ورئيساً لوحدة الرقابة المالية ونائباً لرئيس لجنة تقييم الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي، وعمل في البنك المركزي، ومحاضراً غير متفرغ في الجامعة الأردنيّة لطلبة الماجستير في الاقتصاد وأشرف على مناقشة رسائل عدد من الطلاب، كما ترأس مجالس إدارات شركات ومؤسسات متعددة في الأردنّ وبعض البلاد العربيّة.

عضو في العديد من اللّجان المختصة على المستوى الوطنيّ والإقليميّ وشغل عضوية العديد من مجالس إدارة الشركات والمؤسسات الوطنيّة والبنوك والجامعات ومراكز الدراسات؛ منها: البنك العربي، البنك الأهلي، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مؤسسة تنمية واستثمار الموارد الطبيعية، شركة مصفاة البترول الأردنية، مؤسسة ضمان الودائع، شركة مناجم الفوسفات الأردنية، مجلس أمناء الصندوق الهاشمي للتنمية البشرية ومجلس كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، ومجلس أمناء منتدى الفكر العربي، ورئيس لمجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط، ورئيس لمجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي.

من مؤلفاته وأبحاثه المنشورة: «ضريبة المسقفات في الأردنّ»، «العوامل المؤثرة على معدل خدمة الدين العام الخارجيّ في الأردنّ»، «أثر المساعدات المالية والقروض الخارجيّة على ميزان المدفوعات وعرض النقد»، «أثر عجز الموازنة العامة على الناتج القوميّ الإجمالي وميزان المدفوعات وعرض النقد»، «أدوات الدين العام الداخليّ من منظور إسلاميّ»، «استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردنّ. قياس الطاقة الضريبية والجهد الضريبيّ في الأردنّ»، «أزمة السلة الغذائية العربيّة... التحديات واتجاهات المعالجة وتوجهات الحل في الأردنّ»، «الأزمة المالية الدوليّة وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربيّ»، «الثقافة العربية وإعادة بناء المجتمع: رؤية مستقبلية»، «في المشهد الاقتصادي العالمي والإقليمي والعربي والمحلي»، «بذور التطرف والإرهاب: قراءة فكرية»، كتاب «نظرات في الفكر والتنمية والمستقبل»، عمّان، منتدى الفكر العربي، ٢٠١٨.

مطبوعات المنتدى

أولاً: سلسلة الحوارات العربية العالمية

١ - *Europe and the Arab World* (بالإنجليزية والفرنسية)
تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول، ١٩٨٢

٢ - *America and the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأمريكي الكندي، ١٩٨٣

٣ - *Palestine, Fundamentalism and Liberalism*
تقرير الحوار مع الأحرار الدوليّين، ١٩٨٤

٤ - *Europe and the Security of the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، ١٩٨٥

٥ - **العرب والصين**
مداولات الحوار العربي الصيني حول الحاضر والمستقبل، ١٩٨٦

٦ - **المقاومة المدنية في النضال السياسي**
مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي، ١٩٨٦

٧ - *Arab, Non-Violent Political Struggle in the Middle East*
المحرّرون: رالف كرو، وسعد الدين إبراهيم، وآخرون

٨ - **ديجول والعرب**
مداولات ندوة شارل ديغول في ذكرى ميلاده المئة، ١٩٨٩
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

٩ - **العرب واليابان**
مداولات الحوار العربي الياباني الأول، ١٩٨٩

١٠ - *Arab-German Relations in the Nineties*
مداولات الحوار العربي الألماني، ١٩٩١

١١ - *Arab-Japanese Dialogue II*
مداولات الحوار العربي الياباني الثاني، ١٩٩١

١٢ - *Arab-Japanese Dialogue III*
مداولات الحوار العربي الياباني الثالث، ١٩٩٢

١٣ - *Arab Immigrants and Muslims in Europe*
الحوار العربي الأوروبي الخامس، ١٩٩٣

١٤- *Ethics in Economy: Euro-Arab Perspectives*
أخلاقيات الاقتصاد: بحوث ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٣

١٥- **التنمية، السياسة الخارجية، الديمقراطية:**
ندوة عربية نمساوية، ١٩٩٥

١٦- *(Euro-Arab Seminar 1995, Amman (1995*

١٧- *(Euro-Arab Seminar 1996, Vienna (1996*

١٨- **العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٦

١٩- *The Arab World and Turkey*

٢٠- **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية** بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٧

٢١- *The Role of NGOs in the Development of Civil Society: Europe and the Arab Countries*

٢٢- **الكلفة البشرية للنزاعات**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٨

٢٣- *Human Cost of Conflict*

٢٤- *WTO Trading System: Review and Reform*

٢٥- **التعاون العربي الإيراني: المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٩

٢٦- **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٢

٢٧- **العرب والصين: آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة**
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٦

ثانيًا: سلسلة الحوارات العربيّة

١- **تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٤

٢- **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**
تأليف: أ. عبد الله بشارة، ١٩٨٥

٣- **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٤- **العائدون من حقول النفط**
مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، ١٩٨٦

٥- **الأمن الغذائي العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٦- **القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانات الفضاء**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٧- **إمكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية**
تأليف: د. محمد المقوسي، ١٩٨٦

٨- **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**
تأليف: د. علي الدين هلال، ١٩٨٦

٩- **التعلُّم عن بُعد**
مداولات ندوة «**التعلُّم عن بُعد والجامعة المفتوحة**»، ١٩٨٦

١٠- **الأرصدة والمديونية العربية للخارج**
مداولات ندوة «**السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية**»، ١٩٨٧

١١- **العنف والسياسة في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٧

١٢- **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٧ (طبعة ثانية ١٩٩٧)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

١٣- **الإنتلجنسيا العربية**
مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٤- **الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية**
مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٥- **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٦- **النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٧- **آفاق التعاون العربي في التسعينات**
مداولات ندوة، ١٩٩١

١٨- **نحو تأسيس نظام عربي جديد**
مداولات ندوة، ١٩٩٢

١٩- **التنمية البشرية في الوطن العربي**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٣

٢٠- **اتفاقية غزة - أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة**
مداولات ورشة عمل، ١٩٩٣

٢١- **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية**
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٤

٢٢- *Academic Freedom in Arab Universities*

٢٣- **الجامعات الخاصة في الدول العربية**
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٥

٢٤- **الغزو العراقي للكويت: الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة**
مداولات ندوة، ١٩٩٦

٢٥- **مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة**
تأليف: د. علي أومليل، ١٩٩٨

٢٦- **التصوّر العربي للسلام**
مداولات ندوة، ١٩٩٧

٢٧- **تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي**
تحرير: د. عبد الرحمن صبري، ١٩٩٩

٢٨- **النظام العربي. . . إلى أين؟**
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٢٩- **أسواق النفط والمال. . . إلى أين؟**
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣٠- **حل النزاعات العربية بالطرق السلمية**
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣١- **تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٣٢- *Domestic Energy Politcies in the Arab World*

٣٣- **آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية**
مداولات ندوة، ٢٠٠١

٣٤- **الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية**
مداولات ندوة، ٢٠٠٢

٣٥- **الخطاب العربي: المضمون والأسلوب**
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٦- **أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين**
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٧- **الشباب العربي وتحديات المستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٤

٣٨- **الوسطيّة بين التّنظير والتّطبيق**
مداولات ندوة، ٢٠٠٥

٣٩- **الفكر العربيّ في عالم سريع التّغير**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٠- **الشباب العربي في المهجر**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٧

٤١- **دولة السّلطة وسُلطة الدولة**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٢- **المرأة العربيّة: آفاق المستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٨

٤٣- **المواطَنة في الوطن العربيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٤- **نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابيّ العربيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٥- **القدس في الضمير**
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٦- **الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٧- **قضايا المياه: عربيًّا وإقليميًّا**
مداولات ندوة، ٢٠١٠

٤٨- **الشّباب وظاهرة العنف**
مداولات مؤتمر، ٢٠١٠

٤٩- **المستقبل العربيّ في ضوء الحِراك الشبابيّ**
مداولات مؤتمر ، ٢٠١٢

ثالثًا: سلسلة «القدس في الضمير»

١- **الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس: ١- الأبعاد القانونيّة والإنسانيّة، ومستقبل القدس**
مداولات مؤتمر ، ٢٠١٤

٢- **الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس: ٢- الأبعاد التاريخيّة، مصادر التوثيق، والتراث المقدسي المُهدَّد**
مداولات مؤتمر ، ٢٠١٤

٣- **الأوقاف الذُريـّة في القـدس الشريف**
مداولات ندوة ، ٢٠١٨

رابعًا: سلسلة المترجمات العالميّة

١- **التصحّر**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٢- **المجاعة**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٣- **ثورة حفاة الأقدام**
تأليف: برتراند شنايدر/أمين عام نادي روما السابق، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

٤- **أطفال الشوارع**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

خامسًا: سلسلة دراسات الوطن العربي

١- **المأزق العربي**
تحرير: د. لطفي الخولي، ١٩٨٦

٢- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨**

٣- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩**

٤- **الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية**
تحرير: د. فهد الفانك، ١٩٨٩

٥- **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٩

٦- **كرّاس اتفاقية مجلس التعاون العربي (بالإنجليزية)، ١٩٨٩**

٧- **مصر والوطن العربي**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٠

٨- **العقل السياسي العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري

٩- **التسوية: الشروط، والمضمون، والآثار**
تأليف: د. غسان سلامة، ١٩٩٥

١٠- **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل**
تأليف: د. يوسف صايغ، ١٩٩٦

١١- **تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية**
تأليف: د. فتح الله ولعلو، ١٩٩٦

١٢- **القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك**
تأليف: د. الشاذلي العياري، ١٩٩٦

١٣- **التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والآفاق**
مداولات ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٥

سادسًا: سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجيّة

١- **السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي**
تأليف: دة. أماني قنديل، ١٩٨٩

٢- **السياسات التعليمية في المشرق العربي**
تأليف: دة. سعاد خليل إسماعيل، ١٩٨٩

٣- **مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، ١٩٨٩

٤- **الأمية في الوطن العربي**
تأليف: أ. هاشم أبو زيد، ١٩٨٩

٥- **التعليم العالي في الوطن العربي**
تأليف: د. صبحي القاسم، ١٩٩٠

٦- **سياسات التعليم في دول المغرب العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري، ١٩٩٠

٧- **سياسات التعليم في دول الخليج العربية**
تأليف: د. محمد جواد رضا، ١٩٩٠

٨- **التربية العربية منذ ١٩٥٠: إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها**
تأليف: د. ناثر سارة، ١٩٩٠

٩- **احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية**
تأليف: د. أنطوان زحلان، ١٩٩٠

١٠- **كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟**
تأليف: د. ضياء الدين زاهر، ١٩٩٠

١١- **تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين: الكارثة أو الأمل** (التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩١

سابعًا: سلسلة اللقاءات الشهريّة

١- **اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٣ (٢٠٠٤)**

٢- **اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٤ (٢٠٠٥)**

٣- **اللقاءات الشهريّة لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٥ (٢٠٠٦)**

٤- **بين الأقلمة والعولمة: آراء واجتهادات وحوارات في عالم مضطرب (٢٠٠٦)**

ثامنًا: سلسلة دراسات المنتدى

١- **العمل العربي المشترك: آمال وعقبات ونتائج**
تأليف: د. محيي الدين سليمان المصري، ٢٠٠٤

٢- **المجتمع المدنيّ وتحوّلات الدّيمقراطيّة في الوطن العربيّ**
تأليف: د. الحبيب الجنحاني، ٢٠٠٦

٣- **الحُكم الاقتصادي العلمي والصدمة الارتدادية**
تأليف: أ. د. حميد الجميلي، ٢٠١٢

تاسعًا: سلسلة كراسات المنتدى

١- **ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشباب العربي**
الحسن بن طلال، ط١؛ شباط/ فبراير ٢٠٠٥
ط٢؛ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢- **حقائق عن النفط**
كمال القيسي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

٣- **قضايا شبابيّة**
د. محمود قطّام السّرحان، ط١؛ آذار/ مارس، ٢٠٠٦
ط٢؛ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨

٤- **التوثيق ما بين الموروث التّاريخيّ والواقع المعاصر**
د. سعد أبو ديّة، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٦

٥- **شَذرات شبابيّة**
أ. د. هُمام غَصيب، ١ تمّوز/ يوليو ٢٠٠٨

٦- **حول المواطنة في الوطن العربيّ**
الحسن بن طلال، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨

٧- **القدس في الضمير**
الحسن بن طلال، ط١؛ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩
ط٢؛ ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩

٨- **سُبل النهوض بالبَحث العلميّ في الوطن العربيّ**
أ. د. هُمام غَصيب، ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٩

عاشرًا: سلسلة كتاب المنتدى

١- **الوسطيّة: أبعادٌ في التراث والمعاصرة**
إشراف وتقديم: الأمير الحسن بن طلال، ٢٠٠٦

٢- **الجدار الأخير: نظرات في الثقافة العربية**
تأليف: أ. د. صلاح جرّار، ٢٠٠٦

٣- **مرايا في الفكر المعاصر: حوارات مع نخبة من المفكرين العرب**
يوسف عبدالله محمود، ٢٠٠٧

٤- **اللغة العربيّة والإعلام وكُتّاب النصّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٥- **إدوارد سعيد: المثقّف الكونيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٦- **الثقافة وأزمة الهُويّة العربيّة**
أ. د. محمد عبد العزيز ربيع، ٢٠١٠

٧- **الحَداثة والحُرّيّة**
أ. د. الحبيب الجنحاني، ٢٠١٠

٨- **قضايا في الفكر والتفكير عند العرب**
أ. حسن سعيد الكرمي، ٢٠١٢

٩- **نظرات في الفكر والتنمية والمستقبل**
د. محمد أبوحمّور، ٢٠١٨

حادي عشر: سلسلة كتاب النهضة

١- **الحركة العربية (سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤)**
سليمان الموسى، ٢٠١٣

ثاني عشر: إصدارات خاصة

١- **في الفكر العربيّ النّهضويّ**
الأمير الحسن بن طلال ولفيف من أعضاء المنتدى، ٢٠٠٦

٢- **استلهام ابن خلدون والفكر الاجتهادي**
أبو يعرب المرزوقي، ٢٠٠٧

٣- **شبابيّات، ٢٠٠٨**

٤- **استراتيجيّة عمل للسنوات الخمس المقبلة (٢٠١٠-٢٠١٥)**

٥- **أزمة الفكر والهُويّة العربيّة وعلاقتها بالقصور التنمويّ**
أ. د. جورج قُرم

٦- **المؤتمرات الشبابيّة: خلاصات وتقارير (٢٠٠٤-٢٠١٠)، ٢٠١٢**

٧- **مقالات مختارة/ منجاة الأمة: رؤى لاسشراف المستقبل العربي، ٢٠١٢**
الحسن بن طلال

٨- **الفكر العربي وسيرورة النهضة، ٢٠١٣**
الحسن بن طلال

٩- **الميثاق الاجتماعي العربي، ٢٠١٣**